جمعية شئون الشرق الأوسط
كلية التجارة

مشكلات العالم العربي

بإشراف
دكتور راشد البراوى
رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط
والأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)

الطبعة الأولى
١٩٥٠

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

الإهداء

إلى الذين تفضلوا بمعرفة الجمعيـــة

وتشجيعها فى عملها العلمى المتواضع .

بيان هام

ألوف من القراء فى مصر والبلاد العربية قد طالعوا الكتب المذكورة فى ظهر غلاف هذا الكتاب ، والتى وضعها الدكتور « راشد البراوى » رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط ، فكانت فتحاً جديداً فى المكتبة العربية — احرص على اقتنائها لما تقدمه لك من ثقافة عالية ،

مكتبة النهضة المصرية

الآراء الواردة فى هـذا الكتاب تعبر
عن آراء أصحابها

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عام ثالث ينقضى منذ إنشاء « جمعية شئون الشرق الأوسط » فيطرد ثبات دعائمها ويزداد نشاط أعضائها العلمى ، بحيث أصبحت الجمعية الجامعية الوحيدة التى تطالع الرأى العام بثمار أبحاثها ودراساتها . ولم يقف أمر دراسة مشكلات الشرق الأوسط عند حد كلية التجارة فى جامعة فؤاد ، بل تعداه إلى جامعة فاروق الأول حيث أسس فريق من أبناء كلية التجارة جمعية مماثلة من حيث الاسم والغاية والجهد . وإني لأرجو أن يزداد اتساع نطاق الفكرة بحيث تصبح هذه الجمعية نواة لهيئة أكبر تتوافر على هذا اللون من الدراسة من كافة النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والأدبية .

وقد أصدرت الجمعية كتابها الأول « مشكلات الشرق الأوسط » فى عام ١٩٤٨ ، فكان الاستقبال الطيب الذى لقيه هذا المجهود المتواضع من جانب جمهور القراء والصحافة فى مصر والبلاد العربية ، أمرا نعتز به وقوة تدفعنا إلى مواصلة العمل .

وإنه ليسرنى اليوم أن أقدم الكتاب الثانى للجمعية واخترنا له عنوانا يتفق مع المحور الذى تدور عليه الأبحاث التى يضمها ، وكلها تتعلق بالبلاد العربية وإنى لآمل أن يكون عند حسن ظن القراء .

ولا يسع الجمعية إلا أن تتقدم بأعمق الشكر إلى صاحب العزة الأستاذ حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة فى جامعة فؤاد الأول إذ تفضل فسمح لها بأن تضم إلى كتابها البحث القيم عن « أثر الحرب العالمية الثانية فى الاقتصاد المصرى » والذى منحت الكلية صاحبه جائزة قدرها ثلاثون جنيها . ونشكر كذلك حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين جامعة الدول العربية والأستاذ بشير بك السعداوى ، للحديث الذى تفضل به كل من حضرتيهما على الجمعيه . ونتقدم كذلك بإبداء تقديرنا الخالص لحضرات الذين أسبغوا علينا معاونتهم المشجعة ونخص بالذكر الأستاذ شفيق بك حسن عميد كلية التجارة بجامعة فاروق الأول وصاحب العزة الدكتور محمود سامى جنينه بك وكيل جامعة فاروق الأول والدكتور دلاور على أستاذ المالية والتشريع المالى بكلية التجارة فى جامعة فاروق .

وأرى لزاما على أن أنوه بالمساعدة من جانب حضرات أصحاب مكتبة النهضة المصرية لقبولهم مهمة نشر الكتاب ، وصاحب مطبعة السعادة لما بذله من جهد فى طبعه وإخراجه بهذه الصورة الأنيقة ، وحضرات أعضاء الجمعية على جهودهم البالغة القدر ، كما أن الجمعية لا تنسى أن تنوه بمجهود عمال مطبعة السعادة ، وكذلك إبراهيم السرو الساعى بالكلية والذى يؤدى للجمعية الكثير من الخدمات .

وبعد ، فانى أقدم كتاب الجمعية الثانى راجيا أن نوفق إلى إخراج غيره فى القريب العاجل ، والله ولى التوفيق ؟

دكتور

راشد البراوى

١٠ مارس ١٩٥٠

فى محيط السياسة العربية

عرض موجز

للدكتور راشد البراوى

شهد انبثاق اليوم الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨ أحداثا ثلاثة كان لها منذ ذلك التاريخ أثر واضح فى مجريات سياسة الشرق العربى وتطوراتها، ورد فعل كبير فى أحوال بلدانه الداخلية والخارجية فضلا عن العلاقات القائمة بين تلك البلدان التى تنتظم فى سلك منظمة اقليمية واحدة هى « جامعة الدول العربية » . هذه الأحداث الثلاثة متداخلة متشابكة ، وخاصة بجزء معين من هذا الاقليم ، ومتولدة عن المشكلة التى أثارها من قبل الوعد الخاص بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، فكأنها فى الواقع امتداد لإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة إلى الشرق العربى فى أثر انحلال الامبراطورية العثمانية . وبعبارة أخرى نقول إن الحرب العالمية الثانية أعقبتها محاولة هدفها تصفية المشكلة التى خلقتها حرب عام ١٩١٤ — ١٩١٨ م ، على حساب العرب وأهدافهم القومية . وهذه الأحداث الثلاثة نوجز أمرها فيما يلى :

(١) انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين من الناحيتين القانونية والواقعية ، ولكن بعد أن تجاوز حرفية وعد بلفور وبعد أن مكن للصهيونية من حيث العدد والقوة ، ولم يشأ إلا أن يخلف أثرا ينم عنه فى النهاية فسلم ميناء حيفا لليهود حيث تقوم مصانع تكرير البترول الوارد من العراق والتى تشترك فى ملكيتها الشركات البريطانية والأمريكية

وهى التى تحتكر فيما بينها بترول العالم العربى ، فكأن تسليم ذلك الميناء إلى اليهود وهو نهاية خط أنابيب البترول العراقى اعتراف من هذه المصالح المالية الأجنبية بالصلة الوثيقة التى تربطها بالدولة الصهيونية ، الأمر الذي يفسر لنا — إلى جانب اعتبارات اقتصادية ومالية أخرى — ذلك التأييد المتصل الحلقات لهذه الدولة من جانب السياسة الأمريكية بوجه خاص . وليس أدل على صدق ماننذهب إليه من أن مجلة أويل فورم الأمريكية أشارت إلى مشروع يراد به تدويل ميناء حيفا كوسيلة للتغلب على رفض العراق تسيير بتروله إلى هذا الميناء .

(٢) أعلن اليهود قيام « دولة إسرائيل » ولم تنقض دقائق حتى بادرت دولة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها وأعقبتها دول أخري صغيرة وكبيرة تنتمى إلى كل من المعسكرين العالميين الغربى والشرقى ، وبذا أصبح هناك شبه إجماع على إقامة هذه الدولة وكل من المعسكرين يبغى أن يستفيد من هذا الوضع خدمة لمصالحه ورعاية لأطماعه .

(٣) أعلنت الدول العربية أنها بدأت تدخلها المسلح فى فلسطين وأمرت قواتها بالزحف بغية إنقاذ ذلك القطر العربى لأهله وبقصد القضاء على الدولة الناشئة التى لابد وأن تصبح فى المستقبل خطرا ، لأن موقعها على ساحل البحر المتوسط وبجوار الدول العربية يجعل منها نقطة ارتكاز ووثوب للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية التى تمثلها الدول الاستعمارية . ويزداد الخطر إذا ذكرنا تلك المشروعات الصهيونية التى لم يفصح عنها بصورة رسمية والتى يتواضع بعضها فيكتفى بالمطالبة بضم شرق الأردن ، بينما يطير البعض الآخر فى سماء الغلو

والمبالغة فيتخيل دولة أو امبراطورية يهودية تمتد من العراق إلى حدود مصر!! وكان المتوقع أن يصاحب هذا الزحف إجراء آخر ينحصر فى إعلان قيام دولة عربية بفلسطين تعترف بها عدة من الدول الأمر الذى كان يشق سبيله إلى ميدان السياسة الدولية ويجعل الدول العظمى تتريث قليلا . إلا أن هذا الإجراء تعثر إما لأن المسئولين لم يفكروا فى الأمر من قبل ولم يتخذوا له الأهبة ، وإما لتباين وجهات النظر وتعارض الأهداف والنيات . وفعلا وضح هذا التباين فكان خطره كبيرا إذ كشف عن وجود ثغرات فى جبهة الدبلوماسية العربية وأظهر الحقيقة التى أخذها الكثيرون من المراقبين الأجانب على زعماء الحركة القومية العربية منذ الحرب العالمية الأولى ونقصد بذلك عدم توافر العمل المتحد والمشترك . وأخيرا نودى بدولة عموم فلسطين ولكنها ولدت ميتة بالفعل .

وليس فى عزمنا أن نتعرض للجانب العسكرى لأنه خارج نطاق البحث والاختصاص . إلا أن الشىء الذى نود أن نؤكده أنه لم يمض وقت وجيز بعد ابتداء الزحف العربى بصورة هددت كيان دولة إسرائيل حتى تحركت السياسة الدولية العليا وأخذت تواصل أداء دورها الأخير الذى بدأ حين أصدرت الجمعية العامة قرارها فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين . تدخلت هذه السياسة وفرضت على العرب هدنة أولى ثم ثانية ، وعمدت إلى تخدير الأعصاب وإلى الاستفادة من عنصر الزمن عسى أن يتمخض الحال عن إقتناع العرب بعدم جدوى النضال ، أو تطل الخلافات الداخلية بين الدول العربية . وتمشيا مع هذه الاعتبارات والغايات تقرر إرسال وسيط دولى هو الكونت برنادوت عساه يتمكن من التوفيق بين الجانبين فيعيد السلام إلى أرض فلسطين ؟ .

وما كان أحد ليؤمن بجدية هذه العملية أو جدواها ، أى لم يكن فى الإمكان مطلقا الاعتقاد بأنها مؤدية إلى نتيجة إيجابية وعملية وذلك للأسباب الآتية : —

(١) إن « الأمم المتحدة » سبق لها أن أقرت تقسيم فلسطين وظل ذلك القرار قائما وما كان من المنتظر إطلاقا أن يقترح الوسيط الدولى إلغاء ذلك القرار إرضاء لمطالب العرب وهم أهل البلاد . وحتى لو فعل فمن المشكوك فيه أن ترجع الجمعية العامة ، أو الدول العظمى عن قرارها الذى جاء وليد مطامعها وغاياتها .

(٢) كانت للصهيونيين دولة اعترفت بها كثير من الدول الأخرى فهى فى نظر الأخيرة ذات كيان وشخصية ، وعلى ذلك لم يكن من المنظور إطلاقا أن يذهب ذلك الوسيط إلى حد الاقتراح بإزالة هذه الدولة .

فالغاية من تلك الوساطة تنحصر فى إجراء بعض تعديلات فى الحدود ومحاولة إيقاع الفرقة فى صفوف العرب عن طريق التلويح ببعض المغانم الاقليمية لهذه الدولة العربية أو تلك ، حتى يتسنى إنهاء حالة القتال والاعتراف من جانب العرب بدولة خصومهم . وإن الذى يطالع المشروع الذى طلع به برنادوت لا يمكن أن يرى غير هذا الرأى ، ولكن المشروع قوبل بالاستياء من جانب الطرف العربى . وتوالت محاولات الوساطة والتوفيق وأخيرا أقدمت السياسة الدولية العليا على إجراء يعد حاسما فى نظرها ، ذلك هو حمل الجمعية العامة على قبول دولة إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم المتحدة . وفى الوقت ذاته تقرر فرض هدنة دائمة وسرعان ما بدأت المباحثات بشأنها بين دولة إسرائيل من جهة وكل من الدول العربية من جهة أخرى ، وهنا نجد أن هذه الأهداف الدولية حققت النتائج التالية : —

أولا : إتاحة الفرصة لظهور الخلافات بين الدول العربية وإضعاف جبهة المقاومة وإثارة بذور الشك والارتياب مما سنعرض له فيما بعد .

ثانيا : اعتراف معظم الدول بإسرائيل وقبولها بين « الأمم المتحدة » وبذلك صارت تتمتع بمزايا الميثاق وحقوق الدول الأعضاء وبخاصة من حيث سلامة أراضيها من الاعتداء ، ومعنى ذلك أنه لو فرض بعد توقيع الهدنة الدائمة أن دفعت أفعال الاستفزاز بالعرب إلى التدخل المسلح يثور أنصار الصهيونية مستندين إلى نصوص الميثاق .

ثالثا : فرض الهدنة الدائمة وهـذه بدعة جديدة فى ميدان السياسة الدولية والفكرة فى هذا الإجراء أنه قد يتيح الفرصة فيما بعد لتوقيع الصلح الطرفين المتنازعين .

رابعاً : تهيئة الظروف أمام دولة إسرائيل لكى تعالج الآثار المادية والاقتصادية التى ترتبت على الحرب وحتى تنظم أمورها الداخلية وتحصل على القروض اللازمة الأمر الذى يزيد من قوة ومتانة مركزها .

هذه هى النهاية التى أمكن بلوغها ، ولـكن لم يقف الأمر عندهذا الحد . فالدول التى تناصر الصهيونية تدرك أن العرب لم يقبلوا الوضع المراد وتعلم أن مسألة الحدود لم تسو بعد ، وترى خلافا حول مصير القدس التى يطالب بها كل من الفريقين ، وهنا نرى الجمعية العامة فى دور انعقادها الأخير فى ليك سكسس تصدر قرارها بتدويل القدس وجاء فيه :(١)

---

(١) انظر النص الكامل فى قسم الوثائق .

(١) تتأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولى خاص وتتولى الأمم المتحدة إدارتها (م ١ ف ١) .

(٢) يعهد إلى مجلس الوصاية الاضطلاع بأعباء المسئوليات التى تتولاها السلطة القائمة بالإدارة (م ١ ف ٢) .

تصدع العلاقات بين الدول العربية

لم ينقض وقت على بدء التدخل الحربى فى فلسطين حتى بدأت الثغرات فى الجبهة الدبلوماسية العربية . وبدأ التصدع حين ارتفعت الأصوات مطالبة بانشاء دولة عربية فى فلسطين وهنا عارضت شرق الأردن الأمر الذى أدى إلى تأخير إعلان هذه الدولة . ولقد وجهت الإتهامات إلى الأردن إذ ذاك على أساس أنها طامعة فى ضم القسم العربى من فلسطين موقنة باستحالة عدول الأمم المتحدة عن قرارها بشأن التقسيم ، ولكن الدوائر الأردنية المسئولة فسرت موقفها على أساس أن الأجراء المراد اتخاذه جاء متأخرا ، وإن قيام دولة عربية على هذا النحو ليست له قيمة عملية لأنها تنقصها كافة مقومات البقاء من الوجهات السياسية والاقليمية والاقتصادية . ثم حدث بعد ذلك أن اجتمع مؤتمر بلدة اريحا أعرب فيه الحاضرون عن رغبتهم فى الانضمام إلى شرق الأردن ، ورحبت الدولة الأخيرة بهذه المظاهرة خاصة وأنها أعلنت أن عددا كبيرا جدا من اللاجئين يقيمون فى أراضيها . ومما يستوقف النظر أن المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا خطب فى ذلك الحين فأعلن أنه مازال مقتنعا بأن القسم العربى من فلسطين لا أمل له فى الوقوف بمفرده بسبب ضآلة موارده . وفسر هذا التصريح على صورتين ، الأولى أن انجلترا ـ برغم عدم اعترافها الكامل بدولة اسرائيل ـ تراها حقيقة واقعة ، والثانية أنها ترحب ، بل وتشجع على

انضمام القطاع العربي من فلسطين إلى المملكة الأردنية . إلا أن هذه الحركة قوبلت بالأستياء في كافة الدول العربية على أساس الاعتبارات التالية : —

(١) أن مثل هذا العمل من جانب واحد يعد خروجا على الوحدة العربية .

(٢) أن المفهوم أن الدول العربية تدخلت في فلسطين بغيـة انقاذها ولم يكن القصد مطلقا محاولة الاستفادة من الظروف القائمة لنيل امتيازات إقليمية .

(٣) أن حكومة عموم فلسطين قائمة قانونا من وجهة نظر الدول العربية.

(٤) أن أهل فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم في حرية وصراحة ، ولا يتأ في ذلك إلا حين تنتهي عملية القتال تماما .

(٥) أن مثل هـذا التغيير الإقليمي لا بدله من موافقة العرب من أهـل فلسطين وهؤلاء لم يكونوا في وضـع يسمح لهم بذلك لأن مئات الألوف منهم مشردون في مختلف البلاد العربية ، واذن فقرار المجتمعين في أريحا لا يعد معبرا عن رأى هذه الألوف من أهل البلاد .

(٦) أن الرأى العام العربي لا يرضى عن إجراء كهذا لأنه يعتبر في هذه الحالة أنه تحمل التضحيات من أجل خدمة مصالح ذاتية لاحدى الدول .

(٧) خشى البعض أن يكون هذا العمل خطوة في سبيل تحقيق أهداف أبعد مدى من ذلك وأشار هؤلاء إلى المشروع المعروف باسم سوريا الـكبرى .

وازاء هذه الاعتراضات وغـيرها انزوى المشروع الأردني ولو بصورة مؤقتة ، إلا أن هـذا لم يحل دون تعديل تشكيل الوزارة الأردنية بقصـد ادخال ورراء فلسطينين فيها . وينتظر في الانتخابات الأردنية القادمة العمل على وتمثيل الفلسطينيين

وانقضت الأيام وإذا بالجيش المصرى يتعرض للهجوم من جانب الصهيونيين وسرعان ما توترت العلاقات بين مصر من جهة وشرق الأردن والعراق من جهة أخرى ، وأصبح الخلاف سافرا وبدأ المسئولون فى العراق يهاجمون جامعة الدول العربية ويطالبون بتنقيح تنظيمها ، وزاد الحال حدة حتى ترامت الأنباء عن تفكك الجامعة وقرب انسحاب بعض الأعضاء منها وبطبيعة الحال استغلت الدعاية المعادية تلك المظاهر وأضفت عليها مزيدا من التضخم . ثم بدأ ربيع عام ١٩٤٩ وإذا بالعالم عامة والشرق العربى خاصة بفاجىء بنبأ انقلاب دبره قائد الجيش حسنى الزعيم الذى سرعان ما نقل مقاليد الأمور فى يده .

وسيجد القارىء فى غير هذا المكان تحليلا لأسباب ذلك الانقلاب وبواعثه ، إلا أن هذا لا يحول دون أن نربط بينه وبين تطورات قضية فلسطين ، بل قل انه من النتائج المتولدة عنها . ففى خلال شهور الصراع الحربى ثم الدبلوماسى تقدم الأمريكيون بمطالب خاصة بمرور البترول عبر الأراضى السورية وهنا نلقى جانبا يلقى الضوء على هذه القضية والسياسة الامريكية التى يعنيها وصول ابترول الجزيرة العربية إلى ساحل الليفانت فضلا عن نيل الامتيازات الخاصة بالبحث عن هذا المعدن فى سوريا ولبنان ، ومن ثم نفهم اهتمام الامريكيين بشؤن فلسطين ودولتى المشرق . وعلاوة على ذلك فقد قيل ان سوء الادارة فى سوريا كان له أثر سىء بالنسبة إلى موقف الجيش ، كما اشتدت حملات بعض النواب فى البرلمان السورى على الجيش وفريق عن ضباطه . والذى يعنينا من أمر الانقلاب صلته بالعلاقات بين دول الجامعة العربية ، فقد بدأ الحديث يبدو واضحا عن مشروع سوريا الكبرى أو اتحاد بين سوريا والعراق ، وهذا مما جعل مصر والمملكة السعودية بصفة خاصة تقفا موقف الحذر التحفظ من الانقلاب ورجاله ، ولم تعترف مصر بحكومة الزعيم الا بعد أن

أوضح عزمه على الاحتفاظ باستقلال سوريا وسلامة أراضيها . والواقع كانت سوريا مسرحا لتنافس خفى فى أغلبه بين كتلتين : الاولى وتمثلها مصر والمملكة السعودية ولبنان وترى ضرورة عدم اجراء اية تغييرات اقليمية فى الشرق ، والثانية وتشمل العراق وشرق الاردن وتود تأليف جبهة مشتركة تنضم اليها سوريا . ومن الواضح أن انجلترا تحبذ الفكرة الاخيرة ، كما يعتقد البعض من المراقبين أن الولايات المتحدة لا تميل إلى تغيير فى نظام سوريا ووضعها الدولى خشية إثارة الاضطراب فى الشرق الاوسط ، ولذا يصح القول أن المسرح السورى خلال الانقلاب شهد صراعا مستترا بين أهداف كل من السياستين البريطانية والامريكية . ثم حدث الانقلاب الثانى فى صيف العام الماضى على أيدى القائد سامى الحناوى وتجدد الحديث عن « الاتحاد السورى العراقى » بصورة جدية وعاد التوتر إلى سماء السياسة العربية مرة ثانية . وفى هذا الوقت وقد تلبدت السماء بالغيوم اجتمع مجلس الجامعة أملا فى تسوية الخلافات والتقريب بين وجهات النظر ، وهنا نجد وفد مصر يتقدم بمشروع الضمان الجماعي ، فأحدث ضجة وتعرض للتأييد والنقد على أساس جدواه وامكانياته . وإذا كانت الفكرة لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ ، وإذا كانت المشروعات التى تقدمت بها الدول الاعضاء (١) تنطوى على نواحى الاختلاف والتعارض ، فقد أثارت الفكرة فى حد ذاتها الكثير من التأويل . فبعض الدوائر العراقية خشيت أن تكون مناورة لاحباط المسعى الرامى إلى تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق ولهذا طالبت بالا يتعرض الضمان الجماعى لمثل هذا الامر أو يتدخل فى شأنه . وفى غمرة هذه المناقشات وقع الانقلاب الثالث بسوريا

(١) نشرنا فى غير هذا المكان النصوص الكاملة لمشروعات الضمان الجماعى (راجع قسم الوثائق) .

وقيل انه كان المعول الذى كان حطم كافة المحاولات الرامية إلى ادماج القطر السورى فى العراق أو غيره . والحقيقة البارزة من وسط ذلك كله أنها أظهرت أن العلاقات بين الدول العربية فيها قدر كبير من الحذر والتحفظ ، ان لم يكن من الشك والخوف .

ومن الطبيعى أن يحاول أرباب المصلحة استغلال تلك الخلافات بصورة أو أخرى ، فتناقلت محطات الاذاعة والصحف حديثا نسبته إلى ملك الأردن مع مراسل صحيفة التيمس وجاء فيه أن جلالة ملك الدولة الأردنية راغب فى اقرار السلام مع دولة اسرائيل ، على أن يجرى ذلك عن طريق لجنة التوفيق ووفقا لشروطه . ولقد ذكر المراسل أن هذه الشروط تنحصر فى تعيين الحدود والتعويض عن الممتلكات الشخصية التى وقعت فى أيدى الصهيونيين . ولقد أحدث التصريح ضجة وأثار الكثير من التعليقات ولكن سرعان ما أعلنت المصادر الأردنية المسئولة أن جلالة الملك عبد الله لم يدل بالتصريح وانه لايختلف عن الدول العربية الأخرى من حيث موقفه من دولة إسرائيل .

والواقع أن الأحداث المرتبطة بقضية فلسطين فى العامين الأخيرين كشفت عن كثير من المتناقضات فى السياسة العربية مما يتطلب علاجا حاسما على أساس من الصراحة .

الاوضاع الداخلية

وشهدت دول الشرق العربى منذ بدء الحرب فى فلسطين تطورات داخلية يحسن بنا أن نشير إليها فى هذا العرض الذى نقدمه . فقد اقترن الصراع المسلح باعلان الأحكام العرفية فى البلاد العربية وكان الهدف منها كما صرح المسئولون وقاية القوات المحاربة . إلا أن الحقيقة الواضحة أن ذلك التشريع الاستثنائى استخدم لأغراض داخليه مما أدى إلى فرض رقابة عنيفة على حرية الفكر

والقول ، وأصبح من العسير على أرباب الأقلام أن يناقشوا المشكلات والمسائل العامة التي لا تتصل من قريب أو بعيد بالاعتبارات العسكرية. واشتدت موجة الارهاب الحكومي في العراق وغيره وعطلت الصحف وتعذر على بعض الأحزاب مزاولة نشاطها . وكثر تغيير الوزارات في العراق وسوريا ومصر ولبنان ، وقد أشرنا من قبل إلى الانقلابات التي وقعت في سوريا . وخلال هذه الفترة جرت انتخابات نيابية أقربها من حيث العهد الانتخابات السورية التي أسفرت عن الظاهرة التي عرفت باسم التوازن البرلماني وهي تقليد لا يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار بسبب العجز عن قيام حكومة حزبية تستند إلى أغلبية كافية في المجلس التشريعي . ودارت المعركة الانتخابية في مصر وامتازت بشيء من الحدة والمرارة ولكنها انتهت بغير ماجرت به التكهنات ، لأنها انتجت أغلبية برلمانية لحزب واحد .

هذه المظاهر من عدم الاستقرار الداخلي ينعكس أثرها في ميداني السياسة الخارجية والداخلية ، وهي نتيجة لعدم نضوج الوعي الديموقراطي في البلاد العربية التي خلفت الامبراطورية العثمانية ، وعدم التشبع الكامل بفكرة الدولة كما هو الحال في الغرب . والأمر الثابت أنه لابد من العمل الجدي على أن تنتظم الأحوال حتى يتسنى خلق المقدمات اللازمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وان مالمسناه من عدم الانتظام في هذه البلدان العربية منذ أخذها بالأساليب الديموقراطية جعل كاتبا مثل بونيه يقول ان هذه الظاهرة ستظل قائمة إلى سنوات كثيرة في المستقبل .

مشكلة اللاجئين ومغزاها

ترتب على قرار تقسيم فلسطين ونشوب الصراع المسلح وحوادث الارهاب التي ارتكبها الصهيونيون ، نشوء مشكلة اللاجئين العرب وقد لخص الوسيط

الدولى الموقف بقوله [ترتب على الصراع فى فلسطين أن السكان العرب تقريبا هربوا أو طردوا من المنطقة التى يحتلها اليهود ، وهذا يشمل سكان يافا وحيفا وعكا والرملة واللد . ولقد كان عدد العرب قبل بدء عمليات القتال أكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ ، أما عدد الباقين الآن فى الأراضى التى يسيطر عليها اليهود فيقترب من ٥٠٫٠٠٠ نسمة » . إلا أن هذه الأرقام لا تمثل الحقيقة ، وقد ذكر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة فى تقريره الذى عرض على الجمعية العامة خلال دور انعقادها الرابع أن عدد اللاجئين يبلغ ٩٤٠٫٠٠٠ نسمة]. وهؤلاء القوم يؤلفون الاكثرية فى المناطق التى غادروها كما يتضح من البيان التالى الذى أورده الاستاذ أحمد الشقيرى مندوب سوريا لدى هيئة الأمم المتحدة .

الملكية اليهودية والسكان اليهود

اسم المنطقة	النسبة المئوية للملكية	النسبة المئوية للسكان
صفد	١٨	١٣
عكا	٣	٤
طبريا	٣٨	٣٢
بيسان	٣٤	٣٠
الناصرة	٢٨	١٦
حيفا	٣٥	١٧
جنين	أقل من ١	لاشىء
نابلس	أقل من ١	لاشىء
طولكرم	١٧	١٧
رام الله	أقل من ١	لاشىء
القدس	٢	٣٨
الخليل	أقل من ١	أقل من ١
رملة	١٤	٢٢
غزة	٤	٢
بئر السبع	أقل من ١	١
يافا	٣٩	٧١

وقد طالب العرب بإعادة اللاجئين إلى ديارهم فلم يقبل الصهيونيون ، والآن ما موقف الدول الكبرى ؟

لقد قدمت الدول مساعدات عاجلة للتخفيف من آلام هؤلاء القوم ، إلا أن المشكلة لا يمكن أن تحل على هذا النحو وإنما ينبغى تدبير الحل الدائم . فنلاحظ أولا أن لجنة التوفيق قدمت تقريرها للجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة ، والجزء الثالث منه يتعلق بقضية اللاجئين . وكذلك أوفدت « بعثة كلاب الاقتصادية للشرق الأوسط » وهذه درست الأحوال عامة فى ذلك الاقليم ولها مقترحاتها بشأن تشغيل اللاجئين فى الأعمال الانشائية .

ولما عكفت اللجنة السياسية على دراسة التقريرين وتقرير الأمين العام بصدد إسعاف لاجئي فلسطين تقدمت كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروع قرار (وافقت عليه اللجنة فيما بعد) ، ويرمى إلى إنشاء « هيئة للاشغال والإغاثة فى الشرق الأدنى » تحت إشراف مدير يعينه الأمين العام للأمم المتحدة ، وتعاونه لجنة استشارية رباعية . ويهدف المشروع الجديد إلى امداد اللاجئين بالمعونة لغاية آخر سنة ١٩٥٠ ، ووضع برنامج لأعمال ومشاريع يعمل فيها اللاجئون فى الأقطار التى يستوطنونها الآن مما يؤدى إلى انقاص عدد اللاجئين الذى يعتمدون على الإسعاف المباشر . وفى برقية نشرت منذ حين صرح المستر كلاب أنه يأمل حمل وزارة الخارجية الأمريكية على مناصرة هذا المشروع بشأن توفير الأعمال للاجئين ريثما تتم تسوية مشكلة فلسطين بصفة نهائية . وكذلك صرح أن فى وسع الولايات المتحدة تقديم القروض التى تحتاج إليها الدول العربية لتحقيق ماوضع من المشروعات . ونحن نعلم جميعاً جوهر الفكرة التى تضمنتها « النقطة الرابعة » بشأن مساعدة البلاد التى لم يكتمل نموها بعد ومن هذه البلاد الدول العربية . ومن عناصر هذه

المعونة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى تلك البلدان . وإذ نربط بين هذه الملاحظات جميعا نستطيع أن نصل إلى النتائج التالية :—

أولا : أن مشروع توفير الأعمال للاجئين معناه إقرار الأمر الواقع وهو بقاؤهم فى المناطق التى يستوطنونها الآن وإذن فهذا يتفق مع وجهة نظر الصهيونية التى تريد أن يخلو مكانهم ليحل محلهم المهاجرون اليهود الجدد ، ومن هنا يتكشف لنا أن السياسة الدولية المناصرة للصهيونية تريد زيادة التمكين لها بفلسطين عن طريق التوسع فى الهجرة .

ثانيا : أن هذه الأعمال والمشروعات الأخرى المقترحة فى حاجة إلى الأموال التى لا تتوافر فى البلاد العربية وإذن فلتطبق عليها النقطة الرابعة فتتسرب رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار فيها وهذا نوع من السيطرة الاقتصادية التى تصحبها فى الوقت ذاته سيطرة ذات صبغة سياسية .

ثالثا : استخدام قضية اللاجئين ووسائل إغاثتهم بصورة دائمة وسيلة للضغط على الدول العربية حتى تقبل ما يفرض عليها من تسوية للقضية الفلسطينية .

رابعا : وربما تأمل انجلترا أن تحمل الدول الأخرى على الرضاء بضم الجزء العربى من فلسطين إلى شرق الأردن حتى يتسنى للدولة الأخيرة استيعاب اللاجئين المقيمين فى أرضها وتدبير موارد الرزق لهم . وهو أمر طبيعى فى هذه الحالة لأن موارد الأردن الحالية غير وافية ، كما أن هذا الضم معناه وصولها إلى البحر بصورة مناسبة مما يؤدى إلى انتعاش تجارتها .

هذه لمحة موجزة قدمناها عارضين فيها جوانب من التطورات التى شهدها الشرق العربى منذ بدء حرب فلسطين حتى نهاية عام ١٩٤٩ ولم نشأ فيها التوسع تمشيا مع حيز هذا الكتاب .

راشد البراوى

مشروع توحيد النقد العربى

بقلم الأستاذ أحمد حسنى أحمد

من الأهداف التى تسعى اليها الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية بينها كشرط أساسى للتقارب بين الشعوب العربية حتى تتكون منها كتلة متماسكة تستطيع أن تواجه الخطر المشترك الذى يهدد كيانها . وسعيا لتحقيق هذا الهدف تقدمت الحكومة اللبنانية فى الاجتماع الأخير لمجلس جامعة الدول العربية بمشروع للضمان الاقتصادى . ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الاقتراحات يعنينا منها الاقتراح الخاص بتوحيد النقد العربى . وليست هذه أول مرة يثار فيها هذا الإقتراح ، فقد سبق أن تقدمت به الحكومة السورية على أثر خروجها عن كتلة الفرنك الفرنسي فى يناير ١٩٤٨ . غير أن الاقتراحات المختلفة التى قدمت لتكوين وحدة نقدية بين الدول العربية لم توضح تماما حدود هذه الوحدة وماهيتها . ولكن يمكن أن نفسر مشروع توحيد النقد العربى على ضوء تحليلنا الخاص باحد تفسيرين :ـــ

(١) أن تستخدم عملة مشتركة للتداول فى جميع بلدان الشرق العربى كعملة قانونية لابراء الديون .

(٢) تكوين كتلة نقدية بين دول الشرق العربى تستند إلى الجنيه المصرى .

ايجاد عملة مشتركة

ولا شك أن محاولة استخدام عملة واحدة للتداول داخل بلدان الشرق العربى كعملة قانونية صالحة لابراء الديون سوف تصطدم بمجموعة من الصعوبات

حيث أن استعداد أى مجتمع للتعامل بأى عملة يتوقف على درجة التقدم الاقتصادى لهذا المجتمع ومستوى نضوجه الذهنى . فالمجتمعات المتأخرة نسبيا لا تقبل أى عملة إلا إذا وثقت أن قيمتها النقدية المصطلح عليها توازى قيمتها السلعية أى قيمة المعدن الذى تحتويه هذه العملة . أو بعبارة أخرى لا تقبل هذه المجتمعات التعامل إلا بالنقود السلعية . أما النقود الورقية فليس لها مجال فى معاملات هذه المجتمعات حتى ولو كانت هذه النقود قابلة للتحويل إلى معدن كالذهب ، بينما أن المجتمعات المتقدمة لا يعنيها شكل العملة بقدر عنايتها بقوتها الشرائية ولذلك فانها لا تتردد فى التعامل بالنقود الورقية وتضع فيها ثقتها ما دامت صادرة بمقتضى قانون تحميه الدولة .

وهذه القاعدة العامة نجد لها تطبيقا واضحا فى بلدان الشرق العربى فالمملكة العربية السعودية لا تزال تتعامل بالنقود المعدنية كنقود رئيسية وتتبع نظام للذهب فى شكله التقليدى وهو نظام المسكوكات الذهبية ، ولم تألف بعد التعامل بالنقود الورقية ، وكذلك اليمن لا تزال تعمل بنظام الفضة بينما الدول الأخرى قد تجاوزت هذه المرحلة بخطوات متفاوتة فمصر تستخدم النقود منذ ١٨٩٨ والعراق وسوريا ولبنان تستخدمها منذ ١٩٢٠ .

ولذلك فإن محاولة استخدام عملة واحدة للتعامل داخل البلدان العربية سوف يثير مجموعة من المشاكل أولها مشكلة شكل هذه العملة : هل تكون عملة معدنية أم عملة ورقية . إذا حاولنا استخدام عملة ورقية فان رعايا المملكة العربية السعودية واليمن سوف يرفضون التعامل بها لأنهم لم يألفوها ، بينما ان كل دولة من الدول الأخرى سوف تثير موضوع تبعية هذه العملة . وإذا افترضنا أن التفاهم تم على اختيار اقوى هذه العملات وهى الجنيه المصرى فإن رعايا العراق وسوريا ولبنان يكون لهم الحق فى رفض هذه العملة لان القانون الذى

يحميها هو القانون المصرى . ولا يجوز أن يجبر العراقى أو السورى أو اللبناني على أن يخضع لأحكام قانون غير قانون دولته .

وإذا أردنا أن نتغلب على كل هذه الصعوبات التى تتعلق بشكل العملة وطبيعتها فان الحل يقتضى عودة الدول العربية إلى نظام الذهب . وفى هذه الحالة ليس من الضرورى أن توجد عملة مشتركة إذ يمكن أن تحتفظ كل دولة بعملتها القانونية ، وتحول كل عملة من العملات العربية إلى أى عملة عربية أخرى عن طريق القاعدة النقدية الجديدة وهى الذهب .

وهنا يبرز لنا سؤال فى غاية الأهمية وهو إلى أى حد يمكن عمليا العودة إلى هذا النظام .

ان أول إجراء تقتضيه العودة إلى نظام الذهب هو تكوين احتياطي ذهبي يكفى لتلبية حاجة الجمهور إلى هذا المعدن لأغراض التداول الداخلى ولتسوية المعاملات الخارجية . ومن الناحية النظرية يمكن أن يتكون هذا الاحتياطى عن طريق بيع الأصول الأجنبية التى تملكها دول الشرق العربى فى الأسواق الخارجية واستخدام حصيلة هذه المبيعات فى شراء الذهب . فهل يتيسر لهذه الدول أن تحدث هذا التغيير فى شكل الاحتياطى النقدى ؟

ان أغلب الأصول الاجنبية التى تملكها دول الشرق العربى تتكون من سندات وأذونات على الخزانة البريطانية نتيجة لعضويتها فى الكتلة الاسترلينية ، والجزء الأكبر من هذه الاصول مجمدة غير قابلة للتحويل إلى أى شكل آخر إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية . وتقوم الدول العربية كل عام بعقد اتفاقات مؤقتة مع انجلترا للافراج عن مبالغ معينة تكاد تكفى لسداد العجز فى ميزان مدفوعاتها للعالم الخارجى . ولو فرضنا أن الحكومة البريطانية قد

و افقت علي تحرير جميع الارصدة الاسترلينية فان هذا الاجراء لا يعنى سوى حرية الدول الدائنة لانجلترا فى أن تبيع ما تملكه من سندات وإذونات على الخزانة البريطانية فى سوق لندن أى تحويل الديون من شكل استثمارى إلى نقد سائل يمكن استخدامه داخل انجلترا والمجموعة الاسترلينية فقط ولكنه لا يصلح للتعامل خارج هذا النطاق بسبب القيود المفروضة على الاسترليني وعلى الأخص فى كتلة الدولار .

وعلى ذلك فانه لو أرادت الدول العربية أن تحول أصولها الاسترلينية إلى ذهب فانها مضطرة إلى شراء الذهب من انجلترا أو من البلدان المنتجة للذهب داخل المجموعة الاسترلينية وهى اتحاد جنوب افريقيا واستراليا ، وبطبيعة الحال لن تقبل الحكومة البريطانية أن تبيع الذهب للدول العربية بالسعر الرسمي لأن الاحتياطى الذهبى الذى تملكه انجلترا عاجز عن الوفاء بحاجة إنجلترا ذاتها لسداد مديونيتها .

وهكذا نجد أنه يكاد يكون من المستحيل عمليا الحصول على الذهب من انجلترا ، كما أن كلا من حكومة استراليا وحكومة اتحاد جنوب افريقيا لا تستطيع أن تبيع الذهب النقدى للدول العربية لارتباطهما مع الحكومة البريطانية باتفاقات بشأن هذا الذهب . فاستراليا عقدت اتفاقية فى سبتمبر ١٩٤٧ حصلت انجلترا بمقتضاها على حق احتكار شراء الذهب الذى تنتجه المناجم الاسترالية ، كما أن حكومة اتحاد جنوب افريقيا عقدت اتفاقية اخرى فى أكتوبر ١٩٤٧ منحت فيها انجلترا حق شراء واقتراض الذهب النقدى الذى تنتجه المناجم الافريقية أما الباقى فيبيعه اتحاد جنوب افريقيا فى السوق الحرة للأغراض غير النقدية .

وبالمثل يتعذر على الدول العربية أن تحصل على الذهب من الولايات المتحدة رغم أن الحكومة الأمريكية قد بدأت فى بيع الذهب للاغراض النقدية .

ويرجع تعذر الاستفادة بالذهب الأمريكى إلى أن الحكومة الأمريكية تطلب دولارات مقابل الذهب الذى تبيعه ، ولا تستطيع دول الشرق العربى أن تحصل على قدر كاف من هذه الدولارات إلا إذا قبلت الحكومة البريطانية تحويل جزء من الأرصدة الحرة إلى دولارات أو نجحت الدول العربية فى تحقيق فائض فى ميزان مدفوعاتها للولايات المتحدة . وكلا الشرطين صعب التنفيذ حيث أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة للتنازل عن مبالغ كبيرة من الدولارات التى تملكها كما أن الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية تجعل حاجة الدول العربية إلى المنتجات الأمريكية تزيد عن حاجة الولايات المتحدة إلى المنتجات الشرقية.

من كل ذلك يتبين أن محاولة العودة إلى نظام الذهب تصطدم بصعوبات عملية تكاد تجعل هذه المحاولة مستحيلة . ولو فرضنا جدلا أن هذه الصعوبات ذللت بوسيلة من الوسائل التى لا يدركها تفكيرنا فى الوقت الحاضر فهل يتفق هذا النظام مع مصلحة دول الشرق العربى فى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادى ؟

تقودنا دراسة المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول العربية إلى الإيمان بضرورة تحول هذه البلدان تدريجيا من النشاط الزراعى إلى النشاط الصناعى. وقد أظهرت الحرب الأخيرة امكانية هذا التحول من الناحية الفنية . ولكن العقبة التى تواجه الصناعة فى أغلب دول الشرق العربى هى جمود السياسة النقدية والنظم المصرفية ، فالشرط الأساسى لنجاح الصناعة هو مرونة كمية النقود ومقدرتها على التوسع استجابة للزيادة فى الطلب على الأرصدة النقدية من جانب المؤسسات الصناعية حتى تزيد رؤوس الأموال العاملة التى تستطيع هذه المؤسسات أن تشغلها فى توظيف العمال والمواد الخام وتصريف المنتجات . وبعبارة أخرى تتطلب البيئة الاقتصادية فى الشرق العربى فى الوقت الحاضر

أن تتجه السياسة الاقتصادية للدول العربية إلى تحقيق المرونة فى النظم النقدية. فهل يستطيع نظام الذهب ـ إذا عدنا إليه ـ أن يوفر هذه المرونة ؟

ان الخاصية الرئيسية لهذا النظام هى وجود علاقة قانونية بين كمية النقود المتداولة وحجم الاحتياطى الذهبي الذى تملكه الهيئة المسئولة عن الاصدار ، ولا يمكن لهذه الهيئة أن تزيد كمية النقود التى تصدرها إلا إذا زاد حجم الاحتياطى الذهبي . فهى تقف من كمية النقود موقفا سلبيا ولا تستطيع أن تدخل لتكييفها مع مقتضيات النشاط الاقتصادى ، ويتولى ميزان المدفوعات وحده التأثير فى حجم الاحتياطى الذهبي وبالتالى فى كمية النقود المتداولة .

وعلى ذلك فإن العودة إلى نظام الذهب تجعل كمية النقود المتداولة فى البلدان العربية خاضعة للتغيرات فى رصيد ميزان المدفوعات . ولا يمكن لهذه الكمية أن تزيد إلا إذا حصلت الدول العربية على رصيد موافق لموازين مدفوعاتها وتسلمت هذا الرصيد فى شكل ذهب . ولاشك أن محاولة الدول العربية توجيه معاملاتها الخارجية للحصول على الذهب سوف يكون لها رد فعل شديد القسوة على النشاط الداخلى حيث أن شرط الذهب سوف يجعل العملة العربية عملة صعبة شأنها شأن الدولار الأمريكى أو الفرنك السويسرى .

والأثر المباشر الذى سوف يترتب على صعوبة العملة العربية هو تحويل الطلب الخارجى على المنتجات العربية إلى أسوق أخرى تستطيع أن تقدم سلعا بديلة أومماثلة بشروط أكثر سهولة وبذلك تهبط قيمة صادرات الشرق العربى بينما أن وارداته من الخارج سوف تستمر فى التزايد بسبب حاجته إلى الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لاستكمال الجهاز الصناعى .

وإذا ربطنا هاتين النتيجتين بعضهما ببعض وهما هبوط الصادرات وزيادة الواردات نستنتج أن اتباع نظام الذهب لن يحقق رصيدا موافقا فى ميزان

مدفوعات الدول العربية للعالم الخارجي بل على العكس من ذلك سوف يترتب عليه وجود عجز فى هذا الميزان تدفعه الدول العربية من احتياطيها الذهبي فينخفض هذا الاحتياطى وبالتالى تنكمش كمية النقود المتداولة . وهذه النتيجة لابد من الوصول إليها مهما بلغت براعة الدول العربية فى تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وهناك حقيقة أخرى لايصح أن نتجاهلها وهى مدى تأثر ميزان مدفوعات الدول العربية باتجاهات التجارة الدولية . فصادرات هذه الدول تتكون من مواد خام زراعية ومعدنية وبعض هذه الدول تكاد تعتمد على محصول واحد . وهذه المنتجات ذات أسواق عالمية لايمكن للدول العربية أن تسيطر عليها أو تتحكم فى الأسعار السائدة فيها . وفى نفس الوقت تتعرض هذه الأسعار لتقلبات عنيفة لأنها تخضع لعوامل غير مستقرة فالطلب على أغلب منتجات الشرق العربى يتأثر بالتقلبات الدورية التى تصيب النشاط الانتاجى للدول التى تستهلكها بينما أن عرض هذه المحاصيل غير مرن لايستجيب بسرعة لتغيرات الأسعار وعلى ذلك فإن قيم الصادرات العربية وبالتالى ميزان المدفوعات تخضع لعوامل خارجة عن إرادة السلطات المسئولة فى الشرق العربى .

فإذا ربطنا كمية النقود المتداولة بميزان المدفوعات كما تتطلب أصول العمل بنظام الذهب فمعنى ذلك أن الدول العربية تضع دخلها القومى وجهازها الانتاجي ورفاهيتها الاقتصادية بصفة عامة فى مركبة يقودها جواد شارد ، حيث أن هذا الارتباط يعرض كمية النقود المتداولة للانكماش إذا انخفضت أسعار المنتجات العربية أو إذا تحول الطلب الخارجى على هذه المنتجات الى أسواق أخرى . ولا تقتصر خطورة انكماش كمية النقود على عرقلة عجلة التقدم الاقتصادى عن الاندفاع نحو الهدف المطلوب وإنما سوف تعود بهذه العجلة إلى الوراء . فمن

المعروف أن حساسية الدول المتأخرة نسبيا ـ ومنها الدول العربية ـ للتغيرات النقدية كبيرة جداً بسبب سرعة استجابة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للتغيرات فى سعر الفائدة والارتفاع النسبى فى ميل هذه المجتمعات إلى الاستهلاك .

وعلى ذلك فإن أى انكماش فى كمية النقود ينشأ عن عجز فى ميزان مدفوعات الدول العربية سوف يؤدى إلى انكماش الدخول النقدية وارتفاع معدل البطالة فتضطر المشروعات الصناعية القائمة إلى تصفية أعمالها كما يتعرض المشتغلون بالانتاج الزراعى لمتاعب اقتصادية شديدة القسوة .

من كل هذا التحليل يتبين أن عودة الدول العربية إلى نظام الذهب لتوحيد النقد العربى ـ بجانب كونها سياسة غير عملية ـ فإنها لاتتفق مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول . وإذا عدنا بالذاكرة إلى عام ١٩٣٠ نجد أن دول أمريكا الجنوبية ـ وهى تشبه الدول العربية فى بيئتها الاقتصادية ـ لجأت إلى الخروج عن نظام الذهب قبل أن تخرج انجلترا ذاتها وذلك لأنها أدركت أن الدول المتأخرة نسبيا والدول الزراعية التى تعتمد على محصول واحد تبيعه فى أسواق لاتستطيع أن تسيطر عليها ـ ينبغى لها أن تتبع سياسة « القومية النقدية » أى تفصل بين كمية النقود المتداولة وبين رصيد ميزان المدفوعات . وحرى بالدول العربية فى الوقت الحاضر أن تقتبس هذه التجربة فترفض كل نظام يربط السياسة النقدية القومية بميزان المدفوعات مع العالم الخارجي .

تكوين كتلة الجنيه المصرى

ننتقل الآن إلى التفسير الثانى لمشروع توحيد النقد العربى وهو تكوين كتلة

نقدية بين الدول العربية تشبه الكتلة الاسترلينية . وطبقا لهذا التفسير تحتفظ كل دولة بعملتها القانونية وبحريتها فى سياستها النقدية القومية ولكنها تنسب عملتها إلى أقوى العملات العربية — وهى الجنيه المصرى — فيصبح الجنيه المصرى قابلا للتحويل بدون قيد ولا شرط إلى أية عملة عربية .

وتتلخص أهم قواعد هذه الكتلة النقدية فيما يلى :

أولا : تحدد كل دولة سعر صرف ثابت بين عملتها والجنيه المصرى . وهذا الثبات لا يعنى الجمود حيث تحتفظ كل دولة بحقها فى تغيير سعر الصرف داخل الكتلة إذا وجدت أن هذا التغيير إجراء ضرورى لتحقيق الاستقرار فى النظام الاقتصادى الداخلى ، حيث من المسلم به أنه بالرغم من مزايا ثبات سعر الصرف داخل الكتلة لكل من المصدرين والمستوردين فانه لايجوز أن يطلب من الدول العربية أن تكيف نظمها الاقتصادية القومية مع هذا السعر بل يجب أن يتحرك سعر الصرف للمحافظة على الاستقرار الداخلى وهذا التحفظ كان معترفا به داخل الكتلة الاسترلينية .

ويتبع ارتباط العملات العربية بالجنيه المصرى بسعر صرف ثابت أن تتحدد أسعار صرف هذه العملات بالعملات الأجنبية عن طريق الجنيه المصرى .

ثانياً : تحتفظ كل من الدول العربية بالجزء الأكبر من احتياطيات النقد الأجنبى فى شكل سندات مصرية أو أرصدة سائلة فى البنوك المصرية أى أن تبيع ما تحصل عليه من نقد أجنبى إلى السلطات المصرية وتشترى بقيمة هذه المبيعات سندات على الحكومة المصرية أو تودعها فى البنك الأهلى المصرى أو أى بنك آخر . وتحتفظ مصر بهذا النقد الأجنبى فى احتياطى خاص وتعطى للدول

العربية حرية السحب من هذا الاحتياطى أى شراء ما يلزمها من النقد الأجنبى مقابل عملة مصرية تحصل عليها من الأرصدة المصرفية أو السندات التى تحتفظ بها في البنك الأهلى المصري . ويقوم هذا الاحتياطى أيضا بوظيفة غرفة المقاصة للدول العربية إذ تسوي عن طريقه الأرصدة الدائنة والمدينة لهذه الدول .

هذه هى القواعد الأساسية للعمل داخل كتلة الجنيه المصرى إذا كان المقصود من توحيد النقد العربى تكوين هذه الكتلة . ويتطلب العمل بهذه القواعد تغيير النظم النقدية للدول العربية ، لأن الأنظمة السائدة فى الوقت الحاضر تتعارض مع النظام المقترح ، فالعراق وشرق الأردن تنتميان إلى المجموعة الاسترلينية ولبنان تنتمى إلى كتلة الفرنك الفرنسي وسوريا لم تستقر بعد على نظام معين بعد خروجها من كتلة الفرنك والحجاز لاتزال تعمل بنظام الذهب واليمن تتبع نظام الفضة . ولذلك يجب أن تخرج هذه الدول عن نظمها الحالية وتتبع نظاما مشتركا قوامه قابلية أى عملة عربية للتحويل إلى الجنيه المصرى بدون قيد ولا شرط .

وهذا التغيير فى النظم النقدية سوف يحمل مصر مسئولية خطيرة هى فى غنى عنها فى الوقت الحاضر حيث أن النظام الجديد يقتضى أن تتنازل كل دولة عما تملكه من نقد اجنبي إلى السلطات النقدية المصرية أو بعبارة أخرى يتطلب أن تقوم الدول العربية بتحويل الأرصدة الاجنبية إلى أصول مصرية وذلك ببيع الاصول الاجنبية التى تملكها إلى السلطات المصرية واستخدام قيمة هذه المبيعات فى شراء أصول مصرية . ولما كان الجزء الأكبر من الارصدة الأجنبية التى تملكها الدول العربية يتكون من أرصدة استرلينية أغلبها لايزال مجمدا فمعنى هذا التحويل نقل عبء الارصدة الاسترلينية المجمدة عن كاهل الدول العربية إلى كاهل السلطات المصرية . وتتحمل مصر وحدها مسئولية

المطالبة بتحرير هذه الارصدة المجمدة والحصول على حق تحويلها إلى العملات التى تحتاج اليها الدول العربية . وهذه المسئولية ليست هينة حيث أنه إذافشلت مصر فى تحرير الارصدة واعتراف انجلترا بقابليتها للتحويل إلى أى نقد آخر فان مصر تلتزم فى هـذه الحالة بان تقدم إلى الدول العربية جزءا من النقـد الاجنبى الذى تحصل عليه من معاملاتهما الخاصة مع الخارج وبذلك ينكمش الرصيد الذى تستخدمه مصر فى تمويل وارداتها .

وهناك مسألة اخرى يثيرها تغيير النظم النقدية للدول العربية وهى هل تتوفر فى كتلة الجنيه المصرى عناصر القوة بحيث يعتبر النظام الجديد أفضـل من النظم السائدة فى الوقت الحاضر .

إن قوة أى كتلة نقدية ومقدرتها على العمل تتوقف على عاملين :

الاول : مدى اتساع نطاق التعامل داخل هذه الـكتلة .

الثانى : قوة العملة المركزية بالنسبة للعملات الاجنبية الخارجة عن الـكتلة وتمتعها بالمرونة الدولية . فهل يتوفر هذان العاملان فى كتلة الجنيه المصرى

يتوقف اتساع التعامل داخل الـكتلة النقدية على قوة الروابط التجارية والمالية بين الدول الأعضاء والدولة المركزية بحيث تكون حاجة الدول الأعضاء إلى عملة الدولة المركزية أقوي من حاجاتها إلى أى عملة أخرى . وهـذا الشرط لا يتوفر فى كتلة الجنيه المصرى حيث أنه من الواضح أن معاملات الدول العربية مع مصر لا تـكون إلا نسـبة بسيطة من مجموع المعاملات الخارجية لهذه الدول . ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة من دراسة إحصاءات التجارة الخارجية لسوريا ولبنان ، ففى عام ١٩٤٨ كانت واردات هاتين

الدولتين من مصر لا تتجاوز ٢٫٦٩ ٪ من مجموع الواردات ولم تتجاوز صادراتها إلى مصر سوى ٣٫٩٤ ٪ من مجموع الصادرات . ولو درسنا الإحصاءات العراقية فإننا نخرج بنفس النتيجة . ومن الواضح أيضا أن الأسواق الرئيسية التى تتعامل معها دول الشرق العربى سواء فى البيع أو الشراء هى أولا انجلترا ثم فرنسا .

وعلى ذلك فإنه لو فرضنا أن تكونت كتلة الجنيه المصرى فإن هذه العملة لن تلعب دوراً كبيراً فى التمويل المباشر لتجارة الدول العربية وتكاد وظيفته تقتصر على الوصل بين العملات العربية والعملات الأجنبية . وفى هذه الحالة تفتقر الكتلة إلى التماسك ويصبح تفككها أمراً لابد منه إذا عجز الجنيه المصرى عن أداء وظيفته كوسيط لتحويل العملات العربية إلى عملات اجنبية .

ومن ذلك نجد أن نجاح كتلة الجنيه المصرى اصبح معلقا على المرونة الدولية لهذه العملة أى على قابلية الجنيه المصرى للتحويل إلى العملات المختلفة ولسوء الحظ أن الجنيه المصرى لم يتمتع بعد بهذه الخاصية . ولا يرجع ضعف الجنيه المصرى بالنسبة إلى العملات الاخرى إلى وجود عجز خطير فى ميزان مدفوعات مصر للعالم الخارجى فقد كان هذا الرصيد دائنا حتى نهاية عام ١٩٤٥ وبلغ الاحتياطى الاجنبى الذى كونته مصر من دائنيتها ٣٣٧ مليون جنيه . وطبقا لقواعد الكتلة الاسترلينية التى كانت مصر عضوا فيها فى ذلك الوقت تسلمت مصر هذا الاحتياطى الاجنبى فى شكل أرصدة استرلينية احتفظت بها فى بنك انجلترا . وكان المفروض أن هذه الارصدة تتمتع بالمرونة الكاملة أى بامكانية تحويلها إلى أى عملة تطلبها مصر ولكنها فى الواقع كانت غير قابلة للتحويل بمقتضى نظام مراقبة النقد الاجنبى الذى فرضته انجلترا فى سبتمبر ١٩٣٩ ، كما انها لم تكن قابلة للانفاق داخل انجلترا والمجموعة الاسترلينية بسبب تجميدها .

وقد أدت هـذه الأوضاع إلى ضياع الفائدة التى كانت تغرى مصر بالبقاء داخل الـكتلة الاسترلينية فانفصلت عنها فى يوليو ١٩٤٧ ، ويعنى هذا الانفصال استرداد مصر حقها فى الاستيلاء على العملات الأجنبية التى تحصل عليها من معاملاتها الجارية وعدم تسليمه إلى « مستودع العملات الصعبة » بانجلترا كما أنه يعنى أيضا تخلص مصر من التزامها قبول الاسترلينى الذى يعرض عليها لتسوية المعاملات الدائنة . غير أن هذا الحق لم يكن معترفا به فى بادىء الأمر إذ تعهدت مصر فى الاتفاقية المالية الأولى التى عقدت فى يونيو ١٩٤٧ بقبول الاسترلينى من أى دولة اعتقادا منها بأن هـذا الالتزام لن يعود عليها بالضرر لأن انجلترا تعهدت فى نفس الوقت بأن تحول هذا الاسترلينى إلى أى عملة أخرى . ولـكن تبين خطأ هذا الاعتقاد حيث أعلنت انجلترا فى أغسطس من نفس العام عدم قابلية الاسترلينى للتحويل ولذلك تخلصت مصر من هذا الالتزام فى اتفاقية يناير ١٩٤٨ وأصبحت لها الحرية المطلقة فى قبول أو رفض الاسترلينى .

وبجانب ذلك سعت مصر إلى تحرير جزء من الأرصدة الاسترلينية المجمدة وتحرير الأرصدة الحرة إلى عملات أخرى غير الاسترلينى واستطاعت أن تـكون احتياطيا حرا بلغ حوالى ٧٧ مليون جنيه فى يوليو ١٩٤٩ بعضه فى شكل جنيهات استرلينية والبعض الآخر فى شكل عملات أخرى وعلى الأخص العملات الصعبة وأهمها الدولار .

هذه هى حدود المرونة التى يتمتع بها الجنيه المصرى فى الوقت الحاضر وهى كما نرى ليست مرونة مطلقة فهى تتقيد بمقدار الأرصدة التى تسمح انجلترا بالافراج عنها ومقدار العملات الأجنبية التى تحصل عليها مصر من معاملاتها الجارية . ومن المحتمل أن تضعف هذه المرونة بعد تخفيض الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ حيث أن هذا التخفيض سوف يؤدى الى نقص كمية النقد الأجنبى التى تحصل عليها مصر من صادراتها حيث أن السلعة الرئيسية التى تصدرها

هى القطن ولم يرتفع سعر هـذا المحصول حتى يمكن أن يلغى ارتفاع السعر أثر التخفيض فى قيمة الجنيه المصرى .

وبجانب هذه القيود التي تحد من مرونة الجنيه المصري يوجد قيد آخر يضعف مكانته فى المعاملات الدولية وهو وجود أرصدة استرلينية لاتزال مجمدة حيث أن هذه الأرصدة تجعل الجنيه المصرى غير قادر على الاستقلال عن الجنيه الاسترلينى . فبالرغم من أن مصر قد خرجت عن المجموعة الاسترلينية فلا يزال الجنيه الاسترلينى هو الواسطة بين الجنيه المصرى والعملات الأخرى ولذلك يخضع الجنيه المصرى لكافة القيود التي يخضع لها الجنيه الاسترلينى ؛ كما أن حرص مصر على المحافظة على القيمة المصرية المعادلة لقيمة الأرصدة الاسترلينية يدعوها إلى تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى وتغيير قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأخرى تبعا للتغيرات فى قيمة الاسترلينى فى نفس الاتجاه وبنفس النسبة . وهـذه الحقيقة أثبتت وجودها فى سبتمبر ١٩٤٩ عندما أعلن تخفيض الجنيه المصرى بعد دقائق من تخفيض الجنيه الاسترلينى إذ لم يكن الغرض من هذا التخفيض تصحيح اختلال ميزان مدفوعات مصر وإنما كان الغرض منه المحافظة على القيمة المصرية بالأرصدة الاسترلينية .

من كل هذا التحليل يتبين أن كتلة الجنيه المصرى لا تتوفر فيها عناصر النجاح حيث أنها لا تكون وحدة نقدية متماسكة كما أنها لا تستطيع الاستقلال عن المجموعة الاسترلينية . ولذلك فإن مصير هذه الكتلة هو الاندماج فى المجموعة الاسترلينية . وهذا المصير له سابقة فى التاريخ النقدى المعاصر فعلى أثر خروج اليابان عن نظام الذهب فى ١٩٣١ قامت بتكوين كتلة نقدية تشمل البلدان الخاضعة لنفوذها فى الشرق الأقصى ولم يمض عامان على تكوين كتلة

الين yen حتى اضطرت اليابان إلى الانضمام إلى الكتلة الاسترلينية فى عام ١٩٣٣ وضمت معها بالتبعية كتلة الين اليابانى .

وهنا نتساءل : إذا كان هذا هو المصير المحتمل لكتلة الجنيه المصرى فما مصلحة الدول العربية فى الخروج عن نظمها النقدية السائدة وقلقلة الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة . لاشك فى أن الجواب هو أن تغيير النظم النقدية العربية لايتفق مع مصلحة الدول العربية .

حدود التعاون النقدى :

هذه هى التغييرات المختلفة لمشروع توحيد النقد العربى وقد رأينا من تحليلنا لكل تفسير أن فكرة التوحيد ليست عملية ولا تتفق مع مصالح الدول العربية فهى فكرة سابقة لأوانها ويجدر بكل دولة على حدة أن تستقل بشئونها النقدية وتوجهها إلى الاتجاه الذى يتفق مع مصالحها الخاصة .

وهذا الاستقلال لا يعنى انعدام التعاون بين الدول العربية فى المجال الاقتصادى بصفة عامة والنقدى بصفة خاصة . وإنما يمكن أن يتحقق هذا التعاون باشتراك الدول فى مناقشة المشاكل التى تعرض لها والتفاهم على كيفية علاج هذه المشاكل وذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

كما أنه يمكن أن يتسع مدى التعاون النقدى دون مساس بالنظم النقدية فتتعاقد الدول العربية فيما بينها على كيفية تسوية الأرصدة الدائنة والمدينة عن طريق اتفاقيات المقاصة . وهذه الاتفاقات قد تكون ثنائية تشمل دولتين فقط أو متعددة الأطراف فتشمل جميع الدول العربية .

وطبقا لنظام المقاصة يفتح البنك الرئيسى فى كل دولة حسابا جاريا باسم

البنك الرئيسى للدولة الأخرى أو فى الجانب الدائن لهذا الحساب تودع جميع المبالغ المستحقة للبنك الآخر أو فى الجانب المدين تعتبر جميع المبالغ المستحقة على هذا البنك . وفى نهاية العام يسوى هـذا الحساب فتدفع الدولة المدينة الرصيد المستحق عليها بعملة الدولة الدائنة أو أى عملة أخـرى يتفق عليها . ويجوز للدولة الدائنة أن تحتفظ بهذا الرصيد فى بنوك الدولة المدينة أو أن تشترى أصـولا استثمارية فى هذه الدولة . وهذا الإجراء هو بمثابة تصدير لرءوس الأموال فى اتجاه عكسى لميزان المدفوعات الجارية .

وهذه الاتفاقيات ليست غريبة على الدول العربية . فقد عقدت مصر خلال عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا ولمست من هذه الاتفاقيات فوائد كبيرة فى تسهيل التعامل بينها وبين الدول الأخرى التى تعاقدت معها ، حيث أن كلا من المصدرين والمستوردين لا يواجهون الصعوبات النقدية التى يتعرضون لها فى حالة المدفوعات الفردية إذ يسـتطيع المصدر أن يحصل على قيمة صادراته مباشرة بالعملة المصرية كما أن المستورد يستطيع أن يدفع قيمة وارداته بالعملة المصرية بمجرد أن يقدم كل منهما ما يثبت إتمام الصفقة .

وتؤدى اتفاقات المقاصة متعددة الأطراف فائدة كبيرة للدول العربية بالذات وذلك لأنها تحقق الفائدة التى تبينتها من التعاون النقدى دون المساس بالنظم النقدية أو التعرض لمشاكل وصعوبات هى فى غنى عنها فى الوقت الحاضر .

هذه هى الحدود التى ينبغى أن يقف عندها التعاون النقدى بين الدول العربية ولا يصح أن يتجاوز التعاون هـذه الحدود نظرا للتفاوت القائم بين الظروف الاقتصادية لكل من هذه الدول .

أحمد حسنى أحمد

مشروع الضمان الاقتصادى
والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية

بقلم الأستاذ إبراهيم سعد الدين

أثارت مشروعات الضمان الجماعى سواء العسكرى منها أو الاقتصادى أو السياسى جدلا كبيرا فى الأوساط العربية منذ اجتماع الجامعة العربية الاخير بين محبذيها ومعارضيها ، والداعين لانواع أخرى من المحالفات مع الغرب أو الضمان النيلى أو غيرها . وهذا البحث يعنى فقط بالناحية الاقتصادية فى مثل هذه المشروعات وهى ما سميت منذ ذلك الاجتماع بمشروع الضمان الاقتصادى.

ويحسن بنا قبل الحديث عن هذا المشروع أن نبين موقفنا بشكل عام مما يعرض بين حين وآخر من مشروعات الوحدة او التعاون بين البلاد العربية.

إن موقفنا من مثل تلك المشروعات يرتبط بمدي تحقيقها لاهداف الشرق العربى فى التحرر الكامل من الاستعمار العسكرى والاقتصادى ورفع مستوى المعيشة بين شعوبه فنقف إلى جانب هذه المشروعات التى تحقق هذه الاهداف وضد المشروعات التى تعرقل الوصول إلى هذه الاهداف أو تهدف إلى تأخيرها .

وننتقل بعد هذه العجالة وعلى ضوئها إلى بحث مشروع الضمان الجماعى الاقتصادى ولنحاول أولا أن نعرف ماهية هذا المشروع .

لقد كان من نتيجة الحرب الفلسطينية ان تعرضت الجامعة العربية لتجربة قاسية حيث انقسمت الدول العربية إلى كتل متنافسة داخل الجامعة ، كتلة بزعامة العراق تؤيده شرق الأردن وتتمتع بعطف بريطانيا وكتلة بزعامة مصر تؤيدها المملكة العربية السعودية وتتمتع بعطف الولايات المتحدة الامريكية.

وتنافست الكتلتان على اجتذاب سوريا ولبنان ، وكانت الاولى بالذات مسرحا لعدة انقلابات متوالية اتخذ كل انقلاب منها سياسة واضحة إلى جانب هذه الكتلة أو تلك . وبعد انقطاع طويل اجتمعت الجامعة العربية والحديث عن الاتحاد بين سوريا والعراق يملأ السمع والبصر والانتخابات السورية على الابواب لتقرر مصير الامور . ويرى أنصار الاتحاد ضرورته للوقوف فى وجه إسرائيل . فى هذه الظروف اجتمعت الجامعة العربية وفى هذه الظروف تقدمت مصر بمشروع الضمان الجماعى كبديل من الناحية العسكرية عن مشروع الاتحاد السورى العراقى ، وتقدم لبنان الذى يعانى ازمة اقتصادية وعجزا كبيرا فى ميزانه التجارى يكاد يبلغ ٢٧٩ مليون ليرة لبنانية يطلب مد هذا الضمان ليشمل النواحى الاقتصادية والسياسية كذلك .

وقد بقى هذا المشروع غامضا حتى اتضح أخيرا فى نصوص مشروع الضمان الجماعى الذى عرضه لبنان والذى ورد فى مادته الثالثة ما يأتى .

لتحقيق أهداف هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرخاء فى البلاد العربية ورفع مستوي المعيشة بها تعتمد الدول العربية على المبادىء والقواعد التالية : —

أولا : تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وبصورة خاصة على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتشجيعه .

ثانيا : تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها وإطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الأموال وتوظفها .

ثالثا : تتعاون على درس مشاكلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة علمية وفنية بغية تحقيق الأغراض والمبادىء الآنفة الذكر .

وقد فسر الناطقون باسم الجامعة العربية هذه الشروط بأن فى الدول العربية ثروات طبيعية لاحصر لها وهى لاتزال بكرا فى حاجة إلى الاستغلال ، فاليمن ظلت مثلا مغلقة حتى الآن أبواب مواردها الطبيعية فى وجه رؤوس الأموال الأجنبية خشية تغلغل النفوذ الاجنبي فيها . فالضمان الاقتصادى يهيء للدول العربية فرصة استغلال رؤوس أموالها المحلية فى رفع المستوى الاقتصادى للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادى . وفى ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الأموال كما يفيد الدولة التى تستثمر مواردها فى نهوضها الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة فيها .

وفيما يتعلق بتسهيل تبادل المنتجات الوطنية بين البلاد العربية فمعلوم أن توزيع الثروة الطبيعية فى البلاد العربية لايتعارض بينها ولايترك مجالا للمنافسة . فمصر مثلا تنتج القطن والحبوب والسكر والأرز إلى جانب السلع والبضائع الصناعية وهي أشياء لا تتوافر فى البلاد العربية الأخرى ، كما أن العراق ينتج التمر والصوف والماشية وهذه لا تنافس منتجات الدول الأخرى . وهكذا يمكن القول أن منتجات هذه الدول لاتتنافس بل تتكامل مع بعضها البعض فتيسير التبادل التجارى يعد عاملا حيويا فى حفظ قسم كبير من أموالها كانت تنفقه فى الاستيراد من الدول الأجنبية كما أنه يساعد على مضاعفة الإنتاج وتصريفه مما يعود عليها جميعا بالتقدم والرخاء .

ثم يذكرون هدفا آخر للمشروع هو الحد من توغل النفوذ الأجنبي فى الدول العربية توغلا اقتصاديا قد يجر وراءه تدخلا سياسيا . فقد سبق أن عقد فى هافانا فى أواخر عام ١٩٤٧ مؤتمر تجارى وصفته الدول العربية فى حينه بأنه محاولة من الدول الكبرى لغزو الدول الصغرى اقتصاديا فقد نصت قرارات هذا المؤتمر على أن تنعم سائر الدول بأى شكل من أشكال المعاملة

التفضيلية الذى يتم الاتفاق عليه بين دولة وأخرى واستثنت من ذلك بريطانيا وممتلكاتها وفرنسا ومستعمراتها وأمريكا والفلبين . ومعنى هذا أنه إذا منحت إحدى الدول العربية بعض المزايا التفضيلية إلى سلع دولة عربية أخرى لوجب أن تفيد سائر الدول المشتركة فى هذا المؤتمر من ذلك التفضيل . وقد وقفت الدول العربية في المؤتمر جبهة واحدة لإحباط ذلك القرار فلم تفلح ولذلك لم يبق أمام العرب سوى سبيل واحد هو السعى لإيجاد منطقة تبادل حر فيما بينهم لتبادل منتجاتهم الزراعية والصناعية وهو السبيل الوحيد الذى أقره مؤتمر هافانا .

فالمشروع يرمى باختصار إلى أمرين :—

(١) سهولة انتقال رؤوس الأموال واستثمارها وخاصة لاستغلال موارد الدول الأقل تقدما .

(٢) إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية وتكوين منطقة تجارة حرة فيما بينها .

هذا إلى جانب تبادل المساعدات الفنية الذى يجرى الآن فعلا بين البلاد العربية .

ويجدر بنا قبل أن نبحث ما يمكن أن يقف فى سبيل هذا المشروع من صعوبات وعن مدى تحقيقه للأهداف الذى أوردها يجدر بنا أن نلق نظرة عابرة على الأوضاع الاقتصادية للشرق العربى فمدى الوحدة أو التعاون يتوقف على مدى التقدم الاقتصادى للمجتمع الذى يقوم ذلك التعاون بين مختلف أجزائه .

وتختلف الدول العربية فى درجة تقدمها الاقتصادى اختلافا كبيرا . فالبعض منها لم يزل فى المراحل الأولى من التطور الاقتصادى ، مرحلة الحياة القبلية أو الزراعة الاقطاعية كاليمن والمملكة العربية السعودية والأردن ، بينما يقف

العراق فى دور التطور من الاقطاع إلى الرأسمالية الزراعيــة مع نشوء بعض الصناعة الخفيفة ، وينطبق الأمر ذاته على سوريا مع اختلاف يسير إذ يزيد بها النشاط الصناعى ،وجازت مصر هذا الدور أوكادت وتـكونت بها رأسمالية زراعية وصناعية ومالية كبيرة ، أما لبنان فيعتمد على الرأسمال التجارى ودوره كمركز تجارى للأقطار المجاورة .

فإذا انتقلنا إلى بحث أحوال الصناعة فى الشرق العربى لاحظنا تقدما فى الصناعات الاستخراجية كنتيجة حتمية لسياسة الاستعمار من حيث اعتبار المستعمرات موردا للمادة الخام ، وتأخرا في الصناعة التحويلية بسبب سياسة التخصص والحرية التجارية التى اتبعتها الدول الاستعمارية التى سيطرت على تلك الدول لتبقيها كأسواق لها فى وقت ابتعدت فيه أغلب دول العالم عن هــذه السياسة . ولم تنشأ صناعة تحويلية يعتد بها إلا فى مصر التى تخلصت من سياسة الحرية سنة ١٩٣١ ، إلى جانب سوريا التى قامت بها بعض الصناعات فى العهد الأخير .

وقد أدى التخصص فى الزراعة إلى انخفاض مستوى المعيشة فى الشرق الأوسط ، إذ من المعلوم أن الأمم الزراعية أشد تأثرا بأحوال الـكساد من الأمم الصناعية به وقد انخفضت أثمان المواد الخام التى تصدرها خلال الـكساد الـكبير أكثر من انخفاض أثمان السلع المصنوعة التى تستوردها ، كما يصعب على هذه الدول أن تخفض تكاليف انتاجها فى أحوال انخفاض الأثمان لمواجهة هذا الانخفاض .

وتقف الملـكيات الصغيرة التى تنتشر فى الزراعة حائلا فى الوقت نفســه دون الاستفادة من أسباب التقدم الفنى مع ما يؤدى إليــه من زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة العام .

وقد أصبحت الصناعة ضرورة ملحة لرفع مستوى الشعوب العربية فالهدف الذى يجب أن نضـعه نصب أعيننا اليوم هو تحويل دول الشرق العربى من دول زراعية بحتة إلى دول زراعية وصناعية . والصناعة التى يمكن قيامها تتوقف على الموارد التى تتوفر لهذه الصناعة . ونلاحظ أن الموارد التى يمكن الاعتماد عليها لإنشاء الصناعات الثقيلة منعدمة تقريبا أو قليلة . فعلى الرغم من توفر البترول وما يمكن توفيره من القوى الكهربائية التى يمكن الاستعاضة بها عن الفحم فإن الحديد وهو أحـد العوامل الرئيسية لقيام الصناعة الثقيلة يكاد يكون منعدما فى الشرق الأوسط عدا الموجود منه فى منطقة الحديد في أسوان ، كما تبعد موارده من أقطار الشرق العربي بحيث يتعذر أو يستحيل استيراد الحديد الخام لصناعته . فالصناعات التى يمكن إنشاؤها فى الشرق الأوسط هي من الصـناعات الخفيفة التى يلعب عامل البيع والتسويق الدور الرئيسى فى تحديد موطن إقامتها . فمن الممكن أن تقوم هذه الصناعات حيث تتوفر الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها ولا تملك أية دولة ميزة نسبية تمتاز بها عن الدول الأخرى فى صـناعتها وذلك فيما عدا بعض الصناعات الفنية الدقيقة التى تحتاج إلى توفر العمال المهرة المتخصصين لقيامها ونحوها .

والسياسة الاقتصادية السليمة فى الشرق الأوسط تفترض توجيه السياسة التجارية للشرق الأوسط بحيث تحقق قيام مثل هذه الصناعات ، ويكون ذلك بالابتعاد عن سياسة الحرية التجارية ، وفرض الرسوم الجمركية الكفيلة بحماية صناعاتها المحلية خلال فترة النشوء والنمو ، وتوجيه التجارة الخارجية نحو تبادل منتجات الدول العربية من المواد الخام بالسلع الإنتاجية والآلات من الدول المتقدمة اقتصاديا مما يلزم لإنشاء هذه الصناعات .

ننتقل بعد هذه العجالة وفى ضوء الحقائق التى ذكرناها إلى بحث أهداف مشروع الضمان الاقتصادى لنعرف إلى أى مدى يمكن تحقيق هذه الاهداف .

أولا : حرية انتقال رؤوس الاموال .

يذكر المشروع أن الضمان الاقتصادى يهيىء للدول العربية توجيه استغلال رؤوس الأموال المحلية في رفع المستوى الاقتصادى للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادى وفى ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الاموال كما يفيد الدول التى يتم استثمار مواردها .

إن الحديث عن حرية انتقال رؤوس الاموال وأثره فى المحافظة على الاستقلال الاقتصادي للشرق العربي ينقلنا إلى الحديث عن مصر ومدى تجمع رؤوس الاموال بها . فمصر هى المقصودة بالحديث أوهى الدولة الوحيدة التى بلغت درجة من التطور الاقتصادى أدت إلى تجمع رؤوس أموال كبيرة قابلة للاستثمار بها . فقد كان من أثر الحرب العالمية الثانيـة وانعدام المنافسة الاجنبية أن ارتفعت مستويات الارباح ارتفاعا كبيرا نتج عنه تجمع مقدار كبير من هذه الارباح فى شكل رؤوس أموال جديدة قابلة للاستثمار .

وتتمثل رؤوس الأموال هذه في ثلاثة مصادر رئيسية وهى : —

(١) الارصدة التى تجمعت لمصر خلال الحرب لدى المملكة المتحدة .

(٢) الاحتياطيات الضخمة التى كونتها الشركات الكبيرة خلال الحرب .

(٣) رؤوس الأموال الفردية التى تجمعت فى أيدى كبار المزارعين وكبار التجار كنتيجة لارتفاع اسعار القطن وأثمان الحاجيات والسلع . وتنقصنا الاحصاءات الضرورية لتقدير رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار

تقديرا دقيقاً على أننا نستطيع رغما من ذلك أن نبين مدى كفايتها لحاجات الاقتصاد المصرى ومدى الفائض القابل للتصدير بغية الاستثمار فى الدول العربية الشقيقة .

فعلى الرغم من نقص الاحصاءات الخاصة برؤوس الاموال إلا أننا نعتقد اعتقادا جازما أن الجزء الاكبر من رؤوس الأموال هذه يتمثل فى القسم الأول أى يتمثل فى أرصدة استرلينية لدى المملكة المتحدة . وقد تجمعت هذه الارصدة خلال الحرب على حساب القدرة الانتاجية للقطر المصرى الذى انهكت ارضه نتيجة لنقص الاسمدة الضرورية واستهلك كثير من آلاته وخطوط مواصلاته فى العمل المتواصل خلال مدة الحرب دون القيام بالتجديدات الضرورية ، كما انهكت قوته العاملة كنتيجة لارتفاع نفقات المعيشة الذى لم يقابله ارتفاع مماثل في مستويات دخول الطبقات الفقيرة مما أصاب هذه الطبقات بانحطاط قواها الجثمانية وجعلها فريسة لكافة الاوبئة . وإعادة القدرة الانتاجية إلى ما كانت عليه هى المجال الأول الذى يجب أن توجه إليه هذه الاموال . ومع ذلك فاين هى هذه الارصدة الآن . لقد كان من نتيجة الاتفاقات المالية المتتالية بين مصر والمملكة المتحدة أن جمد الجزء الاكبر منها وبقى الجزء الباقى منها خاضعا لقيود التصدير المفروضة فى الأمم التى تقبل التعامل بالاسترليني حيث توضع القيود على استيراد السلع الانتاجية ولا يسمح إلا بتصدير الكماليات والمواد المصنوعة .

أما بالنسبة للمصدر الثانى من رؤوس الأموال وهو الاحتياطيات الضخمة التى كونتها الشركات الكبيرة خلال الحرب فنلاحظ أن جزءا كبيرا من هذا الاحتياطى قد استعمل فعلا ولا يزال يستعمل فى أعمال التجديد التى تحتاجها مصانع هذه الشركات ، تلك التجديدات التى أصبحت ضرورة لازمة لتقليل تكاليف الانتاج بحيث تستطيع الصناعة المصرية احتمال المنافسة الاجنبية ؛ بل

ان قانون الضرائب على الأرباح الاستثنائية يحتم استعمال هذه الاحتياطيات فى تلك الاغراض وإلا فرضت عليها الضرائب الاستثنائية التى لابد وان تمتص أغلبها .

أما الأموال الفردية فهى تحتاج إلى التشجيع حتى تقبل على الاستثمار فى مصر نفسها وهى لم تتعود المقامرة بحيث تقبل على الاستثمار فى الخارج . ومع ذلك فان انتقال هذه الأموال ورؤوس الأموال المتجمعة لدي الشركات يتوقف على مستوى الربح الذى يمكن تحقيقه فى مصر وفى البلاد العربية الشقيقة . فالربح هو المحرك الوحيد للاستثمار فى النظام الرأسمالى ومستويات الارباح فى مصر لاتقل عنها فى البلاد العربية ان لم تزد ، فمصر تتميز بازدحامها بالسكان مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الاجور ، وبارتفاع مستوى الثقافة مما يؤدى إلى زيادة الكفاية الانتاجية وهى أكثر اسواق الشرق العربى اتساعا وهذه أمور لاتتوفر لأى قطر عربى شقيق . ويمكننا أن نوضح الحد الذى وصلته أرباح الصناعات الكبرى القائمة على أساس من التنظيم الفنى الحديث فى مصر ببيان أرباح شركات الغزل والنسيج الكبرى فى مصر تلك الصناعة التي كثرت الشكوى مما تتعرض له من منافسة وازمة فقد بلغت أرباح هذه الشركات قدرا كبيرا يكاد يعادل رؤوس أموالها . فبلغت ارباح شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة بعد خصم كافة الاستهلاكات ٨٥٩ ألف جنيه وذلك من رأسمال يبلغ مليون جنيه وبلغت أرباح شركة مصر للغزل الرفيع فى كفر الدوار ٣٨٤ ألف جنيه من رأسمال قدره نصف مليون جنيه .

ولنترك موضوع الربح وأثره فى انتقال رأس المال المصرى إلى الدول الشقيقة الآن لنبحث عما إذا كانت هذه الأموال قادرة على مد الشرق العربى برؤوس الأموال التى يحتاج اليها . يتوقف ذلك على الندرة النسبية لرأس المال المصرى بالنسبة لطلب الصناعة المحلية لرؤوس الأموال . وقد كشف انتهاء الحرب

العالمية الثانية من عجز كثير من المصانع المصرية عن مقابلة أحوال المنافسة الجديدة وعن ضرورة إعادة تنظيم هذه الصناعات حتى تبلغ درجة من الكفاية لتتعادل مع مثيلاتها فى الخارج . كما تحتاج الصناعة المصرية إلى الترشيد الصناعى لمقابلة المنافسة التى تتعرض لها من الدول التي اتبعت هذا المبدأ . وتحتاج كلا العمليتين أى إعادة تنظيم المصانع وترشيد الصناعة إلى مقدار كبير من رؤوس الأموال قد يفوق رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار نفسها .

والصناعة المصرية لم تزل فى أدوارها الأولى ولم تزل الزراعة تمثل النشاط الاقتصادى الأول الذى توجه إليه أغلب القوى الإنتاجية . وتحتاج مصر إلى تطور صناعي كبير لرفع مستوى معيشة أفرادها الذين تبلغ نسبة زيادتهم درجة كبيرة لايعرفها الشرق العربى ، ويحتاج هذا التطور أيضا الى رؤوس أموال كبيرة تزيد عن كافة المدخرات الفردية والاحتياطيات الاستثمارية للشركات الكبرى .

ولقد سبق لنا القول بأن حركة انتقال رؤوس الأموال تتوقف بالدرجة الأولى على مستويات الأرباح فى مصر والدول الشقيقة ، وبينا ارتفاع مستوى الأرباح فى مصر ، فهل يعنى هذا عدم إمكانية انتقال رؤوس الأموال بين مصر والبلاد العربية وأن السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال لن يؤدى إلى نزوح رؤوس الأموال عن مصر وزيادة قدرتها النسبية بها . إن هذا الرأى وإن صح فى حالة المنافسة الحرة وسيادتها فلابد من تعديله فى حالة سيادة الاحتكار ، إذ تميل الصناعات الاحتكارية إلى السيطرة على الصناعات المنافسة فى البلاد المجاورة وإلى تحديد الإنتاج والأسعار بحيث تحصل تلك الاحتكارات على أكبر قدر من الأرباح. فحرية رؤوس الأموال فى الانتقال تعنى من هذه الناحية حرية الاحتكارات فى السيطرة على الجهاز الاقتصادى للشرق العربى . فإلى أى حد تساعد هذه الحرية علي رفع المستوى الاقتصادى للأقطار الشقيقة وإلى أى حد تساعد على الاستقلال الاقتصادى ؟

تسيطر الاحتكارات على عدة فروع هامة من نواحى النشاط الصناعى فى مصر . فإذا تركنا الصناعات الاستخراجية التى تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية سيطرة تامة جانبا لوجدنا صناعات الاسمنت والدخان والسكر والكحول خاضعة للاحتكارات خضوعا تاما . أما صناعة الغزل والنسيج فتخضع فى أغلبها إلى ثلاث شركات كبرى على الرغم من تعدد المشروعات الفردية فى هذه الصناعة، فتنتج هذه الشركات ٧٠٪ من الإنتاج ويقوم بينها اتحاد لتحديد الأسعار وتنسيق المبيعات . والسياسة التى اتبعتها هذه الاحتكارات فى مصر لاتنبىء بإمكان رفع مستوى المعيشة فى الشرق الأوسط إذا أتيح لهذه الاحتكارات السيطرة على اقتصادياته .

وفضلا عن هذا فإن سيطرة هذه الاحتكارات لا تعنى التخلص من القيود الاستعمارية واستعادة الاستقلال الاقتصادى للشرق العربى نظرا للصلة بين كل رأس المال الوطنى الكبير والأجنبى، فشركات الاسمنت ترتبط باحتكار بورتلاند الهولندي، وترتبط شركة السكر بوشائج قوية بالرأسمال الفرنسى، وتسيطر الرأسمالية الامريكية تماما على احتكار الدخان ، وحتى الصناعات التى بقيت بعيدة عن الارتباط بالاحتكارات الأجنبية والتى احتفظت بمصريتها أمدا طويلا قد بدأت هى الأخرى فى الارتباط برأس المال الأجنبى ، فشركات الغزل فى كفر الدوار وهى إحدى مؤسسات بنك مصر قد نشأت برأسمال مشترك بين هذا البنك واحتكار برادفورد البريطانى . فسيطرة هذه الشركات على الشرق الاوسط يؤدى إلى خضوعه لأثر هذه العلاقة السالفة الذكر .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى حقيقة هامة وهى ان أهم المشروعات التى يتجه اليها الاحتكار فى البلاد العربية الشقيقة الآن تختص باستغلال مياه الانهار فى توليد الكهرباء وفى استصلاح الأراضى والزراعة . ومعلوم لدينا من ملاحظة

وسائل التمويل الحديثة أن المشروعات المالية والصناعية تميل إلى النمو وإلى تثمير أموالها فى نفس الصناعة أو فى صناعات مرتبطة بها أو مكملة لها لتحصل على فوائد التكامل الرأسى أو الافقى .

ويعنى هذا أن تمويل مشروعات الرى الكبرى واستغلال الكهرباء واستصلاح الأراضى سيحصل على أهم الأموال اللازمة له من بنوك الأراضى وشركاتها ومن الشركات الكهربائية الكبرى (الإسترن وهى فرع من الجنرال الكتريك الأمريكية) وشركات الأراضى واستغلال الكهرباء تقع فى مصر والبلاد العربية تحت السيطرة المالية المباشرة للاحتكارات الأجنبية مما يعنى استمرار سيطرة هذه الاحتكارات حتى ولو أعطيت رؤوس الأموال حرية الانتقال بين قطر وآخر .

وإننا وإن خصصنا مصر ورأس المال بها بالحديث ، فلم يكن ذلك إلا لأن التطور الذي وصلت إليه الرأسمالية المصرية فى نموها يسمح لها بلعب الدور الرئيسى فى تمويل المشروعات الاقتصادية ، على أن هذا لا يعنى قدرة الاحتكارات المصرية وحدها على السيطرة التامة على اقتصاديات الشرق العربى فكثير من الصناعات الناشئة فى الأقطار العربية تمولها احتكارات أجنبية أو احتكارات مشتركة بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية ، وستشارك هذه الاحتكارات بطبيعة الحال فى السيطرة على الشئون الاقتصادية للشرق العربى .

وهناك نقطة أخيرة يجدر بنا الإشارة إليها وهي طبيعة رأس المال الذى تحتاجه البلاد العربية ومدى قدرة مصر على توفيره لها . فهل تحتاج البلاد العربية إلى رأسمال عامل أو هى تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة فى شكل آلات وأدوات إنتاجية . إن حاجة البلاد العربية تشتد فى المرحلة الحاضرة ، مرحلة الإنشاء والبدء ، إلى رأس المال الثابت وهى تحتاج للحصول عليه إلى

رؤوس الأموال القابلة للتحويل إلى نقد أجنبى تستطيع بواسطته الحصول على هذه الآلات والأدوات . ومصر حتى لو استطاعت تقديم رأس المال فهى لا تستطيع تقديم ذلك القابل للتحويل إلى نقد أجنبى لحصيلاتها من النقد الأجنبى وخاصة من نقد الدول القادرة على مدها بالأدوات الانتاجية الضرورية أعجز من أن تفى بحاجتها الخاصة .

ثانيا : الغاء الرسوم الجمركية وانشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية

يعتمد القائلون بإلغاء الرسوم الجمركية بين البلاد العربية على أن توزيع الثروة فى البلاد العربية لا يتعارض بينها ولا يترك مجالا لأية منافسة وعلى أن هذه المنطقة تعتبر منطقة متنافسة غير متكاملة فتيسير التبادل التجارى بينها سوف يؤدى إلى احتفاظها بجزء كبير من مواردها تنفقه فى الاستيراد من الخارج كما سيؤدى إلى القضاء على البطالة ورفع مستوى العمالة .

والتحدث عن التكامل بين البلاد العربية وعدم التنافس بينها ينم عن تجاهل لأوضاعها الاقتصادية وأهداف تجارتها الخارجية . فالحديث عن إنتاج مصر للقطن والأرز وإنتاج العراق للتمر والماشية حديث مضلل فمصر لا ترغب فى مبادلة أقطانها بالتمر والماشية وإنما ترغب فى مبادلته بالأدوات الإنتاجية اللازمة لقيام الصناعة بها . والعراق لا يود استيراد الأقطان المصرية فالصانع لم يبلغ من التطور الصناعى دورا يؤهله لاستيراد المادة الخام لصناعة السلع التامة الصنع . فالدول العربية يتخصص أغلبها فى الزراعة وإنتاج المادة الخام وتجارة مثل هذه الدول لابد أن تهدف إلى التبادل مع الدول المتقدمة فى الصناعة التى تستطيع أن تمدها بحاجتها من السلع المصنوعة التى لا تتوفر الظروف الضرورية لإنتاجها ، أو بالسلع الانتاجية اللازمة للصناعات التى يسهل إقامتها بها .

كذلك لابد وان تهدف هذه الدول بسياستها التجارية إلى حماية منتجاتها الوطنية وايجاد الأسواق اللازمة لتصريفها. وقد بينا فيما سبق أن الصناعة فى هذه الدول أو تلك التى يمكن انشاؤها بها هى صناعات خفيفة تقوم بجوار الأسواق ولاتتوفر لاية دولة ميزة نسبية فى صناعتها عن الدول الباقية. والتنافس بين أمثال هذه الصناعات طبيعي وسوف يؤدى إلى آثار هامة حيث تختلف درجة التطور الذى وصلت إليه الصناعة فى الدول المختلفة. فسوف يؤدى التطور غير المتساوى للرأسمالية فى حالة الغاء القيود التجارية إلى نمو الرأسمالية الكبيرة على حساب الرأسماليات الصغرى التى تقع تحت سيطرتها المباشرة لتلعب درو الشريك الأصغر فى احتكاراتها الصناعية والتجارية أو توجه نشاطها صوب فروع أخرى من فروع الاقتصاد التى تعمل على تغذية هذه الاحتكارات بدلا من منافستها وسوف يؤدى ذلك فى حالتنا إلى الإبقاء على التخصص الزراعى فى البلاد المتأخرة لتبقى سوقا لمنتجات الصناعة التامة فى الدول المتفوقة نسبيا.

لذلك تهدف الدول العربية كما سبق لنا القول إلى الاحتفاظ بأسواقها مع تشجيع تصدير مصنوعاتها إلى الخارج ومحاولة مبادلة منتجاتها بالسلع الانتاجية. ويذكر محرر النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق فى مقاله بالعدد الثالث لعام ١٩٤٨ « أن سوريا بلد لم يستغل أهله كافة موارده الانتاجية وهى تستهدف خطة لم تتبلور بعد القصد منها رفع مستوى معيشة الأفراد وهى تسير نحو هذا الهدف بإدخال بعض النظم الاقتصادية التى تكفل لها رفع مستوى الانتاج واستقرار الأسعار. وما دامت سوريا تحتاج إلى الوسائل التى تقوى إنتاجها وإلى المواد الأولية فالأمل الوحيد هو حصر المستوردات ضمن نطاق يسمح باستيراد الوسائل المؤدية إلى نمو الإنتاج وتحقيق حاجات سوريا من السلع الضرورية ».

أما تشجيع التصدير فيساعد على تنمية الانتاج وتصريف الزائد منه .

وماينطبق على سوريا ينطبق على الدول العربية الاخرى التى تعمل على النهوض باقتصادياتها وتوجيه جزء هام من جهودها الاقتصادية إلى تعميم الصناعة .

ويكفى للدلالة على مدى التنافس بين دول العالم العربى أن نستعرض الصناعات النامية فى كل منها . فإلى جانب الصناعات الاستخراجية كالبترول والفوسفات تقوم فى مصر صناعات هامة للقطن والأسمنت والزجاج والورق والصناعات الجلدية والسكر والكحول والتقطير والمواد الغذائية والمأكولات المحفوظة والزيوت والصابون إلى جانب صناعات جديدة للمواد الكيماوية والحرير الصناعى والبلاستيك .

فإذا استعرضنا الصناعة فى الدول المجاورة لوجدنا تشابها شديدا . ونرجع مرة اخرى إلى نفس النشرة السابقة بالعدد الثالث لعام ١٩٤٩ حيث ورد ضمن مقال عن اقتصاديات سوريا ولبنان لأمين غرفة تجارة حلب « وان سوريا قد مشت فى طريق الانشاء الصناعى منذ سنة ١٩٢٥ وإزدهرت بهاصناعات الغزل والنسيج والتريكو والاسمنت والسكر والمحفوظات والمدابغ والصناعات الجلدية والخشبية والكحول » .

وقد بلغت هذه الصناعات درجة من النمو تسمح أو تكاد تسمح باشباع كافة حاجات الاستهلاك المحلى ، فقد ورد فى نفس العدد من النشرة أن زراعة القطن فى سوريا قد فتحت مجالا جديدا للمادة الاولية لهذه الصناعة التى سوف تبلغ فى عام ١٩٥٠ حدا يفوق انتاجها فيه الاستهلاك المحلى .

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة فى العراق ولبنان مع تفاوت فى درجة النمو . فأهم الصناعات فى العراق هى النسيج والاسمنت ، وتشابه الصناعات

اللبنانية الصناعات السورية إلى حد كبير . ولا تعتمد صناعات الغزل والنسيج فى البلاد الشقيقة على الاقطان المصرية بل على الاقطان الهندية القصيرة التيلة.

أما وقد بينا حقيقة الاسس التى يستند اليها ازدهار الوحدة الجمركية فلننتقل إلى بحث ناحية اخرى هى المضار المترتبة عن تحقيق هذه الوحدة الجمركية بين دول تختلف نظمها التجارية اختلافا كبيرا . فبينا تتبع مصر سياسة جمركية تهدف إلى حماية منتجاتها الوطنية وتفرض رسوما جمركية عالية على الصناعات المشابهة وترفع هذه الرسوم كلما أحست بتهديد لاحد صناعاتها كما حدث اخيرا بالنسبة لصناعة غزل ونسج القطن ، نلاحظ أن السياسة الجمركية فى البلاد العربية الاخرى لم تزل اميل إلى إطلاق الحرية التجارية وعلى الاخص بالنسبة للبنان الذى لم يزل فى نزاع متصل مع سوريا على هذه الناحية والذى يحصل على موارده من عمليات التجارة الحرة التى تعتبر ميناء بيروت مركزا لها بينما تكاد الرسوم الجمركية تكون غير معروفة فى المملكة العربية السعودية واليمن والاردن.

إن إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول مع استمرار نظمها الجمركية المختلفة سوف يهدد النظام الجمركى للدول التى تميل إلى سياسة الحماية المقيدة . فالسماح بحرية التصدير والاستيراد بين الدول العربية سوف يؤدى فى هذه الأحوال إلى إغراق مصر بالمنسوجات اليابانية أو الهندية مرة أخرى عن طريق الحجاز مثلا ، وهكذا بالنسبة للصناعات الاخرى .

وقد يرد على ذلك بأن الاقتراح لن يطبق إلا بالنسبة للمنتجات المحلية للدول الشقيقة دون كافة السلع التى تستوردها من الخارج . ولكن هل يكفى هذا التأويل للوقوف حائلا حقيقيا فى وجه المنافسة الاجنبية ؟ يكفى الصناعات الاجنبية أن تقيم بعض المصانع للقيام بعمليات التشطيب فى البلاد التى تتبع مبدأ الحرية التجارية والتى ترد اليها السلع غير التامة الصنع لتتخذ

صفة المنتجات النهائية متخذة فى الوقت نفسه صفة المنتجات المحلية. والدولة المقترحة لنظام التجارة الحرة بين بلدان العالم العربى هى نفسها التى تتبع نظام حرية التجارة وتعتمد للحصول على دخلها على النشاط التجارى الذى تزاوله داخل الوحدة الجمركية السورية اللبنانية . ويظهر هذا بوضوح من تقرير فانزيلند عن المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان حيث ورد أن مستوردات لبنان تفوق حاجته (١٧) مرة ويستفيد من تصريفها فى الأسواق السورية حائزاً على الربح التجارى المتحقق من انتقال السلع والبضائع من يد التجار اللبنانيين إلى يد المستهلك السورى . وهذا النظام بعينه هو الذى يراد مده حتى يشمل البلاد العربية جميعا .

ولكن أليس من الممكن أن نقضى على هذه العوائق بتوحيد النظم الجمركية فى البلاد العربية ؟ إن التوحيد لا يتم إلا عن أحد طريقين وهما اتباع البلاد العربية جميعا إما لسياسة الحرية التجارية وإما لسياسة الحماية الجمركية .

والطريق الأول يضر ضررا بليغا بالانشاء الصناعى فى الشرق العربى الذى يتعرض لمنافسة شديدة من الصناعات المماثلة النمو فى الخارج ولن يمكن اتباعه . أما الطريق الآخر فيثير مشاكل شديدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة التى لم تصبح مجالا لنهضة صناعية بعد . فلن يؤدى هذا النظام للحجاز واليمن والأردن وحتى لبنان إلا إلى ارتفاع أسعار الحاجات وتكاليف المعيشة بها فى الوقت الذى بلغ مستوى المعيشة فى هذه البلاد درجة شديدة من الانخفاض . ويظهر هذا الخلاف فى المصالح بين الدول المنتجة والمستهلكة فى الخلافات التى سبق أن اشرنا إليها والتى تتجدد باستمرار بين سوريا ولبنان بالنسبة للمصالح المشتركة بينها . وقد أشارت مذكرة الحكومة السورية إلى الحكومة اللبنانية فى فبراير سنة ١٩٤٩ إلى أسباب الخلاف فذكرت أن أسباب الخلاف الأساسية تأسست عن رغبة سوريا فى الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف إلى

إيجاد توازن صحيح فى ميزان المدفوعات وإلى حماية إنتاج البلدين الصناعى والزراعى والمحافظة على ثروتهما ويقابلها فى لبنان سياسة استيراد ولو حتى للمواد الكمالية لتوسيع أفق التجارة فى لبنان وابقاء سوريا سوقا حرا له وقد ازداد هذا الخلاف بتوسع الصناعات المحلية وازدياد الانتاج الزراعى بشكل أصبحت معه رؤوس الأموال معرضة للخطر مما يؤدى إلى كارثة اقتصادية » .

إن المشروع اللبنانى لا يستطيع أن يحقق للبلاد العربية اهدافها برفع مستوى شعوبه والقضاء على الاستعمار الاقتصادى بل هو يترك المجال واسعا لتدخلات رأس المال الأجنبي فى وقت كثر فيه الحديث عن تطبيق النقطة الرابعة من برنامج ترومان لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة فى الدول المتأخرة اقتصاديا ، وفى وقت حضرت فيه البعثة الاقتصادية التى يرأسها مستر كلاب الأميركى والتى تتحدث عن ضرورة معاملة الشرق العربى كوحدة وانشاء مشروعات طويلة الأجل يشترك فى تمويلها رأس المال المحلي والدولى . فموافقة احدى الدول العربية على استثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بها وتعاونها مع الرأسمال المحلى سوف يفتح الباب متسعا فى هذه الحالة لرؤوس الأموال هذه للتدفق على الشرق الأوسط .

ولا يعنى رفضنا لذلك المشروع أننا نرفض أى شكل من أشكال التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ولكننا نرمى إلى أن يكون هذا التعاون لصالح نهضتها فلا يقف عائقا فى سبيل تقدمها .

ويمكن للتعاون بين البلاد العربية أن يتخذ شكلا من الأشكال التالية .

أولا : وحدة اقتصادية عربية .

ثانيا : نظام للتبادل الحر بين الدول العربية .

ثالثا : عقد الاتفاقات بين الدول العربية لتشجيع التبادل التجارى .

وتتطلب الوحدة الاقتصادية تنظيم الاقتصاد العربى على أسس جديدة باتباع خطة اقتصادية مرسومة تعمل على حفظ التوازن الاقتصادى بين دول العالم العربى دون طغيان من الدول المتقدمة على الدول المتأخرة اقتصاديا . ولكن الأوضاع السياسية السائدة لا تساعد على الوصول إلى هذا الحل فتغلغل الاستعمار فى أغلب هذه البلدان يعنى خضوع هذه الوحدة لمصالح الاستعمارية . والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تقف حائلا دون الاقتصاد الموجه فالاحتكارات الكبرى تسيطر على شئون الاقتصاد وقصد الربح هو الموجه الوحيد لهذه الاحتكارات.

أما نظام التبادل الحر فقد سبق أن أبدينا رأينا فيه .

بقيت الاتفاقات التجارية لتبادل المنتجات بين بلدان الشرق العربى مع احتفاظ كل دولة من الدول بحرية توجيه سياستها الاقتصادية طبقا لما تقتضيه مصالحها . وهذا هو النظام الأصلح بالنسبة للدول العربية فى ظروفها الحاضرة .

ابراهيم سعد الدين

مشكلة ليبيا من جوانبها الاقتصادية والسياسية

بقلم محمد رفيق خاطر ،
محمد صلاح الدين الداعور

مقدمة عامة

تقع ليبيا على طول الساحل الشمالي لإفريقيا ، حيث تمتد شواطئها مسيرة ١٠٠٠ ميل موازية لإيطاليا واليونان ، ويحدها من الغرب رأس أغادير فى تونس ومن الشرق الأراضى المصرية ، وتمتد ليبيا بين خطى طول ٩ ، ٢٥ شرقا ، وتصل أقصى نقطة شمالها إلى خط عرض ٣٣ شمالا .

ومنذ دخول الإيطاليين فى ليبيا طرأ على حدودها الكثير من التغيير ، فقد زيدت مساحة الإقليم فى عهد الإحتلال الإيطالى بالشكل الآتى : ــ

فى ١٢ سبتمبر عام ١٩١٩ عقدت إيطاليا إتفاقية مع فرنسا بخصوص الحدود الغربية لليبيا ، فأصبحت تسير فى شكل منحنى من غرب مدينة « غدامس » إلى جنوب مدينة « طمو » وتدخل فيها مدينة « غات » وفى ٧ يناير سنة ١٩٣٥ عدلت الحدود بين ليبيا وأفريقيا الغربية الفرنسية ، فأصبحت تسير فى خط مستقيم من مدينة « طمو » إلى نقطة تقاطع خط طول ٢٤ شرقا ، وخط عرض ١٨ شمالا . وأما على الحدود المصرية فقد استطاعت إيطاليا في عام ١٩٢٦ أن تحصل على واحة « جغبوب » بموافقة بريطانيا .

وطبقا للاعتبارات العسكرية قسمت منطقة ليبيا منذ أول يناير سنة ١٩٣٤ إلى أربعة أقسام وهى طرابلس ، ومسراطه ، وبنغازى ، ودرنه . وقد صدر

أمر فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ بضم هذه المناطق الأربع إلى مملكة إيطاليا ولكن اقليم الصحارى الليبية لم يتأثر بهذا الوضع .

المساحة والسكان : تبلغ ساحة ليبيا ١٠٧٧٤٠٠٠ كيلومتر مربع أى ٦٨٤٠٧٦٤ ميل مربع . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ كان السكان ٨٥٠٠٢٥٠ نسمة ، منهم ٢٧٠٧٢١ من الإيطاليين والأوربيين ، ٧٧١٥٢٩ من الوطنيين منهم ٧٣٦٠٧٥٣ من المسلمين ، ٢٧٠٧٤٠ من اليهود . وتستعمل اللغة العربية هناك فى الكلام أكثر منها فى الكتابة ، واللغة الرسمية هى العربية والايطالية . وتقع البلاد الهامة على البحار مثل طرابلس وبها ٩٨٠٨٦١ نسمة منهم ٤٥٦ و ٣١ إيطاليون ، وكان ذلك فى عام ١٩٣٦ . وبنغازى وبها ٤٨٠٥١٠ نسمة منهم ٢٩٦ ، ١٥ إيطاليون ، ومسراطه وبها ١٥٠٠٠٠ نسمة ، وفى الداخل توجد قبائل متنقلة بين بلدان الداخل ونذكر من بينها مدن «غدامس» و « ميزدا » ، و « مرزوق » ، و « غات » .

التعليم : لم يكن هناك إلا النذر اليسير من المدارس ، منها مدرسة الصناعات فى طرابلس ثم بعض الكتاتيب التى تقوم بتحفيظ القرآن ، وما كانت تقوم به الزوايا السنوسية من تعليم مبادىء الدين وذلك قبل الإحتلال الإيطالى . إلا أنه فى سنة ١٩٤٠ لم تكن بجميع أنحاء ليبيا مدرسة ثانوية واحدة لتعليم أبناء العرب ، ولو أنه كانت هناك ست مدارس إيطالية لتعليم أبناء الجالية الإيطالية ، وهذه المدارس كان محظورا على العرب بطبيعة الحال الالتحاق بها إلا فيما ندر . وبالرجوع إلى آخر الإحصائيات نجد أن عدد التلاميذ فى ليبيا عام ١٩٣٦ بلغ ٨٠٣٩١ تلميذا فى جميع مدارس ليبيا من سكان يبلغون حوالى المليون . ومنه يتضح أن نسبة التعليم لم تتجاوز ١ ٪ من مجموع سكان البلاد .

المالية : بلغت ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ فى الصرف والدخل مبلغ ٤٦٢٫٣٤٥٫٤٧١ ليرة إيطالية .

الانتاج والصناعة : لو نظرنا إلى خريطة ليبيا ألفيناها تنقسم إلى ثلاث مناطق من الساحل إلى الداخل : —

ا — منطقة البحر المتوسط . ب — منطقة الأراضي الشبه صحراوية .

جـ — منطقة الأراضى الصحراوية .

أما منطقة البحر المتوسط فتبلغ مساحتها ١٧٫٢٣١ ميل مربع وهى تصلح تماما للزراعة ، ويمكن أن تنقسم إلى : —

١ — منطقة الواحات : وتقع على طول الساحل الشمالى ، وهى من أخصب بقاع أفريقيا الشمالية حيث يوجد النخيل والزيتون والبرتقال وجميع نباتات حوض البحر المتوسط .

٢ — اقليم المراعى (الاستبس) : وهى تصلح لزراعة الحبوب مثل الشعير والقمح وكذلك تصلح للمراعى ، وهذه المنطقة من المناطق التى تعرضت لإنشاء مستعمرات كثيرة فيها من جانب الطليان ، ويزرع بها الزيتون واللوز والكرم والبرتقال والتوت .

٣ — منطقة الكثبان الرملية : وهى تستصلح تدريجاً بواسطة شجر السنط والكافور والصنوبر .

٤ — منطقة الجبل الأخضر : وقد نجحت فيها زراعة الزيتون والكرم والتين وبعض أشجار الفاكهة الأخرى ، وهذه المنطقة تنحدر نحو البحر بواسطة تلال تعرف باسم تلال « مسلاتا » وتمتاز هذه التلال بخصوبتها .

أما المنطقة الشبه صحراوية فتنتج نبات الحلفا الذى يستعمل غذاء للماشية .

وبالمنطقة الصحراوية ومنطقة فزان بعض الواحات الخصبية مثل « غدامس » « غات » و « سوكنه » و « صبحه » ، و « براك » .

وقد عملت إحصائيات عديدة لمعرفة مدى تقدم ليبيا فى ميادين الإقتصاد المختلفة مثل الزراعة والتجارة والصناعة . فقد قدر أن فى منطقة طرابلس الإيطالية وفزان نحو ٢/٥ مليون شجرة نخيل ، ووجدوا أن فى برقة نحو ٥٠٠ ألف شجرة نخيل أيضا . وفى عام ١٩٣٨ كان بالبلاد ٨٩٠,٣٢٣ شاه ، ٧٢٦,٠٠٦ من الماعز ، ٦٩,٦٧٠ بقرة ، ٩١,٧٨٢ جمل ، ٥٥,٦٧٦ من بغال وحمير وخيول ، ٢,٠٥٧ من الخنازير . وتعتبر صناعة صيد الإسفنج وصيد الأسماك من الصناعات ذات الأهمية الكبرى هناك . فقد كان مقدار السمك من الحجم الكبير الذى استطاع الأهالى أن يصطادوه في سنة ١٩٣٩ ، ٩,٢٧٢ كوينتال (مائة ليرة أى ١٠١ رطل) أما الإسفنج فبلغ في نفس السنة ٩٦,٩٣٧ كيلو جرام . ومن الصناعات المزدهرة هناك صناعة الدخان والسجاير ، وقد أنتجت أحواض الملح الليبية فى عام ١٩٣٨ كمية من الملح يبلغ مقدارها ٣٦٩٠٥ طن صدر منها ما مقداره ١١,٢٩٠ طن . ومن المنتجات المشهورة هناك السجاد ، وصناعة الجلود ، وبعض مصنوعات الذهب والفضة ، وبعض المنتجات المحلية .

التجارة : بلغت جملة واردات البلاد سنة ١٩٣٨ ما مبلغه ٨٨٢,٠٥٧,٥٣٢ ليرة إيطالية . والصادرات ١٠٨,٩٦١,٥٤٥ ليرة إيطالية . وقد بلغت قيمة الصادرات إلى المملكة المتحدة مبلغ ١٦,٩٨٥ ليرة ، والواردات منها مبلغ ١٤,٢٧٨ ليرة .

المواصلات : يصل طول خطوط تلغراف ليبيا إلى ٢,٧٥٦ كيلومتراً ،

وخطوط التليفون إلى ٧٫٩٣٤ كيلو متراً. وأهم الخطوط الحديدية تصل بين طرابلس و « زواره Zouara » ويبلغ طولها ٦٨ ميلا ، وبين طرابلس و « غريان Garian » وتبلغ ٦١ ميلا ، وبين طرابلس و « تاجيوارا Tagiura » وتبلغ ١٣ ميلا ، وبين بنغازي و « بارس Barce » وتبلغ ٦٦ ميلا ، وبين بنغازى و « سولتش Soluch » وتبلغ ٣٤ ميلا ، وأهم طرق المواصلات الداخلية هى عن طريق القوافل التى تستخدم طرقا طويلة ، وهناك أيضا طرق مرصوفة للسيارات يبلغ طولها ٣٫٥٤٥ كيلومتراً. وهناك بعض السفن البخارية التى تسافر من طرابلس إلى جنوا ، ومن طرابلس إلى سيراقوسه ، وتتصل طرابلس بمالطة بواسطة خط بحرى أيضا. وهناك بواخر تسافر أسبوعياً من طرابلس إلى بلاد ليبيا الأخرى على طول الساحل.

المال والعملة: فى ليبيا عدة مصارف أهمها بنك إيطاليا ، بنك صقليه ، بنك نابولى ، بنك روما. ويتعامل الليبيون هناك بالليرة الإيطالية.

هذه نظرة خاطفة إلى أحوال ليبيا الاقتصادية والاجتماعية. وقبل أن نعالج الناحية السياسية من الموضوع سوف نطوف حول ليبيا من الناحية التاريخية فنقول إن أول ساكنى برقة كانوا من الإغريق الذين أسسوا فى الأزمنة القديمة جملة مدن مشهورة منها بنغازى عاصمة إقليم برقة فى معظم العصور ، ثم دخل العرب ليبيا فى القرن السابع الميلادى ، حتى إذا جاء القرن السادس عشر أغار العثمانيون على مدينة طرابلس وأصبحتا إقليما واحداً منح استقلالا إداريا وأطلق عليه إسم طرابلس الغرب حتى أصبحت ولاية عثمانية يعين لها وال من الاستانة. وفى عام ١٨٣٨ فصلت برقة عن طرابلس وصارت ولاية قائمة بذاتها ، وجعل مركز الحكومة فى بنغازى ، وظلت برقة وطرابلس

تحت النفوذ العثمانى حتى سنة ١٩١١ حين أغار الإيطاليون على هذه البلاد .

والذى يعنينا من هـذا العهد فترة الحـكم العثمانى الذى فيه قويت الدعوة السنوسية التى أعانتها تركيا وأخذت بيدها ، فترعرعت فى كنفها حتى تكون أداتها فى السيطرة على داخلية البلاد ، وهذا يفسر لنا ولاء السنوسية للخليفة بالآستانة حتى آخر أيام الخلافة رغم أنها كانت تستطيع الخروج عليها . ولـكنها لم تفعل ولاء للخليفة من جهة ولمنفعة الدعوة من جهة أخرى وظلت الحال كذلك حتى بدأ الاحتلال الإيطالى وقادت السنوسية الجهاد ضد الطليان .

وكان هم إيطاليا من أول يوم وضعت فيه قدمها فى ليبيا أن تصبغها بالصبغة الإيطالية البحتة . ورغم أن قائد الحملة الإيطالية « كارلو كانيبا » قد أعلن أنهم لم يأتوا إلى ليبيا غازين أو فاتحين بل لحماية الأهالى من الأتراك وليعيدوا إليهم حرياتهم ، إلا أن ساسة إيطاليا كانوا يعلمون أن لهم فيها مآرب أخرى ، فهم لم يغزوا ليبيا لحماية أهلها بل لـكى يتحسن مركز إيطاليا الحربى والاقتصادى والقومى . وكانو يعتقدون أنه ينبغى أن تـكون مستعمراتهم وطنا قوميا للايطاليين ، وأن تـكون مصدرا للمواد الأولية وفى نفس الوقت سوقا للمنتجات الإيطالية . وكانت سياسة إيطاليا أن تسعى لإخضاع السكان ثم الاستيلاء على موارد البلاد ، وإنشاء المستعمرات الزراعية ، وقد حل بسكان ليبيا تشريد كبير نوه به المستر تشرشل إذ قال « إن القبائل العربية البائسة التى شردها الإيطاليون تشريدا وصل فى بعض الأحيان إلى حد الإبادة المنظمة ، شاهدوا جلاديهم فى بلادهم وهم يهزمون ويلوذون بالفرار » وكانت سياسة الإبادة تقوم على أساس تشريد العرب ووضعهم فى معسكرات الاعتقال بسبب أو بدون سبب ، وقد أنشئت إيطاليا مكاتب لتشجيع الهجرة لـكى يحل الإيطاليون محل الأهالى العرب .

وقد أنشأت إيطاليا عام ١٩٣٢ ما يعرف باسم مؤسسة الاستعمار الليبية .

Entre Per Ln Coloniggazione Della Libia

وعهدت إليها بما يعرف باسم مشروع الإستيطان ويرمى إلى إجلاء الوطنيين وتمليك عائلات إيطالية مهاجرة فى مكانهم . وكانت تقدم إلى هؤلاء المهاجرين الأراضى الصالحة للزراعة وتمدهم بالمال والمساعدة فى صورة مكافآت كبيرة وقروض تسدد على آجال طويلة تصل إلى عشرين أو ثلاثين عاما .

وفى سنة ١٩٢٢ كانت مساحة الأراضى التى استولت عليها إيطاليا لتنفيذ مشروع الإستيطان ١١٣ر٩ هكتارا ، وكلها فى ضواحي طرابلس ، كما صدر فى عام ١٩٢٢ قانون يعتبر جميع الأراضى غير المزروعة ملكا للدولة ، وفى ١١ إبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون بمصادرة جميع أراضى الثائرين وما حل عام ١٩٢٥ حتى كانت إيطاليا قد استولت على جميع الأراضى الصالحة للزراعة ووزعتها على عائلات إيطالية مهاجرة منفذة بذلك سياسة الاستيطان ، وذلك على يد حاكم ليبيا فى ذلك الوقت الكونت « فولبى » وقد بلغت مساحة الأراضى التى تملكتها الدولة فى طرابلس ٦٨٤ ألف هكتار ، منحت منها ٥٣٨ر٣١ هكتار إلى المهاجرين الايطاليين وعلى رأسهم كبار الموظفين .

أما العرب فقد صدر قانون فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٨ لتحديد صفتهم بالنسبة للأراضى الزراعية فقال : (إن الوطنى يجب أن يستخدم كأجير فقط ، وأن تقصر مصلحته على الزراعة الموسمية والرعى) . وفى عام ١٩٣٢ انتزعت إيطاليا بقية أراضى الجبل الأخضر من أيدى الوطنيين ومنحتها للمعمرين نظير مبلغ يتراوح ما بين ٢٤ — ٢٦ ليرة عن كل هكتار . ومن الطرق التى لجأت اليها إيطاليا أنها كانت تنذر السكان الملاك بأنهم إذا لم يستعملوا آلات زراعية من النوع الحديث فى ظرف ثلاثة أيام فانها فى حل من مصادرة أملاكهم ودفع مبلغ

التعويض فى أحد البنوك ، فإذا لم يتسلم المالك مبلغ التعويض فى ظرف ثلاثة أيام أصبح ملكا للدولة .

ولكن قبل أن ننتقل من هذه النقطة يكون لزاما علينا أن نقول إن الزراعة فى عهد الإيطاليين بلغت شأوا لم تبلغه من قبل وازدهرت بعد أن دخلت الآلات والبذور المنتقاة والاعانات الحكومية . ولكن كل هذه الفائدة كانت عائدة على إيطاليا وعلى العائلات الايطالية المستعمرة .

الحالة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ خرجت ليبيا من تحت نير الحكم الايطالى ولكن إلى أين !

أصبحت تحتل القوات الفرنسية الجزء الجنوبى من طرابلس ، من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان بينما تحتل القوات البريطانية برقة وما تيسر من طرابلس أما الامريكان فتراهم يرضون بالقليل فيعسكرون حول بعض المطارات فى برقة وطرابلس . هذا ما أصبحت عليه ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية وهنا بدأت المسألة الليبية .وهى مسألة لها جانبها المحلى وجانبها الدولى . وإن صعوبة المسألة لا فى تعقيدها ولكن فى إرضاء القوى المتناطحة العظمى .

بعد انتهاء الحرب عقد فى لندن مؤتمر لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية ولكنه انفض دون اتخاذ قرار ثم عقد وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى بناء على طلب روسيا مؤتمراً فى باريس خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ليتخذ قرارا بشأن مصير المستعمرات ودام هذا المؤتمر أربعة أيام ولم يسفر عن نتيجة ومن ثم أحيل الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة . وفى أكتوبر سنة ١٩٤٧ تقرر

تشكيل لجنة من نواب وزراء خارجية الدول الأربع لبحث مشكلة المستعمرات الايطالية وفى ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٨ قدمت تقريرها وملخص ما جاء فيه :

١ — معظم أهل ليبيا رحل جهلة .

٢ — لا يوجد جزء فى ليبيا يعتمد على نفسه اعتمادا كليا ولا جزئيا بل إنه يعتمد فى الناحية الإدارية والمالية على المعونة الخارجية .

٣ — يتفق السكان العرب على طلب الاستقلال التام ووحدة ليبيا وعضوية جامعة الدول العربية .

٤ — تطلب الجالية الايطالية فى طرابلس العودة إلى الحماية الايطالية .

٥ — معارضة السكان الوطنيين فى عودة الحكم الايطالى واسعة وعميقة.

٦ — هناك رغبة ملحة من جانب الوطنيين فى إنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى والفرنسى .

وعلى ضوء هذه المعلومات قررت اللجنة أن ليبيا ليست مستعدة لأن تحكم نفسها بنفسها ولما لم يستقر وزراء خارجية الدول الأربع على أمر قرروا إحالة المسألة إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم على أن تنتهي هذه إلى قرار قبل ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو موعد انتهاء دورتها ولكن قررت الهيئة فى ١٩٤٨/١١/٩ تأجيل المناقشة فى مصير المستعمرات الإيطالية إلى شهر إبريل سنة ١٩٤٩ . وظلت الحالة فى ليبيا كما هى .

والآن نستعرض القوى المتناطحة كل على حدة .

ايطاليا :

استنجدت إيطاليا بفرنسا التى ترى أن الاحتلال الايطالى لليبيا خير من وجود قطر مستقل يصدر المبادىء الاستقلالية إلى المستعمرات الفرنسية المجاورة ولذلك نرى دى جسبيرى يحصل على وعد من فرنسا بتأييد طلب إيطاليا بشأن المستعمرات وراحت فرنسا تستعجل نظر المسألة خوفا من أن تتاح الفرصة للأهالى فينظمون صفوفهم وتتضاعف مناوأتهم لعودة إيطاليا مما قد يتعذر معه فى المستقبل تسوية المسألة لصالح إيطاليا وإرضاؤها شرط لبقاء الوحدة الأوربية سليمة وحتى يمكن كذلك خلق جو ودى بين كل من بريطانيا وإيطاليا فان عدم عودة إيطاليا إلى ليبيا معناه عدم عودة بضعة آلاف من المهاجرين الايطاليين إلى أرض المهجر ومن هؤلاء سوف تتكون نواة معادية لبريطانيا . كما أن إيطاليا فى سبيل استعادة مستعمراتها قد القت بنفسها بين أحضان الغرب وراحت تؤيد فكرة إقامة قواعد عسكرية لقوات حلفاء الغرب فى مستعمراتها السابقة على شرط أن تعود هذه المستعمرات لوصايتها فلا يخفى أن الأسباب التى تحفز بريطانيا وأمريكا إلى إقصاء إيطاليا عن مستعمراتها هى فى المقام الأول أسباب استراتيجية وارتماء إيطاليا فى أحضان الغرب هو الدعاية التى تسقط بها حجج المعترضين .

وقد قام الجنرال ماراس رئيس هيئة أركان حرب الجيش الايطالى برحلة إلى وشنطون ظاهرها إعادة تسليح القوات الايطالية وباطنها إقناع أمريكا بأن طرابلس ستكون قاعدة هامة لمناهضة روسيا فى حوض البحر المتوسط إذا ضمت فى أى وضع إلى إيطاليا . وتقول إيطاليا إنها أكثر دراية من غيرها بطرابلس كما أن الأراضى الايطالية تضيق بسكانها ، وفوق هذا فان على

إيطاليا أن تطمئن أمريكا إلى أن الحزب الشيوعى الايطالى لن يقوى حتى يصل إلى الحكم وأنها راغبة فى ألا ترى الشيوعيين يتسلمون هذه القواعد الهامة .

فرنسا :

إن تأييد فرنسا لايطاليا له ثمنه فهى تأمل أن لا تعارض إيطاليا فى إجابة مطالب فرنسا وهى تتلخص فى :

١ - وضع منطقة فزان التى فتحها الجنرال لكلير تحت الوصاية الفرنسية ووضع تلك المنطقة تحت إشراف الادارة الفرنسية يجعل الطريق الجوى بين فرنسا ومدغشقر طريقا مضمونا آمنا .

٢ - إسترجاع الأراضى الواقعة بين غدامس وغات وطمو .

٣ - إسترجاع الأراضى الواقعة شمال تيبستى وانيدى .

٤ - إلحاق غدامس وغات بحكومة الجزائر .

٥ - الاستيلاء على منطقة الساره والمنطقة العشبية التى تليها .

٦ - إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى الخمس . وواضح أن إجابة هذه المطالب معناه تقطيع أوصال ليبيا وعدم مراعاة حقوق الوطنيين ولا مراعاة فائدة ليبيا كوحدة سياسية .

انجلترا :

إن إنجلترا عملت المستحيل لتنظر قضية المستعمرات خلال دورة سنة ١٩٤٨ . والمعروف أن معاهدة الصلح الايطالية تقضى بأن تخضع الدول الأربع الكبرى لتوصيات الأغلبية من أعضاء الجمعية العامة لهيئة الأمم إذا عرضت المسألة عليها دون أن يكون لأى منها حق الالتجاء إلى الفيتو . وهنا نجد أن الفرص كانت موانية أمام بريطانيا لتنال أغراضها إذ أنها تستطيع الحصول على أغلبية فى الجمعية العامة .

أما مطالبها فتتلخص فى أنها تريد إعلان وصايتها على برقة أما طرابلس فهى تحتج بأن إعادتها إلى إيطاليا فى الوقت الحالى معناه تحد سافر لشعور العرب فقد وعد مستر ايدن السيد ادريس السنوسى فى سنة ٤٢ بأن ليبيا مهما كانت الأحوال لن تقع تحت سيطرة إيطاليا مرة ثانية وتحتج أيضاً بأن الجيش الإيطالى ليس من القوة بحيث يستطيع المحافظة على الأمن والنظام ، وبمثل هذه الحجج تأمل فى أن تضيع الفرصة على إيطاليا كى لا تغضب العرب من جهة ومن جهة أخرى فهى تشعر بأن انتصاراتها العسكرية فى ليبيا تجعلها صاحب حق فى الوصاية على برقة ثم إن مصر خرجت من تحت سيطرة بريطانيا العسكرية وكذلك فلسطين فلا أقل من أن يكون لهـا قاعدة شرق البحر المتوسط تحفظ التوازن فى هذا الجزء الحيوى بالنسبة للمصالح البريطانية . ولكن فرنسا تساوم انجلترا فقد صرح متحدث بلسان الوفد الفرنسى لدى هيئة الأمم بأن فرنسا لن تؤيد مطلبا لبريطانيا فيما يتعلق ببرقة ما لم تقبل بريطانيا وضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا .

الولايات المتحدة :

ان أمريكا تؤيد بريطانيا تأيداً شاملا كاملا بشأن وصايتها على برقة فهى ذات مصلحة فى ذلك فإنها تسيطر على مطار الملاحة، وهو كما يقال تعده أمريكا لاستخدامه فى إجراء تجارب على القنبلة الذرية وقد يكون مكانا تقوم منه الطائرات لإلقاء قنابل ذرية فالمكان الذى يصلح للتجربة يصلح للتنفيذ أيضاً.

وإنا إذ ما نذكر تأييد الولايات المتحدة نذكر كذلك تأييد دول أمريكا اللاتينية فإنه رغما عن أن البرازيل والأرجنتين وشيلى وكوستاريكا وفى كل منهما جالية إيطالية كبيرة تميل إلى مؤازرة إيطاليا فى استعادة مستعمراتها ولكن نفوذ أمريكا التى فى إمكانها التأثير على ٥٠ ٪ من مجموع أصوات الكتلة اللاتينية صاحب الكلمة مما يحملها على الانقياد إليها والتصويت لصالح الوصاية البريطانية على برقة . وكذلك لا ترى الولايات المتحدة وضع فيزان تحت النفوذ الفرنسى محتجة بأنها منطقة صحراوية صغيرة يجب ضمها إلى طرابلس .

روسيا :

لروسيا فى هذه المسألة عدة آراء متباينة يغلب على كل منها طابع اللحظة التى وضع فيها . ففى أول الأمر طالبت بنصيبها فى المستعمرات الإيطالية فى شمال أفريقيا ، وفى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تقدم الرفيق فيشنسكى بمشروع قرار يقضى بإعادة جميع المستعمرات الايطالية السابقة إلى ايطاليا ولكن لم يمض سوى يومين ، أى فى الخامس عشر من الشهر نفسه ، حتى اقترح مرة ثانية وضع جميع المستعمرات تحت وصاية هيئة الامم

المتحدة على أن تمنح ليبيا الاستقلال التام وتستمر تحت وصايه هيئة الامم المتحدة لمدة عشرة أعوام .

والواضح أن روسيا أيدت إيطاليا فى أول الأمر ثم خذلتها والسبب بسيط فقد كان ذلك قبل الانتخابات الايطالية وكانت روسيا تطمع فى فوز الحزب الشيوعى الايطالى فهي تلوح للايطاليين بالمستعمرات وعن طريق ايطاليا الشيوعية تستطيع روسيا أن تنفذ إلى البحر المتوسط الذى ظلت محرومة منه أجيالا طويلة فلما لم يفز توليانى تقدمت بثلاث مقترحات خلال الاجتماعات التى عقدها وزراء خارجية الدل الأربع :

الأول : ويقضى بخضوع المستعمرات الايطالية لوصايه هيئة الأمم

والثانى : يقضى بأن تخضع كل مستعمرة لهيئة تضم مندوبين عن الدول الأربع

والثالث : أن تشترك ايطاليا وإحدي الدول الكبرى فى إدارة كل مستعمرة وهنا طالبت روسيا أن تشترك مع ايطاليا فى إدارة طرابلس

وواضح من مجموع هذه المقترحات أن روسيا تريد أن تصل إلى البحر المتوسط وواضح جدا أن حلفاء الغرب لها بالمرصاد وهى تعلم أنه دون وصولها إلى أغراضها عقبات ولكن كانت تلك خطتها التى ترمى بها إلى عدم البت فى أية مسأله وإشاعة الفوضى بين أعضاء الوفود لعلها عن طريق ذلك أن تجعل حلفاء الغرب يركزون جهودهم فى جهة بينما هى تكون قد نالت مأربها فى جهة أخرى بعيدة كل البعد مثل الصين مثلا .

أهل البلاد وموقفهم

فى طرابلس اليوم عدة هيئات سياسية يرجع تاريخ إنشائها إلى ما بعد انهزام القوات المحورية سنة ١٩٤٣ وهى بترتيب إنشائها : الحزب الوطنى ، الجبهة الوطنية المتحدة ، الكتلة الوطنية الحرة ، حزب الاتحاد المصرى الطرابلسى ،

حزب الأحرار . وكل هذه الأحزاب تنادى باستقلال ليبيا الموحدة .

وفى سنة ١٩٤٧ تألفت بالقاهرة هيئة تحرير ليبيا التى أبدت نشاطا عظيما فى ليبيا ولدى الجامعة العربية وقدمت الهيئة مذكرة إلى وزراء خارجية الدول الأربع تطلب فيها « الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية »

هذا ما تريده ليبيا ولكن هنا فرق كبير بين ما نحب أن يكون وماهو كائن فعلا .

ففى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ اتخذ المؤتمر البرقاوى قرارا خطيرا وافق عليه سمو السيد ادريس السنوسى الذى قال انه لايسعه وقد اتخذ المؤتمر هذا القرار إلا الموافقة عليه ... ومؤدى هذا القرار ... الفصل التام بين برقه وطرابلس ... تياران متضادان ... طرابلس تلق بنفسها بين احضان برقه وتطلب الوحدة معها تحت زعامة السيد إدريس السنوسي وبرقه لا ترضى عن الوحدة ... فإن رضيت فبتحفظات أشار اليها رئيس الديوان السنوسى سعادة عمر باشا الكخيا بقوله « استطيع أن آخذ على مسئوليتى أنه لا مانع من تعدد الادارة بين برقه وطرابلس مع اتحادهما في التاج والعلم والدفاع والمجلس التشريعى والسياسة الخارجية على العموم وقد كان هذا هو النظام المتبع فى عهد العثمانيين ثم الايطاليين من بعدهم » .

وإنا لنتسائل عن سر هذا الموقف العجيب ولمصلحة من تكون تلك الفرقة؟

وقبل أن نجيب على هذ السؤال نستعرض الحالة فى القطر الليبي وهل من مصلحته الوحدة أم الفرقة . لقد كتب مراسل المانشستر جارديان الخاص يقول « إن هذه الأجزاء الثلاث ... برقه . طرابلس : فزان تعتمد اقتصاديا على بعضها البعض وان المجهودات التى بذلت لفصل مثل هذه الاقاليم الفقيرة حتى

أن أى منبع فيها هو مسألة حياة أو موت ـ قد ظهرت وطأتها إبان الجدب الذى حدث هذا العام ـ ١٩٤٧ ـ ... إن العرب فى طرابلس يذكرون والأسى يملأ افئدتهم أنه فى مثل هـذا الجدب الذى حدث عام سنة ١٩٣٦ أنقذهم بلح فزان وبذلك حافظوا على قطعانهم بأن ساقوها إلى برقه ... أما هذا العام فقد صدر بلح فزان إلى تونس الفرنسية ونفقت نصف ماشية طرابلس. ان تقسيم ليبيا ليس من العدل لا من الوجهة الاقتصادية فحسب بل السياسية أيضا » .

ومن هذا يتضح لنا أن ليبيـا كقطر واحد أفضل اقتصاديا وسياسيا من ليبيا المجزأة فإن سكانا تعدادهم مليون نسمة تقريبا ليس من المصلحة فى شىء تقسيمهم إلى نصفين كل نصف مليون ينشىء دولة تتولى أمور الدفاع والتعليم والاصلاحات ... هذا ليس من المصلحة فى شىء ولكن نعود فنقول ان المصلحة شىء والسياسة شىء آخر .... ففرنسا تحتل فزان وبريطانيا تحتل طرابلس وبرقة مهد السنوسية التى وعدتها بريطانيا بالاستقلال إبان الحرب بعد أن قامت بشد أزرها ضد المحور .... فإنجلترا ترى لزاما عليها أن تفى بتعهداتها لا لأن الوفاء طبيعة فى سياستها ولـكن لأن سياستها تملى عليهـا الوفاء أحيـانا .

مصر وجامعة الدول العربية

ان مصر لم تنس بعد أن من طرابلس الغرب هـددت الحدود المصرية ، ومن الجنوب قامت أولى التشكيلات الايطالية تدق باب الحدود المصرية ولذا رأينا مصر تصر على أن يسمع صوتها عندما تثار مسألة مصير المستعمرات الايطالية . ولـكن قرار موسكو سنة ١٩٤٥ يقصر حق التشاور فى مصير المستعمرات الايطالية على الدول المحاربة ومصر لم تساهم بقوات كبيرة ، وهذا القرار وضع

خصيصا لابعاد الدول العربية عامة ومصر خاصة عن المحادثات فى مصير المستعمرات الايطالية .

أما جامعة الدول العربية فقد ظلت تنادى بضرورة منح ليبيا الاستقلال أو إن كان لا بد من وصاية فلتكن لأحدى الدول العربيـة أو للجامعة العربية ذاتها .

والآن ما رأى الوطنيين أنفسهم وإلى أى جهة يميلون ؟

فلو استقلت برقة استقلالا كما يريده الانجليز ولو اعترفت الدول باستقلال برقة بمساعدة الانجليز أيضاً لنالت بريطانيا وضعاً استراتيجياً ممتازاً داخل الحدود البرقاوية بينما هى لا تستطيع أن تحصل على هـذا الوضع فى طرابلس الخاضعة للنفوذ الفرنسى . فلو أنها — أى انجلترا — طلبت توحيد ليبيا لترتب على ذلك طرد القوات الفرنسية من طرابلس وفزان وهذا ما لا تقدر عليه بريطانيا وما لا ترضاه كى لا تغضب جارتها اللاتينية التى تتناطح فيها قوتان تجذبانها مرة إلى معسكر الشرق ومرة إلى معسكر الغرب . كما أنها فى نفس الوقت تحاول استرضاء الإيطاليين الديمقراطيين الذين تطمع فى فوزهم على الشيوعيين فكانت دائماً تلوح لهم بطرابلس .

وفى أول شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعلن السيد السنوسى — بناء على نصيحة من بريطانيا — استقلال برقة تحت إمارته .

الفصول الأخيرة للمشكلة :

تلك خلاصة موجزة توضح لنا الموقف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

والمصالح والأطماع التي تداخلت في المشكلة . وأخيراً عرضت المسألة الليبية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة خلال دور انعقادها الرابع وثارت المناقشات واحتدمت وأخيرا قررت اللجنة السياسية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ما يأتي(١) :

أولا : تمنح ليبيا المكونة من برقة وطرابلس وفزان الاستقلال في موعد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

ثانيا : إنشاء مجلس وطني من مندوبي برقة وطرابلس وفزان لوضع الدستور الليبي .

ثالثا : تعين الجمعية العامة مندوبا لهيئة الأمم في ليبيا يعاونه مجلس استشاري للاشراف على شئون هذه البلاد خلال فترة الانتقال .

رابعا : أن يتألف ذلك المجلس الاستشاري من مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وأهالي ليبيا .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تم في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الموافقة على قرارات اللجنة السياسية بأكثرية ٤٨ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع تسعة أعضاء عن الاقتراع ، كما وافقت أيضا على تشكيل لجنة لاختيار المندوب السامي لليبيا . وتتألف هذه اللجنة من الجنرال كارلوس روميولو رئيس الجمعية ، ورئيس اللجنة السياسية ، ورئيس اللجنة السياسية الخاصة ووكيلها .

ونستطيع أن نقول — وقد انتهت المسألة الليبية إلى حل — وخاصة أن توصيات الجمعية في هذه المسألة بالذات نهائية وملزمة ، نستطيع أن نقول ان القرار أعاد بعض الطمأنينة إلى النفوس وبعض الأمل في أن الهيئة الدولية الكبرى تستطيع لو حزمت أمرها أن تبلغ في المشاكل التي تواجهها حلولا حاسمة مطمئنة .

(١) راجع النص الرسمي في قسم الوثائق

صفحة من تاريخ سوريا الحديثة

بحث فى الانقلاب العسكرى الذى قام به حسنى الزعيم فى ربيع عام ١٩٤٨

وردت الأنباء منذ حين عن إجراء انتخابات عامة لجمهورية جديدة فى سوريا قامت على أنقاض جمهورية حسنى الزعيم الذى كان اغتياله بعد انتخابه رئيسا (بالإجماع) اندثارا لانقلاب عسكرى قام به فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ .

استتب الأمر فى سوريا فى يد الكولونيل حسنى الزعيم حين انتخب رئيسا للجمهورية السورية تحت ظل دستور جديد وأخذ يدير أداة الحكم فى سوريا إدارة (حازمة) : فاهتم بالجيش اهتماما عظيما وأوفد البعثات العسكرية العديدة إلى مصر ، واهتم بشتى المرافق العامة بسوريا ونظم الأداة الإدارية والديوانية وأسدل الستار (كما قال) على عهد من الرشوة والفساد واستغلال النفوذ ، ومنح المرأة السورية حقها الانتخابى . ونهج الزعيم فى سياسته الخارجية نهجا خاصا كان من نتيجته أن ازداد التقارب بين مصر وسوريا مما ترتب عليه بدء عهد من التباعد بين سوريا والكتلة الهاشمية . ولكن فجأة اندثر عمل حسنى الزعيم حين تمرد عليه ضباط جيشه العظام وصرعوه وأذاعوا بيانا للشعب السورى قالوا فيه إن حسنى الزعيم حاد عن الطريق الذى رسمه واضعو الانقلاب قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ وان مهمة ذلك الانقلاب كانت تنحصر فى إبعاد شكرى القوتلى ورجال حكومته لما ساد فى عهدهم من الرشوة

واستغلال النفوذ ومهانة الجيش مما كان حديث الخاص والعام ، ثم إفساح الطريق لممثلى الشعب الحقيقيين . ولكن الزعيم استأثر برئاسة الجمهورية ووضع أصبع الجيش في شئون السياسة وفى هذا تهديد أى تهديد لمستقبل سوريا السياسى . واستطرد البيان ناقدا سياسة الزعيم الداخلية والخارجية ثم أسدل الستار على جمهورية لم تعمر أكثر من ثلاثة أشهر . وعهد الزعيم سامى الحناوى قائد الجيش الجديد إلى أحد رجال السياسة القدماء هاشم الأتاسى يتولى الحكم ريثما يوضع الدستور الجديد لإجراء انتخابات عامة هى التى أشرنا إليها آنفا . . وإن هى إلا أسابيع حتى زال ذلك العهد الثانى نتيجة انقلاب ثالث لا تزال آثاره قائمة حتى كتابة هذه السطور .

ولما كان للانقلاب العسكرى الذى قام به حسنى الزعيم وقع كبير فى معظم دوائر العالم السياسية لما أحاط به من ظروف غامضة مثيرة وما ترتب عليه من نتائج سياسية وعسكرية وما استتبع من شتى الأقاويل والاشاعات ، ولما كان هو حلقة فى سلسلة الانقلابات العسكرية نرى لزاما أن نعالجه فى شىء من التفصيل .

والآن فلنضع النقط على الحروف . .

بحث فى الانقلاب العسكرى الأول

فى سوريا

بقلم : عبد الرازق عبد القادر

الحالة فى سوريا قبل الانقلاب :

لم يكن أحد من الرجال العاملين فى الأوطان العربية يتوقع أن يري انقلابا تحدثه قوة عسكرية فى حكومة سوريا ، ولا كان رجال سوريا أنفسهم يتوقعون ذلك قبل ظهور بوادر الحركة لأن نظام الحكم النيابى فيها إذا قورن بمثله فى غيرها من بلاد الشرق العربى التى تتبع هذا النظام عد أنه يسير سيرا عاديا وإن رأى بعض خصومه أنه كان ينطوى على مآخذ ونواحى قصور . وقد رأينا عند استقالة وزارة جميل مردم بك تحت ضغط الرأى العام بسبب سوء الحالة فى فلسطين أن رئيس الجمهورية وجد صعوبة غير يسيرة في إقامة وزارة تخلفها فظلت البلاد بدون وزارة مدة عشرين يوما . ولو كان البرلمان السورى أداة تدار باليد لكانت الوزارة الجديدة ألفت فى ٢٤ ساعة .

وكان البرلمان السورى يضم نحوا من ١٣٦ نائبا والأحزاب السياسية فيه ثلاثة هى : الحزب الجمهورى (حزب الحكومة) والحزب الوطنى الذى حل محل الكتلة القديمة وحزب الشعب . والأول يرأسه جميل مردم بك ويمثله فى المجلس حوالى ٥٠ نائبا أكثرهم من أعيان الأقاليم والعشائر والقبائل ذوى النفوذ فى دوائرهم ومعظمهم ممن يضمن لهم نفوذهم فى أقاليمهم الفوز فى

أية انتخابات مهما تكن صفة السياسة الحكومية . وليس لهذا الحزب أندية ولا لجان بين الشعب وقوته النيابية محصورة فى البرلمان وهو الذى يسند الحكومة ويعضد رياسة الجمهورية . والحزب الثانى (الوطنى) كان يرأسه السيد نبيه العظمة ثم تخلى عن رياسته فظل عاملا تتولى إدارته لجنة ثلاثية مؤلفة من وكيله السيد لطفى الحفار من الرؤساء السابقين ، والدكتور كيالى من الوزراء السابقين أيضا والسيد صبرى العسلى أمينه العام . والحزب الثالث (الشعب) يرأسه السيد رشدى الكخيا من زعماء حلب . ولكلا الحزبين الثانى والثالث أندية ولجان شعبية من أنصاره فى المدن السورية وخاصة دمشق ويمثل كلا منهما فى المجلس بضعة وثلاثون نائبا . والحزب الوطنى يجامل الحكومة ورياسة الجمهورية أما حزب الشعب فيعاونهما وهناك حوالى عشرة نواب من المستقلين . ومن أبرز اتجاهات حزب الشعب الواردة فى برنامجه أنه يحبذ الاتحاد مع بعض الدول العربية المجاورة (العراق) بقدر الامكان للتذرع بقوة الاتحاد إزاء المشاكل الخارجية وأخصها مشكلة فلسطين . والحزب الوطنى لا يعارض هذه السياسة حين يرى الظروف صالحة لتنفيذها .

وكانت وزارة السيد خالد العظم قبل الانقلاب تعد وزارة مؤقتة لأن رئيسها محايد لا ينتمى إلى أحد الأحزاب الثلاثة . كما أنه ليس برلمانيا ومثله فى ذلك بعض أعضائها ، وقد شد أزرها لدى البرلمان وزراء الحزب الجمهورى وعضدها رئيس الجمهورية وبعض نواب الحزب الوطنى ، إذ كانت الأزمة الوزارية قد طالت وكانت الحالة فى فلسطين تستدعي وجود حكومة مسئولة عاملة تواجه المشكلة وتشترك مع الحكومات العربية فى حلها . وقد تعرضت هذه الوزارة لنقد المعارضة والطعن فى حكمها . وجاء بعض الطعن عن طريق نقد الجيش فى أمور معينة بعد أن أوقفت الحكومة بعض الضباط لأسباب رأتها

داعية إلى ذلك . وكان الجيش قد قام بواجبه فى فلسطين وخاصة عند الاستيلاء على مستعرة مشمار وطرد اليهود منها . وكان لهذا الجيش بعض مطالب خاصة فلما طعن فيه فى البرلمان ولم تجب الحكومة مطالبه عد قائده أن فى ذلك غضاضة عليه وعدم اهتمام بمطالبه وتقصير فى تقديره بعد جهاده وتضحياته وكان ينسب إلى ذوى النفوذ التدخل فى شئون الحكومة فاستند قائد الجيش إلى ذلك كله لانهامه ولى الامر بمخالفة النظام الديموقراطى وقام قومته علي الرئاسة وعلى الحكومة معا وعد الامر داخليا يراد منه إقامة حكومة جديدة فى البلاد كما أذاع على الملأ غداة الانقلاب .

وقع الانقلاب

ولا شك أن قائد الجيش الزعيم قد كسب المعركة الأولى فى حركة الانقلاب تلك الحركة التى جاءت من الداخل لا من وحى الخارج والتى كان السبب المباشر فيها تذمر الجيش ، ويبدو كذلك أن الشعب السورى كان موافقا على ذلك الانقلاب الذى تم دون اهراق نقطة واحدة من الدم بل «دون أى لطمة» على حد تعبير الكولونيل حسنى الزعيم نفسه . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشعب السورى لم يكن متمسكا برجال الحكم السابقين وأن الرأى العام الذى تلقى هذا الانقلاب بالارتياح يصبو إلى تحسين أساسى فى الحالة الاجتماعية والنظام الإدارى فى البلاد والى توزيع عادل في المنافع والواجبات وإلى استخدام الشباب على نطاق أوسع فى ميدان الاختصاص ثم إلى احترام أعم لكل مواطن مهما كانت حرفته . ولقد تلقت سوريا تلك الاحداث بكل ما توحي به الأشياء الجديدة من الاهتمام . إلا أنه كانت هناك جولة أخرى تعين على الزعيم حسنى الزعيم أن يكسبها وهى أن يبنى عهدا جديدا

أقل اقطاعية وأعظم نفعا للمصلحة العامة وأكثر عدالة ومساواة . وللوصول إلى هذا الهدف كان عليه أن يعيد البلاد إلى ظل الدستور خصوصا وأن جميع رجال الأحزاب السياسية فى سوريا بما فيهم زعماء حزب الشعب يرون أنه من الضرورى أن تقوم حكومة مؤقتة تتألف من البرلمانيين ومن الأشخاص الذين أجمع الناس على احترامهم لتتولى زمام الحكم بأسرع ما يمكن ورأوا فى الوقت نفسه وجوب تأليف لجنة من الاختصاصيين لوضع قانون للانتخاب وبعد ذلك يدعى الشعب إلى إبداء رأيه فى الاعمال التى تمت عن طريق الانتخابات العامة وأخيرا وجوب أن تخلي هذه الحكومة المؤقتة المكان لحكومة شرعية تدعي لادارة دفة البلاد وبهذه الطريقة يتسنى لسوريا أن تمشي بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار .

مهمة شاقة :

ووقفت فى وجه حسنى الزعيم صعوبات جعلت مهمته أشق مما كان يتصور وهى صعوبات داخلية وقانونية ودستورية ، وصعوبات خارجية تتعلق بعلاقات سوريا بالعالم الخارجى وعلى الأخص بالعالم العربى وجامعة الدول العربية .

مناقشة شرعية الانقلاب :

وأهم تلك الصعوبات الخروج من الحالة الواقعية إلى الحالة الشرعية فى كل انقلاب وعلى وجه الخصوص فى الانقلابات العسكرية التى تعتمد على قوة الجيش وهى صعوبة ناشئة من طبيعة الانقلاب نفسه ، ملازمة لإسمه ، مستمدة من غايته ووسيلته ، لذلك نراها ماثلة فى أساس كل صعوبة تصادفه فالقوة تخضع ولا تقنع ، وليس الخضوع الاجبارى وبالاكراه والقوة من وسائل

الاستقرار . وما دام الوضع يستند إلى القوة فلا يمكن أن يقال انه وضع عادى أو شرعى ، واستخدام القوة يغرى بمواصلة استخدامها ، وكلما أمعن أصحاب الانقلاب فى الاتجاه تبين أنهم ابتعدوا عن الأوضاع الشرعية بدلا من أن يقتربوا منها ، فهى حلقة مفرغة تحتاج إلى الكثير من الحكمة وحسن النية وضبط النفس ومراجعة الضمير .

والزعيم حسنى الزعيم أسقط نظام الدولة بقوة الجيش ، واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعزم على تعديل الدستور . فبأى حق يفعل قائد الجيش هذا كله مهما أيده الجيش وأطاعه ؟ إن الأمة السورية هى مصدر السلطات وحدها . وكيف السبيل إلى معرفة رأيها الصحيح فيما وقع وفيما يراد ؟ ، بالانتخابات ؟ . وكيف يمكن أن تعبر سوريا عن رأيها الصحيح بعد أن تدخل الجيش ؟ . كانت هذه المشكلة هى أدق مشكلة أحرجت حسنى الزعيم بعد الانقلاب وترتب عليها صعوبة أخرى هى خوف رجالات سوريا وحذرهم من التعاون معه على هذا الأساس والذى يعتبر أقرب إلى الدكتاتورية العسكرية منه إلى الديموقراطية النيابية .

وقد أوحى العناء الذى لقيه الكولونيل حسنى الزعيم فى وضع أي سياسى من كبار ساسة الحكومة تحت حمايته بأن النزاع لم يكن بين حزب سياسي وآخر بل بين الطبقات السياسية المحدودة وبين الطبقات المتوسطة التى لم تظفر إلا بنصيب ضئيل من السلطة حتى ذلك الوقت ، كما أوحى قراره بإجراء انتخابات جديدة وترك أمر الإدارة فى الوقت ذاته إلى الموظفين المدنيين (الأمناء والعاملين) بأن الساسة يقفون إلباً واحدا عليه وكان المهم عليه أن يعرف أو يجد أداة أخرى للحكم أفضل من تلك الأداة ، خصوصا وأن سوريا لا تفتقر إلى الأكفاء من الرجال رغم أن الذين أوتوا الخبرة السياسية

قليلون . وليست سوريا أيضا بفقيرة فى أصحاب المثل العليا بين الشباب المثقف ممن يعنون بأمور الشعب .

ارتباك السياسة فى أيام الانقلاب الأولى :

وظهرت بعض البوادر المؤسفة فى سياسة الزعيم حسنى الزعيم تتلخص فى الأمور التالية :

١ — أغلق الزعيم الكثير من الصحف وحل الأحزاب السياسية وأحال بعض رجال الدولة إلى المحاكمة العسكرية وقرر إرجاء الانتخابات إلى ما بعد الفراغ من هذه المحاكمات . وكل هذه إجراءات عرفية تزيد الموقف تعقيداً وتفتح أبواب الشك .

٢ — أعلن الزعيم عن عزمه على تقوية الجيش وفرض ضرائب تصاعدية لهذا الغرض . ولا شك أن هذه الضرائب التصاعدية هى خير الأنظمة المالية وأن تقوية الجيش أمر محمود ولكن خشى البعض أن تقوية الجيش وفرض الضرائب لا يراد بهما وجه الوطن بل توطيد دعائم الحكم العسكرى إذ فى ذلك الجو العسكرى الخالص فى سوريا وسيادة رجال الجيش بكافة طبقاتهم كان كل شك يفسر لصالح الحكم العسكرى .

٣ — أعلن الزعيم عن نيته فى ترشيح نفسه للجمهورية وهذا حسن إذ لا بأس أن يتطلع مثله إلى هذا المنصب الخطير خصوصا وأن الحكم الديموقراطى الجمهورى يسمح لأى شخص تتوفر فيه الشروط بترشيح نفسه للرئاسة . ولكن حين يجىء هذا الترشيح من قائد الجيش بعد انقلاب عسكرى

وبعد تعديل نظام الدولة فى ظل الحكم العسكرى يكون ذلك إيذاناً باستمرار الحكم العسكرى مهما حاول أن يلبس لبوس الوضع الدستورى السليم .

(٤) صرح الزعيم أنه قام بحركته لأن رجال الحكومة السابقة أو العهد السابق قد اتبعوا سياسة غير وطنية فأبرموا الاتفاق المالى مع فرنسا والاتفاق مع شركة النفط الأمريكية وأرادوا الدخول فى مفاوضات الهدنة مع اليهود . وإذا به يحاول — بعد الانقلاب — تطمين اليهود و (الدكتور بانش) والدول الأجنبية وسكرتيرية هيئة الأمم من قيام الحكومة الجديدة بالالتزامات الدولية جميعها ومنها التفاوض مع اليهود وتنفيذ الاتفاق المالى على فرنسا واستمرار المفاوضات مع شركة التابلاين وهكذا التزم الزعيم نفس السياسة التى وصفها بأنها غير وطنية .

ومع ذلك فيجب إدراك حرج الموقف فى ذلك الوقت وصعوبة التماس المخرج منه وتقدير العوامل التى تتنازع تفكير زعيم الانقلاب وتملى عليه قراراته .

الانقلاب ونظام الحكم فى الشرق العربى

وأثار الانقلاب السورى فيما أثار بعض الأمور الحساسة فيما يتصل بعلاقة سوريا بالدول العربية وخاصة ما كان متعلقا بنظام الحكم فى تلك الدول ثم بعض المشاريع السياسية التى تهدف إلى انشاء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. فرغم كون الانقلاب العسكرى فى سوريا داخليا بحتا إلا أن رابطة الاخاء والمصلحة المشتركة التى تربط دول الجامعة العربية — وسوريا إحداها — تدخله فى نطاقها . وقد أخذت بعض الصحف الأوربية فعلا تنتقد أنظمة الحكم فى الشرق العربى كله من أجل هذا الحادث وقيل إن بعضها ذكر أن حركة الانقلاب فى سوريا تدل على أن الديموقراطية فى البلدان العربية كلها لا تزال صورية .

الانقلاب السوري وسوريا الكبرى

وأثار الانقلاب السورى الأخير من جديد موضع سوريا الكبرى الذى مازال يداعب أفكار نفر من ساسة بعض الدول العربية . ولاشك أن الحديث الذى أدلى به الملك عبد الله فى ٧ إبريل سنة ١٩٤٩ يشعر بأن هذا المشروع جاوز نطاق التفكير فيه إلى نطاق التفكير فى تنفيذه ، وأن أنصار هذا المشروع ومحبذيه كانوا يرون فى الانقلاب السورى إحدى الفرص السانحة لتحقيقه. ولأهمية هذا المشروع نرى أن نعالج علاقته بسوريا بشىء من التفصيل. يبدو أن مطامع الدولة الأردنية الناشئة لا تقف عند حد فهى قد تحولت فى السنوات الثلاثة الأخيرة من إمارة صغيرة هادئة إلى مملكة . وها هى تطالب بضم جزء من فلسطين العربية إليها وبمنفذ لها على البحر الأبيض سواء كان ذلك عن طريق غزة أو يافا أو غيرها . ثم هاهى تسعى إلى إنشاء دولة كبرى تكون هى نواتها تتألف من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق وسوريا معا . وليس ثمة اعتراض جدى على قيام هذه الدولة سواء أصبحت تعرف باسم سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى إذا كانت تلك هى حقا مشيئة الشعوب ذات الشأن، أما أن يتم ذلك قسرا وخاصة دون موافقة الشعب السوري الذى جاهد طويلا للفوز باستقلاله فهذا شىء مغاير . ولا نظن أن الدول الأخرى المرتبطة بميثاق الجامعة العربية يمكنها الإغضاء عنه أو السكوت عليه .

التباعد بين سوريا وشرق الأردن :

ولسنا نجهل أن شرق الأردن كان فى العهد العثمانى جزءاً من سوريا التى كانت قبل الحرب الأولى إحدى الولايات العثمانية وأنه بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها أعلنت سوريا ومن ضمنها شرق الأردن فى سبتمبر ١٩١٨ انفصالها عن الدولة العثمانية واستقلالها تحت حكم سمو الأمير فيصل ملك العراق فيما بعد ، ولكن الأحداث العالمية فرقت بين سوريا وشرق الأردن فوضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى وبسط الانجليز نفوذهم فى شرق الأردن مستندين فى ذلك إلى اتفاق (سايكس — بيكو) المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩١٦ والتى كانت تقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبى الخط المعروف بخط سايكس بيكو وهي بلاد شرق الأردن من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوبا فى منطقة النفوذ البريطانى . وبينما استمرت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسى تسكن له تارة وتثور عليه أخرى حتى أمكنها زحزحته والتحرر منه نهائيا فى عام ١٩٤٥ — ٤٦ ، كان إقليم شرق الأردن يتطور تطورا آخر بعد أن استقر الأمير عبد الله بن الحسين فى عمان ابتداء من مارس سنة ١٩٣١ وإعلانه تأليف أول حكومة مدنية فى امارة شرق الأردن وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية فى مايو ٢٧ سنة ١٩٢٣ مع بقاء شرق الأردن خاضعا للانتداب البريطانى . وفى ابريل سنة ١٩٢٨ وضع أول قانون أساسى لامارة شرق الأردن نص فيه على تعهد سمو الأمير عبد الله بأن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية فى كثير من الشئون . وبينما انضمت سوريا إثر انتهاء الانتداب الفرنسى وإعلان استقلالها إلى هيئة الامم المتحدة كعضو أصيل فيها واشتركت اشتراكا فعليا سنة ١٩٤٥ فى مؤتمر

سكان فرنسسكو الذى وضع ميثاق هذه الهيئة العالمية ، انصرفت إمارة شرق الاردن إلى استكمال مقومات استقلالها فعقدت مع انجلترا عام ١٩٤٦ معاهدة الصداقة والتحالف الاردنية البريطانية التى اعترفت فيها انجلترا بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالا تاما وبصاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين سيدا عليها . وأعقب ذلك إعلان تحول هذه الامارة إلى مملكة وصدور الدستور الاردنى الجديد فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وإبرام معاهدة التحالف الجديدة بين بريطانيا ومملكة الاردن الهاشمية بعمان (١٥ مارس ١٩٤٨) تلك المعاهدة التى تستند إليها الآن المملكة المشار إليها لإثبات صلاحيتها لعضوية هيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة . هذه الاحداث وغيرها مما لم نذكره قد أوجدت دون شك لكل من سوريا وشرق الاردن وضعا خاصا وكيانا مستقلا لا يجوز إغفاله فلا يمكن فى وقتنا هذا لضم إقليميهما إلى بعضهما الاكتفاء بأنهما كانتا فيما مضى وخاصة فى العهد العثمانى جزأين من ولاية واحدة بل لابد لجواز هذا الضم وصحته من أن يتم على وفق إرادة كل من الشعبين واختياره الحر لا نزولا على رغبة تفرض .

هذا فضلا عن أن سوريا وشرق الاردن كلاهما عضو أصيل فى جامعة الدول العربية فلا أقل حتى مع اتفاقهما على تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى من تحسس شعور الدول العربية الاخرى فى هذا الصدد . ولا يخفى أن بعض هذه الدول يرى فى تحقيق هذا المشروع ميلا إلى الاخلال بتوازن القوى فى هذه المنطقة من العالم : وللتوازن الدولى أهميته فى بث روح الطمأنينة لدى الدول التى يعنيها الامر .

سوريا الكبرى وميثاق الجامعة العربية

أما إذا تم هذا المشروع سواء عن طريق القوة أو الخدعة فان تحقيقه على هذا الوجه يعد خرقا لميثاق جامعة الدول العربية نصا وروحا . فميثاق الجامعة العربية إنما عقد — كما ورد فى ديباجته — بين سوريا وشرق الأردن والعراق ... الخ تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، كما أشير بصريح العبارة فى المادة الثانية منه إلى أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها .

ولا شك أن محاولة إحدى دول الجامعة ضم كل أو بعض اقليم دولة أخرى عضو فيها على غير إرادة شعب هذه الأخيرة لا يتفق مع الغرض المشار إليه كما أن مجرد التفكير فى هذا الضم يجافى روح الميثاق . ولم يسع شعب مصر إلا أن ينظر بعين القلق إلى تلك الاشاعات التى تترى بشأن هذه المحاولات التى تعمل فى الظلام حينا وفى النور حينا آخر منتهزة فرصة الانقلاب خشية أن يتخذ الطامعون تلك الفرصة للقضاء على سيادة سوريا واستقلالها الذين جاهد شعب سوريا من أجلهما طويلا وأفنى فى سبيلهما زعماؤه أمثال شكرى القوتلى أعمارهم . وإذا كان الميثاق فى مادته الثامنة قد جعل نظام الحكم فى كل دولة من الدول الاعضاء من اختصاص هذه الدولة وشعبها وحدها ، وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية على ما بدا وكما دل عليه موقفها من حوادث اليمن سياسة الترقب والانتظار فليس معنى ذلك أن تتغاضى عن العلاقة بين

الانقلاب الداخلي فى سوريا وبين تحقيق سوريا الكبرى ، وموقفها فى ذلك مثل موقف باقى الدول العربية .

علاقة سوريا الكبرى بالانقلاب :

فكان ذلك سببا للتحفظ الذى أظهرته حكومة مصر تجاه الحكومة الانقلابية السورية وامتنع المسئولون المصريون عن ذكر موقف مصر تجاه الانقلاب إلا بعبارات غامضة وانتهزت العراق هذه الفرصة واعتقدت أن حكومة سوريا العسكرية فى أشد حاجة إلى يد عربية تمتد إليها لتساعدها على الخروج إلى الحالة الشرعية المعترف بها خصوصا وأن الصهيونيين بفلسطين انتهزوا فرصة الانقلاب وقاموا ببعض المناوشات على الحدود وراوغوا فى مفاوضات الهدنة بينهم وبين السوريين . واعتقدت العراق أن الزعيم سيصافح أول يد تتقدم إليه لشدة حاجته إلى مؤازر .

تدخل العراق :

وهنا توجه نورى السعيد باشا وهو المعروف بميله لسوريا الكبرى إلى دمشق ليجرى بعض المحادثات مع الكولونيل حسنى الزعيم وكان غرضه من ذلك المحادثات ظاهريا :

١) مؤازرة سوريا فى عهدها الجديد مع احترام استقلالها .

٢) توثيق أواصر الصداقة بين الدول العربية عامة .

٣) أن اختيار نوع الحكم من حق الشعب السوري وحده .

٤) عقد تحالف عسكرى ضد أى عدوان يقع على سوريا من أية ناحية صهيونية وغير صهيونية .

٥) تنسيق الأوضاع الاقتصادية والتجارية بين سوريا والعراق .

الاتفاقية العراقية السورية الأردنية وفشلها :

ولكن فى الواقع كان غرض نورى السعيد باشا من هذا السفر عقد اتفاقية عسكرية ثلاثية بين العراق وسوريا وشرق الأردن ثم يلحقها بروتوكول اقتصادى متدرجا بذلك نحو التوحيد الكامل بين الدول الثلاث فى الهلال الخصيب .

وأهم ما فى مشروع الاتفاق العسكرى الذى عرضه السعيد باشا على الزعيم:

١) يجرى توحيد القيادة تدريجيا .

٢) تتعاون قوى الدول الثلاث المشتركة على رد العدوان الخارجى مهما يكن هذا العدوان .

٣) يتعهد العراق بتنظيم القوى الجوية السورية .

٤) يجرى تبادل البعثات العسكرية بين الدول الثلاث بالتمرين فى القطاعات العسكرية ودراسة استعمال الأسلحة .

أما البروتوكول الاقتصادى فيتضمن :

١) رفع الحواجز الجمركية .

٢) إلغاء جوازات السفر بين البلدان الثلاثة .

٣) تنظيم عملة البلدان الثلاثة على أساس واحد :

٤) تأسيس وحدة اقتصادية مشتركة .

٥) تحفظ الجانب السورى مبديا رغبته فى اشتراك لبنان في البروتوكول الاقتصادى نظراً للوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان .

وشاع أن هذه الاتفاقية وقعت بالفعل وأن الهدف من التكتم هو التريث حتى يتم اعتراف الدول العربية جميعها بالوضع السورى الجديد . بل وشاع أيضا أن تلك الاتفاقية جاءت بناء على طلب حسنى الزعيم نفسه ، وهنا اعتقد الرأى العام العربى أن السياسة الخارجية لحسنى الزعيم وضحت خطوطها وبانت معالمها . وكان رد الفعل أن ظهر القلق فى التصريحات الرسمية المصرية والسعودية . فصرح مصدر رسمى فى مصر بأن اعترافها بحكومة الزعيم سابق لأوانه وأنه سيراعى بشأنه مدى صحة ما أذيع عن فساد نظام الحكم السابق كما سيراعى استتباب الأمن للحكومة الجديدة وقبول الشعب السورى لها (وعدم خضوعها لأى نفوذ أجنبى) . والمفهوم أن مصر لا تحبذ مشروع سوريا الكبرى .

القسوة السورية المصرية :

وكان الجو ملبداً بالغيوم . لقد كسب الزعيم العراق وشرق الأردن ولكنه خسر مصر والمملكة السعودية فأخذ يوازن بين ربحه وخسارته . ولكنه وجد نفسه خاسراً فى تلك الصفقة لأن مصر أقوى الدول العربية وأعظمها ثقافة وتقدما واجتماعا وجيشا . وظل الجو مكفهرا إلى أن طرق الزعيم باب ملك مصر .

وسويت المسألة مع مصر تسوية كاملة وأعلن الزعيم فى جلاء معاداته ؛

لمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وتكذيبه لكل ما صدر من التصريحات والإشاعات بهذا الشأن فأسدل الستار بعنف على ذلك المشروع ؛ بل ولم يقف الزعيم عند هذا الحد بل هاجم شرق الأردن مهاجمة عنيفة وأعلن أنها ستنضم إن آجلا أو عاجلا (كمحافظة عاشرة فى سوريا المستقلة) .وهو تصريح بعيد عن اللياقة الدبلوماسية

الانقلاب حركة داخلية :

ومن هنا وضح شيء خطير كان غامضا ومتغلقا على الأفهام وهو سر الانقلاب السورى وهل هو داخلى أم خارجى . واعتقد والحالة هذه أن الانقلاب كان داخليا بحتا وأن ما اكتنفه من غموض خارجي كان راجعا إلى انتهاز بعض الدول ذوى النيات الغير سليمة ذلك الانقلاب فى تنفيذ مشروعات معينة أو فى محاولة تنفيذها . وحتى لو قيل إن الزعيم كان يرحب بتلك المشروعات ولكنه وجد مصلحة سوريا الحالية لا تتفق معها فالرد على ذلك هو أن العبرة بالنتائج لا بالمقدمات والنتائج الملموسة أمامنا تحدث أن الزعيم أوصد الباب فى وجه أنصار الاتحاد .

مسوغات الانقلاب

ولنا أن نتساءل . . بأى حق يفعل قائد الجيش السورى ما فعل من انقلاب مهما أيده الجيش وأطاعه ؟ يرى البعض أن هذا الانقلاب كان سيحدث إن عاجلا أو آجلا وإن قام به الجيش أو أى طائفة أو عنصر ذلك لأن سوريا كانت حينئذ على فوهة بركان وظلت السحب القاتمة تتجمع شيئا فشيئا منذ أعلنت الأحكام العرفية هناك بمناسبة التدخل العسكرى

فى فلسطين . وكانت معلنة لمدة ستة أشهر تنتهي فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكان جميل مردم بك هو رئيس الوزارة والحاكم العام العسكرى فى ذلك الحين وجرت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة النفط الأمريكية لمد الأنابيب عبر الأراضى السورية من المملكة السعودية إلى ساحل لبنان . وورد ضمن نطاق الاتفاقية التى تجرى المفاوضات بشأنها ما يبيح للشركة إقامة مطارات ومواقع لحماية الأنابيب . فاعتبرت هذه الأحكام ماسة بالسيادة السورية وقام الطلبة فى دمشق بمظاهرة احتجاج على تلك الأحكام وكان ذلك في شهر نوفمبر ١٩٤٨ . ففرق البوليس المظاهرة ولكنها عادت بعد ثلاثة أيام واشترك فيها الطلبة وغير الطلبة وممثلون للهيئات وبعض الأحزاب والكثيرون من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم . وقد تضخم موضوع الشكوى من القائمين بالأمر . فلم يقف عند حد أحكام مشروع اتفاقية النفط بل تجاوزها إلى الشكوى من سوء الادارة البالغ والانين من الرشوة والسرقات واستغلال الموظفين لنفوذهم فى منافسة التجار وامتناع الخبز وشدة الغلاء وتضخم النقد السورى وانطفاء النور . فكان رد الفعل من ذلك كله مطالبة وزارة جميل مردم بك بالاستقالة فاستقالت الوزارة وصدر الأمر فى فترة الانتقال باستبقائها لادارة الاعمال حتى تؤلف الوزارة الجديدة وعهد للجيش بالمحافظة على الامن وتحت سلطانه الدرك والجندرمة والامن العام جميعه . وتولى الجيش المحافظة على الامن برياسة الزعيم وتولاها طوال اسبوعين كاملين دون رقيب إذ كانت مناصب الوزارة شاغرة بين استقالة مردم وتولى العظم وقد تلاحم الجيش أثناء توليه المحافظة على الامن بجماعة مسلحة من حزب التقدم الاشتراكى أو الاشتراكى

الاسلامى الذى برأسه النائب فيصل العسلى وأصيب فى التلاحم نفر من الفريقين ـ فلما ألفت الوزارة الجديدة وتقدمت للبرلمان انتقد الأخير الامر الصادر بسيطرة الجيش واعتبره غير دستورى فأقر الرئيس الجديد (العظم) ذلك وأصدر أمرا بإلغائه . وحمل العسلي على الجيش وتصرفات قائده العام وراح إلى حد رميه بالخيانة العظمى . واجتمع حسنى الزعيم وطالب باجراء تحقيق سريع والنظر فى نتائجه . ورفع القائد الأحتجاج إلى رئيس الجمهورية فجاءه رد اعتبره تسويفا ومماطلة خصوصا وأنه ظن أن موقف النائب العسلى على تفاهم مع رئيس الجمهورية بسبب ما بينهما من صلة قربى . . وتحقق من صدق ظنه حين بلغه نبأ عزله من قيادة الجيش .. ووصل إلى علمه أن مرسوم عزله سيوقع ليلة ٣ مارس فلم يمهل شكرى القوتلى كى يوقعه .. واعتقله ..

موقف الدول

وننتقل الآن إلى دراسة موقف الدول من الانقلاب ونبينه فى اختصار . أولا :

شرق الاردن

مهما قيل فى أطماع الملك عبدالله فى سوريا وفلسطين فإن هناك فى الواقع أمورا أشد وأقسى تسير سياسته ألا وهى مشاكل شرق الأردن الداخلية نفسها ، فهى تواجه أزمة مالية حادة بسبب فقر مواردها إزاد نفقاتها المتزايدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين ثم بسبب هؤلاء اللاجئين أنفسهم وهم طبقة أكثر ثقافة وتقدما من أهالى شرق الأردن أنفسهم فمنهم المدرسون والمحامون والأطباء

والتجار الفلسطينيون . وهؤلاء اللاجئون لا يستطيعون مغادرة شرق الأردن إلى أية دولة عربية أخرى حسب أوامر الملك عبد الله وهم كذلك لايستطيعون العمل في تلك الدولة الصغيرة ذات الموارد الضيقة التافهة . ثم هم كذلك غاضبون بسبب نتائج معاهدة الهدنة بين اليهود وشرق الأردن وما ترتب عليها من احتلال اليهود قرى زراعية عديدة قدر ثمنها بمالايقل من ٥٠ مليونا من الجنيهات . وقد أثارهؤلاء اللاجئون الملك عبدالله وزادوامن حماسه لمشروع سوريا الكبرى لما فى ذلك من فائدة لهم إذ يستطيعون فى دولة كبيرة (كسوريا الكبرى) أن يجدوا سبيلا للرزق أضمن وأوفر . واعتقد الطرفان (الملك عبد الله واللاجئون) ان الانقلاب فرصة طيبة لتحقيق أطماعهم ولذلك أظهروا ترحيبهم به فى بادىء الأمر ولكنهم صدموا صدمة عنيفة حين لمسوا الرفض القاطع المانع من الزعيم حسنى لتلك المشروعات ولاحت فى الجو سحب قاتمة تنذر بالشر بين البلدين !!...

لبنان

يكن اللبنانيون لشخصية شكرى القوتلى احتراما كبيرا وحبا لوطنيته . ولذلك قابلوا الانقلاب بفتور شديد وهجوم صحفى بارد وتحفظت حكومة لبنان بالنسبة لحكومة الانقلاب ولكن لاح فى الجو اتفاق بين رجال المعارضة اللبنانية والزعيم حسنى الزعيم فخشى رياض الصلح بك مغبة الأمر وسارع إلى الاتفاق مع الزعيم خصوصا ولبنان وسوريا وحدة اقتصادية متماسكة .

العراق

ويشبه موقف العراق موقف شرق الأردن من حيث رغبتها فى انشاء

دولة سورية اتحادية على هيئة الهلال الخصيب . ولوحت العراق (كما ذكرنا) بمحالفة عسكرية ولكن نظرا لما أحاط تلك المحالفة من الغموض والإشاعات فشلت الفكرة .

انجلترا :

كانت تتمنى تحقيق مشروعات الملك عبد الله الاتحادية لما فيها من ضمان لمصالحها فى الشرق الأوسط وهى تضمن تحقيق تلك المصالح فى شرق الأردن لارتباطها معها بمعاهدة تكفل لها نفوذاً كاملا هناك . وباتحاد سوريا تحت تاج الملك عبد الله تستطيع انجلترا بسط نفوذها على منطقة أكبر من شرق الأردن وتعوضها عن فقدان نفوذها بفلسطين ومصر وتضعضع هذا النفوذ فى العراق ، وقد استاءت حين رفض الزعيم تلك المشروعات الاتحادية ومع ذلك لم تشأ أن تكشف عن النقاب وسترت موقفها باعترافها أخيراً بحكومة الزعيم .

دول أخرى :

وقد شرحنا موقف مصر بتفصيل فى مواضع مختلفة . أما عن موقف فرنسا فانه يتحدد حين نذكر أن فرنسا يهمها ألا ترث انجلترا نفوذها فى الليفانت وعلى ذلك فهى تعارض مشروعات الملك عبد الله ومن ثم يهمها أن يظل الانقلاب السورى وحكومته بعيدين عن تلك المشروعات .

جامعة الدول العربية :

ولعل النتيجة السيئة التى ترتبت على الانقلاب ما يتعلق بجامعة الدول العربية . فقد كان الجو متوترا قليلا بين دول الجامعة نتيجة للتيارات السياسية المتباينة التى أظهرتها حرب فلسطين وكادت السحب تنقشع ولكن الانقلاب أظهر هوة الخلاف بوضوح وجلاء وجعلها صعبة التوفيق بين وجهات النظر فى محورى السياسة العربية ونعنى بهما محور القاهرة ـ دمشق ـ جدة ومحور بغداد ـ عمان

هذه لمحة موجزة أردنا بها أن نلقى بعض الضوء على ذلك الانقلاب العسكرى وهو الحادث الأول من نوعه بعد تحرر سوريا من النفوذ الغربى .

عبد الرازق عبد القادر

بكالوريوس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

حديث مع حضرة صاحب السعادة

عبد الرحمن عزام باشا

أمين عام جامعة الدول العربية(١)

س ـ تعرضت جامعة الدول العربية فى العامين الأخيرين للهجوم والنقد . فالى أى العوامل يمكن أن تعزي هذه الظاهرة ...

ج ـ البحث فى هذه العوامل يطول وهى على نوعين ، كان الأول منها نتيجة الدعايات التى اتفق جميع خصوم الأمة العربية والطامعين فى بلادها ـ وما أكثرهم ـ على القيام بها ضد العرب ، وخصوصا ضد جامعتهم ، بصفتها ندوتهم ومركز تشاورهم ، ومظهر وحدتهم ، ومحور آمالهم وصلة الوصل بين حكوماتهم . والثانى نشأ عن الفشل الذى منى به العرب فى فلسطين لأسباب لم يعد أحد يجهلها ، ولم تقو الجامعة على معالجتها ودرء نتائجها لما تجمع عليها من عوامل الضغط الأجنبى والدسائس والمناورات الخارجية والداخلية ومع ذلك فقد صمدت للملمات محتفظة بثقتها فى النصر النهائى . وكان من الطبيعى أن يلقى كثير من الناس التبعة على الجامعة التى صارت رمزا للعمل المشترك وقد

---

(١) أوفدت الجمعية حضرة الأديب فائق سامى إلى حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام الذى تفضل بالإجابة عن أسئلة وجهت إليه وكلها تنصب على مسائل حيوية بالنسبة إلى البلاد والعربية .

نسوا أنها أداة حديثة للتشاور والتعاون بين حكومات متباينة الأوضاع وليس فيها سلطة الإلزام ولا حق القيادة للدول المشتركة فى ميثاقها . ولو تبصر الناقدون وأنصفوا فلعلهم يكتشفون أن الجامعة بوسائلها قد برهنت على جدارة كبيرة ولذلك فأن الأمة العربية لم تيأس منها رغم عظم الـكارثة بل نهضت تطالب بتدعيمها وتقويتها .

س ـ ألا ترون من الأفضل أن تقوم الجامعة بصورة منتظمة بنشر الأبحاث والمناقشات في مختلف اللجان كما هو الشأن فى هيئة الأمم المتحدة حتى يكون العالم العربى على بينة من نشاطها .

ج ـ يعرف كل مطلع على حقائق الأمور من العرب وغير العرب ما قامت به جامعة الدول العربية من أعمال خطيرة لمصلحة العرب ومصلحة السلم العام . فإليها مثلا يرجع كثير من الفضل فيما نالته سوريا ولبنان من استقلال تام وجلاء عاجل ، وفيما حققته ليبيا من آمالها القومية ، وفى إزالة المشاكل التى استهدفت إليها اليمن عقب اغتيال المغفور له الإمام يحى ، وفى تذليل العقبات الاقتصادية التى كانت بين حين وآخر تعترض العلاقات بين سوريا ولبنان وفى غير ذلك من مقاومة الاستعمار الأجنبى فى المغرب والمشرق فى شمال أفرقية وإندونيسيا وكان مجهود الجامعة فى هذه النواحى النائية مثمرا وصاداً الـكثير من المظالم ، وموقف الجامعة فى هيئة الأمم المتحدة وغيرها شاهد على صدقها فى الدفاع عن حقوق الشعوب المستضعفة ، فأيدت الهند والباكستان كما ساعدت أندونيسيا على نيل استقلالها وكانت أول من اعترف بها كدولة رغم الأخطار التى أحاطت بها .

وأعتقد أن من مفاخر الجامعة وأسباب قوتها والمـكانة التى أحرزتها فى العالمين الشرقى والغربى ذلك القرار الذى اتخذته لجنتها السياسية فى

اجتماعها بالأسكندرية ، وهو أن تؤيد دول الجامعة الحق أيا كان صاحبه فقد كان موقفها هذا تجاه كثير من المشاكل الدولية التى اصطدمت فيها القوة بالحق من أهم الأسباب التى رفعت شأنها وأكسبتها احترام العالم وأحلتها مكانة سامية فى جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

ولا ريب في أن الاقتراح الذى سمعته منك الآن ، وهو نشر الأبحاث والمناقشات التى دارت فى لجان الجامعة المختلفة فى صورة منتظمة لايخلو من فائدة فى تنوير الرأى العام العربى ، فان هذه اللجان وضعت بعد درس طويل مشروعات كثيرة مفيدة فى مختلف نواحى الحياة القومية كالمعاهدة الثقافية التى تنفذ الآن وكثير من القرارات والتوصيات فى شئون شتى . وبين يديها مشروعات كثيرة معدة من الاتفاقيات والمعاهدات التى لا ينقصها إلا استقرار الحكومات على رأى فيها وهى تشمل شئونا فى الثقافة والتشريع والمواصلات والاقتصاد والشئون الاجتماعية وتسهيل التبادل التجارى وزيادة الانتاج وتحسين توزيعه فى مختلف البلاد العربية ، ولكن هذه المشروعات لم يبت فيها . ولاتزال إدارة الجامعة دائبة على الحصول على اتفاق الحكومات عليها ، ولذلك رؤى الاحتفاظ بسريتها ، والأمل عظيم فى أن لا يتأخر موعد نشرها طويلا بعد الآن .

س — ماهي النواحى التى ترون وجوب تعديلها فى ميثاق الجامعة على ضوء التطورات والأحداث الأخيرة . .

ج — هذا ما تفكر به الآن الحكومات الممثلة فى الجامعة ، فإن الأحداث الأخيرة لفتت الأنظار إلى كثير من النواحى التى يجب تعديلها فى الميثاق وفى ظنى أن هذا التعديل سيتم قريبا على ضوء ميثاق الضمان الجماعى الذي اقترحت مصر عقده فى بدء الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية.

المتناقضات فى نظام الضرائب المصرى

ووسائل إصـــــلاحه

بقلم : الأستاذ سعد ماهر حمزه

إذا أخذنا ميزانية الدولة المصرية عن سنة ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، وهى آخر ميزانية سبقت اتفاق مونترو، وجدناها تتكون من إيرادات تبلغ ٣٦٫٩٩٢٫٨٢ ج منها ضريبة الأطيان بمبلغ ٥٫٢٨٦٫٤٠٠ ج، عوائد المبانى بمبلغ ٩٨٥٫٦٠٠ ج وهكذا نرى أن الضرائب المباشرة فى مصر كانت تدر حوالى ١٧٪ فقط من مجموع إيرادات الدولة وهذه نسبة ضئيلة جداً إذ تستطيع الضرائب المباشرة أن تشغل مكانا أهم من ذلك بكثير . ومرجع هذه الحالة هو أنه لم يكن موجودا بمصر من ضرائب الدخل سوى الضريبة على الدخل من الأراضى الزراعية والضريبة على الدخل من المبانى .

إن الوضع الذى كانت فيه مصر قبل إلغاء الامتيازات كان وضعا شاذا يجافى أبسط قواعد العدالة فقد كان مؤداه إثقال كاهل الزراع دون أصحاب الدخول من الموارد الأخرى كالاستثمار الصناعى والتجارى أو الدخل من المهن الحرة ولذلك لم تكد تلغى الامتيازات حتى صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو يقضى فى الكتاب الأول منه بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وفى الكتاب الثانى بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما الكتاب الثالث وهو الضريبة على كسب العمل فينقسم إلى فرعين

الأول هو الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والأجور والمعاشات . والفرع الثانى عبارة عن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أى المهن الحرة .

ويلاحظ أنه صدر عام ١٩٤٤ القانون الخاص برسم الايلولة على التركات.

ويمكننا أن نستخلص مما سلف أننا أخذنا فى مصر بفكرة الضرائب النوعية Impots Cedulaires دون فكرة الضريبة الوحيدة .

وتتلخص فكرة الضرائب النوعية فى أن يعالج كل نوع من أنواع الدخل معالجة مستقلة لا شأن لها بانواع الدخول الاخرى فمثلا يفرض علي إيرادات رؤوس الاموال المنقولة سعر خاص يختلف عن السعر المفروض فى حالة المرتبات والاجور أو الدخول التى يحصل عليها أصحاب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والاطباء والصيادلة والخبراء والمحاسبين والمثالين والفنانين والواقع أن الفرق بين الضرائب النوعية لا يقتصر على فرق فى معدل الضريبة وإنما يتعداه إلى فرق فى كيفية حساب وعاء الضريبة نفسه .

فالضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات تصيب الوعاء بأكمله دون خصم أى نوع من المصروفات أى ان وعاءها يتكون من كامل ربح السهم أو حصة التأسيس أو فائدة السند وما يدخل فى حكم ذلك مثل مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات ومكافآت التسديد إلى الدائنين وما يدفع من الأنصبة لحاملى السندات وما يحدث من التسديدات والاستهلاكات عن الأسهم على الوجه المبين فى القانون .

أما وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فهو صافى الربح الذى تحققه المنشأة أى مجمل الربح بعد استبعاد أقساط الاستهلاك والاجور والمرتبات والضرائب (عدا ضريبة الارباح نفسها) وكذلك فوائد الديون ومصاريف

الاعلان والمصاريف المختلفة الأخرى . ويلاحظ أن القانون لا يقر خصم أى نوع من الاحتياطيات. وطبيعي أن وعاء ضريبة المرتبات والاجور هو كامل المرتب أو الاجر أو المكافأة أو المعاش ، أما وعاء الضريبة على المهن الحرة فليس الا القيمة الايجارية للمسكن ومكان مزاولة المهنة لان الضريبة عبارة عن ٥ ر ٧ ٪ من المجموع .

وينشأ الاختلاف فى حالة نظام الضرائب النوعية أيضا فى أن بعض الضرائب شخصى وبعضها عينى فمثلا ضريبة ايرادات الثروة المنقولة ضريبة عينية لا تأخذ فى الحسبان الحالة الاجتماعية لصاحب الايراد لانها تصيب الربح أو الفائدة مهما كانت حالة قابضها . أما ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشخصية لانها تعمل حسابا لحالة الممول الاجتماعية إذ سمح القانون باعفاءات معينة ، على أنه إذا تجاوز الدخل ضعفى حد الإعفاء المقرر للممول فلا يستبعد شيء .

كذلك ضريبة المرتبات والأجور ضريبة شخصية اذ يعفى الممول الذى يقل ايراده عن ٥ جنيهات شهرية من كل ضريبة . أما إذا كان ايراده بين ٦ جنيه، ١٣ جنيه سنويا فانه يستبعد مبلغ ٦ جنيه وتفرض الضريبة على الباقى ، وإذا تجاوز الايراد ١٢ جنيه سنويا فان الممول لا يتمتع باى اعفاء .

واخيرا وليس آخرا تختلف الضرائب النوعية عن بعضها البعض فى طبيعة السعر المفروض فقد يكون هذا السعر نسبيا وقد يكون تصاعديا .

قد يعتقد البعض لأول وهلة أن نظام الضرائب النوعية نظام سليم ولكنى أرى أنه من تراث الماضى بالرغم من أن هذا النظام مأخوذ به فى معظم دول العالم مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة والمانيا وغيرها . ولست أعترض على اختلاف الاسعار تبعا لانواع مصادر الدخل فلا ريب أن ذلك أمر

ضرورى اذ يجب أن يكون سعر الضريبة المفروضة على الايراد الناجم من المال وحده سعرا مرتفعا كما يجب أن يكون السعر منخفضا فى حالة الايراد الناجم من العمل وحده ، واخيرا يجب أن يكون السعر وسطا فى حالة تفاعل العمل مع رأس المال . هذه الحقائق مسلم بها وانما ينحصر وجه اعتراضى على نظام الضرائب النوعية الذى نتبعه الآن فى نقط عديدة أخص بالذكر منها . ـ

أولا : ـ احتمال تعدد الاعفاءات بالنسبة للممول الواحد فاذا كان الممول تاجرا يشغل إلى جانب تجارته وظيفة فى احدى الشركات فانه قد يتمتع باعفائين ، إعفاء بصفته تاجرا واعفاء آخر بصفته موظفا وهذا الازدواج فى الاعفاء يقره القانون بطبيعة الحال لأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية لاشأن لها بضريبة المرتبات والاجور وفى هذا الازدواج تسامح ومحاباة لممول دون آخر وضياع لموارد الخزانة .

ثانيا : مجافاة الضرائب النوعية لمبدأ التصاعد فاذا صرفنا النظر عن أن لدينا أسعار نسبية إلى جانب الأسعار التصاعدية والنسبية فهذا مبدأ خاطىء . وإذا فرضنا أن السعر تصاعدى فى كل نوع من أنواع الدخل فإن التصاعد يكون فى هذه الحالة خطأ من الوجهة الفنية بل إنه ينقلب فى هذه الحالة جورا وتنعدم الحكمة فى تقديره .

ولنضرب لذلك مثلا بممول يستمد من نوع معين من أنواع الدخل إيراداً قدره جنيه وممول آخر يحصل من نفس هذا المصدر على مبلغ ٤٠٠ جنيه . فلو اخذنا بنظرية التصاعد في الضرائب النوعية لوجب أن تفرض الضريبة فى الحالة الأولى بسعر اعلى من السعر المفروض فى الحالة الثانية ولكن قد يحدث أن الممول الثانى صاحب الدخل الصغير يستمد دخولا اخرى من أنواع اخرى

بحيث لا يعد دخله الصغير إلا جزءاً لا يذكر من مجموع موارده وقد يكون الممول الأول صاحب الدخل الكبير لا مورد له غيره .

حاول المشرع المالى فى مصر أخيرا تلافي العيوب التى أشرنا إليها فقرر فرض الضريبة على الايراد العام بسعر تصاعدى بالشرائح وقد فطن إلى تكرر التصاعد مرة فى الضرائب النوعية مثل ضريبة المرتبات والأجوز ومرة فى الإيراد العام ولذلك قرر أن يكون السعر فى الحالة الأولى نسبيا فيلغى السعر التصاعدى وتصبح الضريبة نسبية .

إنى أعتقد أن هذه الحلول أو أنصاف الحلول ليست علاجا حاسما للموضوع وإنما يتطلب العلاج انقلابا فى نظامنا الضريبى ، والعلاج الذى أقترحه هو ضرورة الأخذ بفكرة الضريبة الوحيدة فى مصر وعند ما أتكلم عن الضريبة الوحيدة لا أقصد فرض ضريبة على نوع معين من الدخل دون الانواع الأخرى كالضريبة التى رأت جماعة الفيزيوقراط مثلا فرضها على المنتج الصافى من الزراعة فقط ، ولا أقصد الضريبة التى نادى بها Henry George فى كتابه Progress & Poverty عام ١٨٧٩ حيث ينتقد الريع ويرى أنه غير مرغوب فيه ومن هنا نشأت نظريته المشهورة عن الضريبة الوحيدة .

إن ما أقصده بالضريبة الوحيدة أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار دخل الفرد كله كتلة واحدة لا تتجزأ فنضم إيراد القراطيس المالية التى قد يملكها الممول إلى ربحه من تجارته وهذا يضم إلى إيراده الناتج من عمولة أو سمسرة أو معاش أو أرض زراعية يؤجرها أو مبانى يستغلها .

يجب أن يقدم الممول الواحد كل سنة إقرارا لمصلحة الضرائب على نموذج خاص يبين فيه شتى أنواع الدخول التى قبضها خلال العام ومن هذا تستقطع

مصلحة الضرائب المصاريف المختلفة التى تعتبر تكلفة على الربح أو الإيراد كما تقرر المصلحة إعفاءات معينة للأعباء العائلية وإذا ما تم ذلك فإنه يفرض على صافى الدخل سعر تصاعدى اقترح أن يكون تصاعديا بالشرائح لا بالدرجات لما فى النوع الثانى من جور فى بعض الأحيان . ولنضرب لذلك مثلا إيراد قدره ٥٠٠ جنيه يخضع لضريبة قدرها ٦٪ وبمعنى آخر يدفع هذا الايراد ٣٠ جنيه أما إذا كان الايراد ٥٠١ جنيه والسعر ٧٪ فإن الممول يدفع ٣٥٫٠٧ جنيه أى أن زيادة جنيه فى الايراد فى حالة التصاعد بالدرجات يرفع الضريبة بما يربو على خمسة جنيهات وهذا العيب غير موجود فى التصاعد بالشرائح سواء أكانت الشرائح متساوية أم غير متساوية إذ ينطبق على كل شريحة سعر خاص ولا يطبق السعر على كل الايراد .

وهنا قد يطالع البعض السؤال الآتى : —

أليس هناك تعارض بين الاقتراح الذى أشير إليه وبين ما سبق أكدته من ضرورة اختلاف سعر الضريبة تبعا لنوع الدخل المستمد منه الايراد ؟

الواقع ليس هناك تعارض ما ويمكننا بسهولة تحقيق التوافق والانسجام بين اقتراح الضريبة الوحيدة واختلاف السعر باختلاف طبيعة الدخل هذا إلى جانب توافر التصاعد فى الضريبة وفقا لكمية الدخل .

إننا نستطيع أن نخفض وعاء الضريبة نفسه بدرجات متفاوتة تبعا لطبيعة الايراد على أن نأخذ فى الاعتبار هذا الوعاء المخفض بدون غيره عند حساب مجموع الدخل الخاضع للضريبة التصاعدية فيستطيع التشريع الضريبى أن ينص على خفض الوعاء بمقدار الثمن مثلا فى حالة الايراد الناجم من تفاعل العمل ورأس المال كما أنه يستطيع أن ينص على خفض الوعاء بمقدار الربع مثلا فى حالة

الايراد المستمد من العمل وحده على أن تأخذ مصلحة الضرائب فى الاعتبار هذه الايرادات المخفضة بحكم القانون دون الايرادات الأصلية التى حصل عليها الممول فعلا .

وهنالك ملاحظة هامة بشأن الاعفاءات للاعباء العائلية إذ أرى أن يكون هذا الاعفاء حقا لجميع الممولين فى السواء بصرف النظر من مبلغ دخلهم ولا أعتقد أن هناك مايبرر حرمان ممول من الاعفاء متى تجاوز دخله مستوى معين كما فعل المشرع المصرى فى حالة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وهنا لنا أن نتساءل هل يكون الاعفاء متساويا بالنسبة للجميع فى مقداره ؟ انى لا أتعرض هنا لاختلاف مقدار الاعفاء باختلاف الظروف العائلية إذ من المسلم به أن يتمتع المتزوج بإعفاء أكبر من الإعفاء الذى يتمتع به الأعزب ، ومن المسلم به أيضا أن يزيد الاعفاء فى حالة وجود ولد أو أولاد ولكنى فى الواقع أتكلم هنا عن تساوى أو عدم تساوى الاعفاء بالنسبة للممولين الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة من المجتمع .

إن انجلترا مثلا تقرر تساوى الجميع فى الحاجات الأساسية ولكننى أميل إلى الأخذ بغير ذلك فى مصر حيث التفاوت شاسع بين مستويات المعيشة وحيث الاختلاف بين واضح بين تكاليف المعيشة فى القرى والمدن .

لذلك أود لو أمكننا أن نأخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان فنقسم الممولين إلى مجموعات يتحقق التساوى فى الاعفاءات داخل كل مجموعة ويتم هذا التقسيم طبقا لمستوي المعيشة والمنطقة التى يعيش فيها الممول فلا يتمتع الفلاح مثلا بإعفاء للأعباء العائلية مماثل للاعفاء الذى يتمتع به موظف أو تاجر يعيش في القاهرة أو الاسكندرية .

والسبيل إلى التفرقة بين مستويات المعيشة هو مقدار الإيراد أما عن تكاليف المعيشة فى المدن والقرى فالسبيل إلى معرفتها هو الأرقام القياسية بنفقة المعيشة .

رأينا كيف أن نظام الضرائب الحاضر فى مصر خطأ من الوجهة الفنية بسبب امكان تكرر الاعفاءات بالنسبة للمول وبسبب فساد فكرة التصاعد إذا طبقت فى نظام من الضرائب النوعية .

وهنا أضيف إلى العيوب السالفة عيوبا أخرى من أبسط قواعد العدالة منها تساوى سعر الضريبة فى حالة القيم المنقولة مع سعرها فى حالة الأرباح التجارية والصناعية وقدكان الأولى أن يكون السعر مرتفعافى الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية حيث يستمد الدخل من امتزاج المال بالعمل . أما عن الاعفاءات للأعباء العائلية فهى مختلفة بالنسبة للتاجر عنها بالنسبة للموظف فالأول إن كان أعزبا يتمتع باعفاء ١٠٠ جنيه بينما الثانى لايتمتع إلا باعفاء مبلغ ٦٠ جنيها فقط بصرف النظر عن أنه أعزب أم متزوج . هذا علي حين أن المنطق يقتضى إما تساوى الجميع في الاعفاءات أو يكون الاعفاء أكبر في الحالة الثانية عنه فى الحالة الأولى ذلك لأن الموظف يستمد دخله من عمله فقط .

ومن العيوب الأخرى الأخذ بالمظاهر الخارجية فى حالة ضريبة المهن الحرة أى استرشاد مأمور الضرائب بالقيمة الإيجارية للمسكن أو محل مزاولة المهنة فتحسب الضريبة على أساسها وهذا نقص بين فى التشريع وفيه ظلم للبعض ومحاباة للاخرين وقد تلاقاه المشرع أخيرا وقضى بضرورة الاعتماد على القرائن الحقيقية أى مقدار الدخل الفعلى الذى يحصل عليه صاحب المهنة الحرة .

يضاف إلى ما سلف أن هناك أنواعا متعددة من الدخول لا تخضع لأى نوع

من الضرائب إلى وقتنا الحالى أهمها الاستثمار الزراعى فضريبة الأطيان الحالية ضريبة على الملكية وليست على الاستثمار نفسه .

هذا على حين أنه فى حالة الضريبة الوحيدة التى اقترحها لن ينجو من الضريبة ذلك الربح أو الإيراد الذى ينشأ من استغلال الأرض سواء أكان المستغل مالكا أم مستاجرا ومن الواضح أنه سوف يخصم من أرباح الاستثمار الزراعي كل ما يعد تكلفه على الاستثمار أسوة بما يحدث بالنسبة للاستثمار الصناعى والتجارى فسوف يخصم الايجار والأجور المدفوعة للعمال الزراعيين وفوائد الديون واستهلاك الآلات وأثمان البذور والسماد ومصاريف نقل المحاصيل إلى الأسواق ومصاريف الاعلان عن الحاصلات الزراعية . ولاجدال أنه سوف تنشا صعوبات فى التقدير نظرا لصعوبة مسك الدفاتر الزراعية واختلاف جودة الأرض وغلة الفدان وأسعار المحاصيل ونظرا لاستهلاك قسط من الانتاج مباشرة ولكنى أعتقد بامكان تفادى هذه الصعوبات بتقسيم القطر إلى مناطق متشابهة فى الخصوبة والظروف وتقرير متوسط غلة الفدان فى كل منطقة وكذلك متوسط المصاريف وبمعرفة أسعار المحاصيل يمكن الوصول إلى صافى الربح .

وأود أن أذكر فى هذا المقام أيضا أن القراطيس المالية الحكومية معفاة من الضرائب وهذا إجراء لا مبرر له ولا يسعنا إقراره لما فيه من مساوىء اقتصادية واجتماعية ومالية ليس هنا مجال التوسع فيها .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن اقتراح الضريبة الوحيدة لا يتنافس مع المبدأ المعروف الخاص بتحصيل الضريبة وهو الحجز عند المنبع Stoppage à la source ما أمكن ذلك كما يحدث الآن فى ضريبة المرتبات والأجور والقيم المنقولة . اننا نستطيع أن نحجز الضريبة فى المنبع كلما كان ذلك ممكنا نظرا لفوائد هذا المبدأ

التي لا شك فيها على أن يحاسب الممول آخر العام على إيراده الكلى فيرد الفرق أو يدفع وهذا يحدث فى انجلترا .

وهنا أود أن أشير إلى حقيقة هامة وهى أن ضريبة الدخل فى انجلترا ضريبة وحيدة فى الواقع ولو أنها ليست كذلك شكلا فهناك يقسم الايراد إلى جداول Schedules هى جدول A وهو يشمل الدخول الناتجة من الأراضى الزراعية والمبانى علي أساس القيمة الايجارية وجدول B وهو الخاص بارباح الاستغلال الزراعي وغيره من العقارات .

وجدول C الخاص بالأوراق المالية الحكومية وجدول D وهو يشمل الأرباح التجارية والصناعية وكذلك المهن الحرة وإيرادات العقارات والقيم المنقولة فى الخارج .

وجدول E الخاص بالأجور والمرتبات والمكافآت .

أما عن حساب الضريبة فهو معقد ولذلك فإننى أفرض ممولا يتجاوز دخله ٢٠٠٠٠ جنيه وأحاول تطبيق الضريبة عليه لذلك أقسم دخله إلى جزءين :

الجزء الأول : وهو ٢٠٠٠ جنيه فاقل . وهنا يستبعد من الايراد الاجمالى Gross Income المصاريف التي تعتبر تكلفة علي الربح فتصل إلى ما يسمى Actual Income حيث نفرق بين الدخل المكتسب Earned والدخل غير المكتسب Unearned فيخفض رقم كسب العمل بمقدار معين وهكذا نصل إلى ما يسمى Assesable وهذا يخصم منه الاعفاءات الخاصة بالاعباء العائلية وهى لا تفرق بين غنى وفقير وعلى ذلك نصل إلى Taxable Income وهو الذى يسرى عليه سعر ضريبة الدخل وهو عبارة عن سعرين « السعر المخفض أى

٥ر٦ شلنا للجنيه يطبق على ١٦٥ جنيها الأولى أما ما زاد على ذلك فيخضع لما يسمى « السعر العادى » وهو الآن ١٠ شلنات للجنيه .

أما الجزء الثانى من الدخل فهو ما يزيد عن ٢٠٠٠ جنيـه وهو يخضع لسعر إضافي Surta متصاعد بالشرائح .

يلاحظ اذن أن ضريبة الدخل الانجليزية أصبحت ضريبة وحيدة بعد عام ١٩٢٧ حينما حل السعر الاضافى Surta محل الضريبة الاضافية Super Ta

وضريبة الدخل الانجليزية مفروضة فى الواقع على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنويين فالشركات لا تؤديها إلا نيابة عن الأشخاص .

وقبل ختام هذا البحث أقول إن الضرائب لاتستعمل فى مصر إلا باعتبارها إدارة مالية على حين أن الضرائب أداة اقتصادية واجتماعية بل انى أذهب إلى أبعد من ذلك وأرى أن الضرائب لم تستخدم فى مصر استخداما كافيا كوسيلة مالية لزيادة موارد الخزينة .

أما عن الوجهة المالية فيجب أن يكون مفهوما تمام الفهم أن مشرع الضرائب فى مصر أظهر تسامحاً كبيراً فى كثير من الأحيان ، ومن أمثلة ذلك أنه فى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يستبعـد من ربح المنشـأة ما توزعه على مساهميها وأصحاب سنداتها من أرباح وفوائد على أساس أن هذه الأخيرة خضعت لضريبة القيم المنقولة .

نعم إن الشركة هى التى تسدد ضريبة القيم المنقولة ولـكنها فى الواقع ليست

متحملة قانونا بالضريبة فالذى يحتملها Porteur هو صاحب القراطيس المالية أما الشركة فهى ليست إلا الدافع Payeur

وعلى ذلك فكان الأولى بالمشرع أن يخضع كامل ربح المنشأة لضريبة الأرباح بغض النظر عما وزع كأرباح وفوائد حيث لا يوجد فى هذا أى ازدواج من الناحية القانونية ، وإن كان يبدو الازدواج موجوداً من الناحية الاقتصادية فللشركة شخصية معنوية ، مستقلة تمام الاستقلال عن شخصية مساهميها .

ويتجلي تسامح المشرع أيضا في الضريبة الاستثنائية ليس فقط فى شكل معدلات تقل كثيراً عن المعدلات التى أخذ بها فى الخارج ، ولكن تجلى التسامح أيضا فى صورة احتياطيات كبيرة معفاة من الضريبة تستطيع المنشأة أن تكونها مثل احتياطى هبوط الأسعار ، واحتياطي المنشآت الجديدة .

ثم خذ ضريبة الأيلولة على التركات ، وانظر مدى تساهل المشرع فى تقدير أصول التركة ، فالأطيان تقدر على أساس عشر أمثال قيمتها الإيجارية والمبانى على أساس اثنى عشر مثلا للقيمة الايجارية ، وانظر أنظر أيضا مبلغ التساهل فى الدفع على أقساط تمتد إلى عشر سنوات وعدم النص على تضامن الورثة في الدفع ثم انظر إلى الأسعار وتفاهتها .

حقا إن ضريبة التركات هى كما يقول الأستاذ أحمد عبد الغفار « رسم شاحب اللون » .

وانظر كذلك إلى القراطيس المالية الحكومية تجدها معفاة من جميع أنواع الضرائب فى الحال والاستقبال بما فى ذلك ضريبة التركات .

ويكفى أن أضيف إلى ما سبق أن المعدلات تقل كثيراً عن مثيلاتها فى الخارج يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية أداة الجباية تضيع على الخزانة ملايين الجنيهات نحن أولى بها للقيام باستثمار مواردنا العاطلة . وأود فى هذا المقام أن ألفت نظر المسئولين إلى ضرورة إيجاد نظام خاص بمنح شهادات لمن سددوا الضرائب ويريدون مغادرة القطر .

أما عن الناحية الاقتصادية فقد أشار أحد الاقتصاديين بامكان الأخذ بفكرة « المعدلات المتغيرة » لعلاج موجات الرخاء والكساد وهو ما يسمى أحيانا Flexible Taation فالضرائب عنصر فى نفقات الانتاج تؤدى زيادتها فى أوقات الرخاء إلى الحد من التضخم الربحى فتخف حدة الانتعاش كما أن فى زيادتها على المرتبات والأجور والايرادات الأخرى استيعاب لجزء من القوة الشرائية لدى الأفراد وهذا من شأنه أن يكبح جماح التضخم النقدى ، هذا فضلا عما فى زيادة حصيلة الضرائب فى أوقات الرواج ما يسمح للدولة بالقيام بمشاريع الاستثمار فى أوقات الكساد طبقا لنظرية Compensatroy Public Works التى طالما نادى بها البروفيسير .

فاذا عمدت السلطات فى أوقات الكساد إلى خفض معدلات الضرائب إلى جانب زيادة حجم الاستثمار فانها تستطيع السيطرة على موجة الانتكاس.

ويرى بعض الاقتصاديين إعادة النظر فى معدلات الضرائب كل عام طبقا للأحوال الاقتصادية فكما تتغير تقديرات الميزانية بين سنة وأخرى كذلك من الممكن تعديل فئات الضرائب طبقا لحاجات الدولة وللأحوال الاقتصادية ، وفعلا نجد أن قوانين الضرائب فى انجلترا قوانين سنوية على عكس الحال

فى مصر حيث أن هذه القوانين تصدر مرة واحدة لمده غير محدودة غير أن انجلترا طبعا لا تأخذ بفكرة تعديل الفئات سنويا طبقا للأحوال الاقتصادية إذ ترجع فكرة سنوية ضريبة الدخل إلى ما لاقته هذه الضريبة فى أول فرضها قديما من معارضة شديدة من الرأى العام جعلت وزراء المالية يقرون فرضها سنة فسنة .

إن الأخذ بسياسة الفئات المتغيرة ليس بالأمر السهل بسبب ما يترتب على كثرة تغيير المعدلات من رد فعل من الوجهة الاقتصادية .

ولكنا قد نستطيع الأخذ بهذه الفكرة فى فترات طويلة فاذا طال الرواج أو الكساد أمكننا اجراء تعديل فى الفئات .

يضاف إلى ما سبق أن الضرائب أداة فعالة للتأثير فى الميل للاستهلاك Propensity to Consume فنحن نستطيع فى مصر إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب وهو ما يسمى Redistridutive Tasation فاذا عرفنا أن الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة كبير وإذا أمكننا زيادة نصيب هذه الطبقاب من الدخل الأهلى لزاد حجم الاستهلاك وهذا يؤدى إلى انتعاش صناعات السلع الاستهلاكية وبالتالى صناعات سلع الانتاج .

إن الضرائب أداة فعالة لتوجية الانتاج كما ونوعا ووسيلة لتشجيع الشركات المصرية ويتم ذلك عن طريق خفض المعدلات فى بعض الأحيان أو تقرير اعفاءات مؤقتة فى أحيان أخري كحالة استثمار موارد جديدة غير معروفة وقد تقرر فعلا مبدأ الاعفاء المؤقت فى التشريع المصرى الحالى بالنسبة للمهن الحرة حيث يعفى المحامى والطبيب والمهندس ومن إليهم مدة السنوات الخمس الأولى لمباشرة المهنة .

ومن الناحية الاجتماعية نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للتقريب بين الطبقات وقد أغفل المشرع المصرى هذه الناحية إطلاقا وليس أدل على ذلك من ضريبة التركات وما لاقته من معارضة شديدة فى مجلس الشيوخ حتى تم صدور القانون بشق الأنفس بعد مضي سنوات طويلة من تقديمه للبرلمان ويا ليتها ضريبة بمعنى الكلمة .

اننا نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للحد من الاستهلاك الترف Consomination Somptuaire واقترح لهذا الغرض ضريبة جديدة باسم « ضريبة المشتريات » Purchase Ta تفرض على السلع الكمالية فهذه الضريبة سوف ينقلها البائع إلى الشارى وهو عين المقصود .

سعد ماهر حمزة

التسليف الزراعى فى مصر

بقلم حامد حسن أبو الخير

يفرق علم الاقتصاد بين التسليف الزراعى والتسليف العقارى وذلك لوجود فرق بينهما من حيث الغاية والوسيلة بالرغم من تشابه وظيفتهما . فبينما نرى الأخير غايته نمو وإصلاح الملكيات الكبيرة (زراعية كانت أم عقارية) بواسطة قروض كبيرة تسدد على آجال طويلة تمتد أحيانا إلى ٣٠ سنة أو أكثر لذا فإنه يحتاج إلى ضمانات عقارية تؤخذ عليها اختصاصات قضائية ضمانا وتأمينا لسداد الدين .

أما الأول فهدفه أن يمد يد المساعدة للفلاح مالكا كان أم مستأجرا للأرض فيمده بالمال اللازم والذى يسدد فى فترة قصيرة لا تتجاوز خمسة عشر شهرا إلا فى الحالات النادرة ، كذلك فإنه لا يحتاج إلى الضمانات والاجراءات التى يستلزمها زميله فقد يكتفى المقرض بوعد بوفاء الدين أو رهن منقول أو توقيع سند بالدين .

حاجة الفلاح المصرى للسلف الزراعية

ازدادت حاجة الفلاح المصرى إلى القروض الزراعية منذ أن أدخلت إلى مصر الزراعات الكثيفة حتى يتسنى له تعويض الأرض عما فقدته من خواصها الطبيعية نتيجة لما تبذله من مجهود لتوالى الزراعات عليها فازدادت حاجته إلى الأسمدة (عضوية كانت أم كيمائية) والآلات الزراعية والماشية والبـــذور

المنتقاة كما أن حاجته للأسمدة ليس الغرض منها تعويض الأرض ما فقدته فحسب بل لتزيد من إنتاجها .

كل هذا يحتاج إلى مال يفتقر الفلاح إلى جزء كبير منه فللحصول عليه ليس أمامه سوى طريق واحد وهو الاستدانة .

كما أن الغاية من الاستدانة ليست فقط ما سقناه ولكنها قد تكون أكثر ضرورة وأهمية فى مواسم الجنى والحصاد وذلك لتمكين الفلاح من تخزين إنتاجه حتى يتحسن سعره الذى يكون منخفضا نظرا لكثرة المعروض . ولذا كان الفلاح المتبصر يفضل أن يقترض مبلغا بفائدة بسيطة لقضاء حاجياته مترقبا ارتفاع ثمن المحصول فيبيعه بسعر مجزى فيرتفع ربحه ويزداد دخله .

لتلك الأسباب وغيرها كان التسليف الزراعى ضروريا لمصر وسيظل ضروريا لها سواء من ناحية الفلاح الخاصة أو من ناحية المصلحة العامة لنمو ثروة البلاد .

والآن نرى لزاما علينا أن نبين من أين وكيف يحصل الفلاح على قروضه وما التطورات التى مر بها نظام التسليف الزراعى المصرى .

يظن الكثيرون أن البنوك هى التى تتولى عملية الأقراض ولكن هذا قول مردود عليه لأن البنوك التجارية لا تقرض سوى التجار أو غيرهم من الناس على أن يقدموا ضمانات شخصية ولمدة قصيرة لا تفى غالبا بحاجة الزراعة التى تحتاج إلى قروض ذات مدة أكثر استطالة .

وكما أن البنوك العقارية يصح لها أن تقدم هذه القروض على أن تكون مضمونة برهون عقارية ولكن بالنسبة للقليل الذى يحتاجه الفلاح تكون هذه السلفيات غالية نظرا لما تطلبه من مصاريف قضائية عند إنشائها وتسديد

مما يرفع معدل سعر الفائدة وكما أنها تقدم القروض لصغار الفلاحين لضعف قيمة ضمانهم أو لمستأجرى الأراضى الذين يعجزون عن تقديم الضمان .

يبدو لنا سؤال الآن عن المصدر الذى يلجأ إليه الفلاح للحصول على حاجياته من الأموال ، والجواب على هذا أن الفلاح يمكنه أن يقترض بسهولة بالنسبة لزراعتين فقط (زراعة القطن وزراعة القصب) .

تمويل زراعة القطن

سواء كان الفلاح مالكا كبيراً أو فلاحا عاديا صغيراً ، فانه عندما يعزم أن يزرع قطنا يكون فى حاجة إلى نقود لمجابهة المصاريف الزراعية اللازمة له ، قد يكون معه جزء منها وينقصه الباقى فيولى وجهه قبل من يتعامل معهم من التجار ، وغالبا مايكونون إما بيوتا لتصدير القطن أو تجاراً محليين للقطن ويرى الفلاح فيهم مصارفه المالية لأنهم يمدونه بكل ما يحتاجه على شرط أن يبيعهم محصوله المقبل .

إذن لم تكن هذه قروض بالمعنى التى تؤدى إليها كلمة قرض ولكنها ليست إلا عبارة عن مقدم ثمن شراء (Avance) نظير ارتباط ببيع وشراء المحصول المقبل ، وهذا التحويل السريع لملكية المحصول ينفى بل يقطع بانعدام كل صفة للقروض فى هذه العملية .

هكذا كان يمول الفلاح قطنه فيقبض على محصوله جزء الثمن مقدما ليساعده على القيام بمصاريف الزراعة ولكن هذا الجزء كان يتلى بأجزاء أخرى نتيجة للمصاريف الطارئة ، وحاجة الفلاح للصرف ، فكانت تغطى ثمن المحصول .

وقبل أن أنتقـل إلى نقطة أخرى أرى لزاما على أن أناقش أهم شروط العقد الذى يعقد بين الزراع والتاجر ، وهو شرط السعر الذى يتفق على أن يكون قطعه حسب تسعيرة بورصة عقود الاسكندرية إما وقت التسليم أو فى اليوم الذى يختاره البائع على أن يكون هذا اليوم واقعا فى فترة محددة لاتزيد على الشهر إلا فى النادر .

يد أن هذا الاختيار لتحديد يوم البيع وقطع السعر فيـه والذى يظهر للناس أنه فى صالح البائع ليس إلا خدعة تجارية بارعة حيث أن طمع الفلاح يوحى إليه بالانتظار يوما بعد الآخر على أمل ارتفاع السعر وغالبا ما يؤخذ على غرة بموعد استحقاق القطع وبما أن غالبيـة العقود تقريبـا تحوى نفس الشروط والمهلة فنرى فى نهاية المهلة تـكاثراً لعروض القطع مسببة الهبوط فى الأسعار وبالرغم من تـكرار هذا الحادث سنويا فقلما من تنبه له .

تمويل زراعة القصب :

أما من حيث تمويل زراعة القصب التى تمارس فى صعيد مصر فان شركة السكر هى التى تمول المحصول بمنح الزارع كل ما يحتاجه من امدادات ماليـة مقابل توقيعه لعقد يرتبط فيه بتوريد كل محصوله .

هذا بالنسبة لزراعتى القطن والقصب ولـكن مما لاشك فيـه أن الزارع المصرى يمارس زراعات أخرى فى حاجة إلى الإمدادات المالية كما أن حاجاته تتضاعف بتقدمه فحاجاته إلى الآلات الزراعية الحديثة والماشيـة تلجئـه إلى الاقتراض ، فمن أين له إذن الحصول على هذه القروض ؟

المرابون :

الجواب على هذا يسير لأننا كلنا نعلم أن بعض أغنياء قرى مصر ومستوطنيها الأجانب المحترفين التجارة فيها وخاصة اليونانيين منهم يمارسون مهنة الإقراض بجوار أعمالهم الأخرى ، ولكنهم يمارسونها بدافع العون والمساعدة أو رغبة كسب ربح معقول نظير ما يقدمونه من قروض ، وإنما يمارسونها بدافع الجشع والطمع والرغبة فى الإثراء السريع فيغالون فى تقدير أرباحهم التى تصل أحيانا إلى ٤٠ ٪ أو تزيد فهؤلاء هم المرابون الذين استغلوا حاجة أخيهم الإنسان إلى عونهم فيقدمونه له بعد أخذ صك منه يكون دائما أعلى بكثير من المبلغ المقرض تغطية لمركزهم أمام القانون الذي حدد سعر الفائدة وحرم التعامل بالربا .

ولهؤلاء المرابين طرق بارعة فى اصطياد فريستهم وانتهاز الفرصة لإيقاعه بين أنيابهم فيظهرون له حسن استعدادهم لمعاونته على الخروج من مأزقه حتى يقع بين أيديهم فيأخذون فى تقييده بأغلال صكوكهم ويحيطونه بسياج من التوقيعات التى لا نجاة له منها إلا بتسليمه ما يملك لهم فيخرج من ملكه ليعمل فيه أجيراً بعد أن جرده منه هؤلاء .

البيع بالآجال :

وهناك صورة أخرى للربا ولكنها مستترة تحت ما يسمونه البيع بالتقسيط .

فقد يفضل الفلاح أن يشترى ما يلزمه من التاجر رأسا على أن يدفع الثمن على أقساط ، ويظن بذلك أنه هرب من المرابى غير شاعر أنه وقع تحت

نوع جديد من الربا أشد خطراً من السابق إذ أن التاجر يرفع من ثمن سلعته المباعة بأجل أكثر من ٤٠ ٪ ، وهذا ما كان يظن الفلاح أنه نجا منه .

فلذا كان الفلاح إما محاطا بجشع الرابى أو طمع التاجر فهال الحكومة الأمر فتدخلت بعدة محاولات وتجارب على أمل أن تخفف من وطأة المرابين على صغار الزراع .

المحاولات الحكومية لمساعدة الزراع :

فكرت الحكومة فى أواخر القرن الماضي فى أن تمد يد المساعدة لصغار المزارعين فبدأت أول تجاربها سنة ١٨٩٤ بتوزيع ٥٥٠٠ أردب من البذرة ثم زادت الكمية فى العام الثانى إلى أن وصلت فى العام الثالث سنة ١٨٩٦ إلى ٨٤٥٠ إردبا .

غير أن المرابين لم يرتاحوا لهذه المنافسة الحكومية لهم والتى كانت من الضعف بحيث أن المرابين وفقوا إلى إحباط ذلك المشروع بإغراقهم للسوق ببذرة أقل جودة من الأولى وأرخص ثمنا ولذا اتجهت فكرة الحكومة وقتئذ لإنشاء بنك زراعى يزاحم مرابى القرى ويقدم الأموال بسعر معتدل كما اقترح أن يحل محل كل أو بعض دائنى الفلاحين .

على أن الحكومة رأت وقتئذ أن هذا المشروع لا يخلو من أخطار علاوة على ما يتطلبه من رأس مال لا يستهان به وفضلا عما ينجم عنه من أن تصبح الحكومة يوما ما دائنة للسواد الأعظم ، وهو أمر غير مرغوب من الوجهة السياسية .

فعدل مؤقتا عن إنشاء البنك إلى إجراء تجربة أخرى تقضى بتسليف صغار الفلاحين فى بعض القرى من الوجه البحرى ، وخصصت الحكومة لهذا الغرض مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد نجحت التجربة حتى جاء فى تقرير مسيو شيتى موظف المالية الذى أشرف على هذه العملية ما يفيد اقتناعه بلزوم قيام بنك للتسليف الزراعى كما أنه نصح الحكومة بعدم التوسع فى هذه العملية .

وعلى أثر مالقيه المشروع من نجاح فاوضت الحكومة المصرية البنك العقارى المصرى فى تخفيض الحد الأدنى لقروضه إلى ١٠٠ ج . م .

وما أنشىء البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ حتى انتهزت الحكومة الفرصة للقيام بإجراء تجربة أخرى فى ظروف أكثر ملاءمة وذلك باحلال البنك الاهلى محلها فى منافسة المرابين وفى مد يد المعونة للفلاحين واتفق على أن يكون سعر الفائدة ٩ ٪ .

ولكى تشجعه الحكومة على القيام بهذه العملية كلفت الصيارفة بتحصيل أقساطه مع الأموال الأميرية وفى سنة ١٨٩٨ بدىء بإجراء التجربة فأقرض البنك الأهلي ١٨٥٠ مزارعا من ناحية بلبيس مبلغ ٤٨٧٠ ج . م أى أن متوسط القرض ٣٫٠٨٢ ج . م ، وقد سدد كله فى ميعاده كما جاء فى تقرير مستر بالمر محافظ البنك الأهلى وقتئذ إذ قال « إن النتيجة كانت وافية بالغرض وقد استرد صيارف الحكومة ما كان مستحقا للبنك فى تلك السنة . »

وإلى جانب هذه القروض قصيرة الأجل عقد البنك ٨٧٠ قرضا طويلة الأجل تسدد على خمس سنوات ، وقد بلغت قيمتها ٢٦٧٢٠ ج . م وقد استفاد منها بعض الزراع فى سداد قروض كانت مقرضة لهم بأسعار فاحشة .

وقد توسعوا بعد ذلك فى هذه العملية حتى شملت الوجه البحرى كافة ، وكانت حركة التسديد مشجعة على استمرار البنك الأهلى فى هذه العملية ، إلا أنه لم يكن مستعداً لأن يذهب إلى مدى أوسع مما ذهب إليه باعتبار أن هذ العمل يخالف طبيعة أعماله التجارية ، وهو من شؤون بنوك الأراضى .

ولكن ليس معنى هذا أن البنك الأهلى نفض يده من عملية رابحة كهذه ، بل ساهم مع جماعة « سيرارنست كاسل » من كبار مؤسيه فى إنشاء مؤسسة للقيام بهذا الغرض ، شجعتها الحكومة بأن ضمنت أرباحا لأسهمها بمقدار ٣ ٪ من قيمتها .

البنك الزراعى المصرى :

فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ صدر مرسوم خديوى بإنشاء شركة مساهمة باسم « البنك الزراعى المصرى » الغرض من إنشائها إيجاد مؤسسة لتقديم القروض للمزارعين .

ونص نظام هذه الشركة الجديدة التى عرفت باسم البنك الزراعي المصرى على منح قروض زراعية قسمها إلى قسمين الأول قصير الأجل لا تتجاوز قيمتها ثلاثة أمثال الضريبة وتسدد فى مدة لا تتعدى ١٥ شهراً والثانى طويل الأجل يسدد على خمس سنوات وتبلغ قيمة القرض ٢٠ مثلا للضريبة .

ونظرا للظروف التى قام فيها البنك وحاجة الفلاح إليه رغبة فى التخلص من نير المرابين فقد نجح نجاحا عظيما جعل القائمين على أمره يقررون زيادة رأس

ماله وقد وافقت الحكومة على هذه الزيادة بشرط أن يخفض البنك سعر الفائدة إلى ٨ فى المائة .

وقد تدرجت قيمة السلف التى أقرضها هذا البنك منذ إنشائه سنة ١٩٠٢ من مبلغ ٢٠٨٠٠٠ ج . م . إلى مبلغ ٨ ملايين سنة ١٩٠٧ موزعة على ٢١٢٩٨١ سلفة .

وبالرغم من نجاح تلك المؤسسة فى التسليف الزراعى إلا أن لظروف عديدة كصعوبة الإجراءات أو بعد فروعه عن بعض القرى أو الدعاية التى شنها المرابون عليه كنا نرى عدداً لا يستهان به من الزراع يلجىء إلى المرابين .

التشريعات الحكومية لحماية الفلاح :

ولذا رأت الحكومة نفسها مضطرة إلى الضرب على أيدى المرابين بقوة القانون فأصدرت فى عام ١٩١٢ قانونا يحدد حد أعلى لسعر الفائدة إذ جعله ٩ فى المائة ثم عدلته بعد ذلك إلى ٨ ٪ وقد وقد عدله القانون المدنى الأخير إلى ٧ ٪ ،

كما أنها أصدرت قانونا ينص على معاقبة المعتادين علي الإقراض بالربا بالغرامة والحبس .

وبما أن التخلص من نصوص هذين القانونين كان ميسورا فما كان على المقرض إلا أن يحرر وثيقة دينه بمبلغ أكبر من المبلغ المقرض هربا من ذكر الفائدة وكما أن حاجة الفلاح كانت تلزمه بالسكوت عما يقترفه معه المرابى لهذا أصبح القانونان المذكوران معطلين عن التنفيذ اللهم إلا فى الحالات النادرة .

يتبين لنا مما تقدم أن القانونين المذكورين لم يؤديا إلى أى إصلاح كما أن الحاجة كانت تدفع الفلاح إلى الإقتراض دون تبصر لإمكانيته للسداد سواء كان اقتراضه من المرابين أو من البنك الزراعى ولذا كان جزء كبير يتأخر فى السداد

مما يلجىء الدائنين إلى اتخاذ الإجراءات ضده ونزع ملكيته .

وقد فزع أولوا الأمر لما سيصير إليه حال صغار المزارعين وتحولهم من ملاك إلى أجراء فرأوا حماية لهذه الحالة أن يسنوا قانونا يحمى الملكيات الصغيرة فسنوا القانون المعروف بقانون الخمسة أفدنة .

قانون الخمسة أفدنة :

سنت الحكومة هذا القانون فى عام ١٩١٣ ويقضى بعدم جوازا الحجز على أملاك المزارع الذى يمتلك خمسة أفدنة فما دون ذلك .

وقد يظن أن هذا القانون أدي مهمته أو كان فيه العلاج الشافى لهذه المشكلة التى سن من أجلها . ولكن لم يحدث شىء من هذا على الإطلاق بل أنى أعلن غير متحرج أن ضرره كان أكثر من نفعه للأسباب الآتية .

١ — لقد حرم هذا القانون الفلاح الصغير من استئجار بعض أراضى التفاتيش (لأنه كان يرهن أرضه ضمانا لسداد الإيجار) فلما أنشىء هذا القانون أصبح غير قادر علي تقديم الضمان .

٢ — حرمه من القروض الملائمة السعر الممنوحة له من البنك الزراعى الذى أوقف التسليف لصغار الزراع لضعف ضمان التحصيل .

٣ — أضاف إلى المساحات الموقوفة والتى لا يجوز عليها الحجز مساحات أخرى فساعد على تعطيل عجلة التقدم للبلاد .

أغلقت إذن أبواب الاقتراض المشروعة بسبب هذا القانون فى وجه الفلاح الذى لجىء من جديد إلى المرابين الذين وسعت حيلهم من التخلص من نصوص

هذا القانون فاخذوا فى إقراضه وبدلا من تحرير وثيقة بالدين كان يبيعهم الفلاح أرضه بيعا وفائيا ليستردها بعد إعادته للثمن .

ولما كان القانون قد وضع على قدم المساوة جميع الأراضى دون التمييز بينها مما جعل الفلاح يوسع ملكيته بشراء أراض لا قيمة لها كأراض رملية مالحة أو مستنقعات لتوسيع ملكيته للتخلص من التزام القانون المذكور .

أغلقت إذن أبواب الإقتراض القانونى فى وجه الفلاح بحجة حمايته وإضيفت إلى مشكلاته مشكلة أخرى وغبنته أكثر مما كان فمن أين له بالأموال ؟ التي تساعده على القيام بمشروعاته ؟ الجواب على هذا كان جاهزا تصديقا لحكمة المثل القائل (يدبر قبل أن يبلى) .

الجمعيات التعاونية

فكان قد قيض الله لمصر من كبار المصلحين من فطن إلى الفوائد العظيمة التى يجنيها الوطن من إدخال نظام التعاون بها ذلك النظام الذى يبعث فى النفوس روح الاتحاد والتضافر والغيرة على مصلحه الجماعة وإنارة بصائر أعضائه بارشادهم إلى حقوقهم فضلا عما يقدمه لهم من خدمات كاقراضهم بفائدة مناسبة وبيع الأسمدة أو البذور أو الآلات بأسعار آجلة معقولة .

وجدير بنا أن نحنى الرأس هنا إجلالا لرجلين كان لهما الفضل فى إدخال هذا النظام إلى مصر وهما عمر بك لطفى الذى لقب بحق زعيم التعاون فى مصر والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيس الجمعية الزراعية فقد رعيا هذا النظام إلى أن اهتمت به الحكومة فاستدعت من فرنسا المسيو ربيه (مفتش عام التسليف الزراعى التعاونى بوزارة الزراعة الفرنسية) وقد قدم تقريرا عن مهمته فى ١٥ مارس سنة ١٩١٢ قدم على أثره مشروع قانون

الجمعيات التعاونيـة للجمعية التشريعية التى وافقت عليه بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات ولـكن لم يعمل بهذا القانون نظرا للظروف الدولية حينذاك .

ولما وضعت الحرب أوزارها وسرت فى البلاد روح الاستقلال والحرية فى كل الشئون وفى مقدمتها الشئون الاقتصادية اتجهت الأنظار من جديد إلى نشر النظام التعاونى ووضع قانون يتفق مع نهضة الشعب وذلك لاشتمال القانون القديم على عدة قيود أهمها جعل سلطة كبيرة للحكومة فى تأليف الجمعيات التعاونية ومراقبتها خشية من أن تصبح مراكز سياسية تناوئها .

فعهد بوضع القانون إلى المجلس الاقتصادى المنشىء فى ذلك الحين فقدم القانون للحكومة وصادقت عليه فى يوليه سنة ١٩٢٣ .

ولما بعثت الحياة النيابية فى مصر رؤى أن يكون القانون مسايرا لروح ذلك العصر ولاسيما بعد أن تبين أن القانون التى أصدرته فى حاجة إلى تعديل فعهد بذلك إلى لجنة مكونة من بعض الشيوخ والنواب ومديرى البنوك والموظفين الفنيين وتم وضع هذا القانون وإصداره فى سنة ١٩٢٧ ويعرف بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ وقدعدل أخيرا هذا القانون فى ١٩٤٤ بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ .

ومنذ بداية إنشاء هـذه الجمعيات التعاونية كان تقوم بوظيفة الاقراض الزراعى بجوار البنك الزراعى الذى كف عن إقراض صغار الزراعين من وقت صدور قانون الخمسة أفدنة .

وقد انتشرت هذه الجمعيات حتى بلغ عددها بـ ٧٠٣ جمعية فى سنة ١٩٣٥ مجموع رأس مالها ١٩٨٠٠٠ جنيه مصرى .

ونتساءل هنا هل حققت الجمعيات التعاونية مطالب أعضائها وكفتهم ذل

السؤال . الجواب بالنفى لأن رأس المال الذى بلغته سنة ١٩٣٥ يظهر لنا جليا ضعفها لإجابة طلباتهم وكيف إذن يحصل الفلاح على الأموال وخاصة أن هذه الفترة مرت بها أزمات ؟ الرد على هذا هو ما قدمته الحكومة المصرية من مساعدات كما سبق أن فعلت فى سنة ١٨٩٨ فاتفقت فى سنة ١٩٢٠ مع البنك الأهلى أن يقدم للملاك الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل قروضا للقيام بنفقات الزراعة بشروط أهمها ما يأتى :

١ — أن تكون القروض بضمانة إمضاء المقرض وفى مناطق زراعة القطن بشرط ألا يتعدى مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة .

٢ — أن يكون سعر الفائدة ٩٪

٣ — حدد مجموع القروض التى تمنح تطبيقا لهذا النظام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه

٤ — ان السلف تعطى لحساب الحكومة وتسترد فى حالة عدم السداد بطريق الحجز الإدارى طبقا لديكريتو ١٥ يونيه ١٩١٥ .

٥ — أن تقوم الحكومة بسداد المبلغ المقرض الذى لم يسدد مع فوائده فى ميعاد غايته ١٥ سبتمبر .

وفى اكتوبر سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعى على أن يقدم لملاك الأراضى المزروعة قطنا سلفا بشروط جديدة أهمها :

أولا : أن تمنح سلف للزراع الذين يملكون لغاية خمسين فدان بضمان الإمضاء على ألا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة .

ثانيا : خفض سعر الفائدة إلى ٦ بالمائة .

ثالثا : ألا تتجاوز مدة السلفة سنة .

رابعا : أن تسدد الحكومة المتأخرات للبنك بعد شهر من استحقاقها .

وفى سنة ١٩٢٣ اتفق مع البنك الأهلى على أن يقرض المزارعين على ما يودعونه من أقطانهم فى شون البنك .

وفى سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ رأت الحكومة أن تفتح اعتمادا قدره ٤ ملايين من الجنيهات خصصتها للتسليف فى حدود واسعة النطاق ولجأت إلى عدد من البنوك ولما ظهر بطء حركة التسليف عن طريق تلك المنشآت أقامت الحلقات والشون فى القرى وأخذت تقرض بواسطة الصيارفة تحت إشراف مدير الإقليم .

وفى سنة ١٩٢٩ فكرت الحكومة فى اجراء تجربة أخرى لمساعدة الفلاحين فأصدرت القانون رقم ٥٤ الخاص بالتسليف الزراعى وكان الغرض منه إمداد المزارعين بالبذور والأسمدة حتى لا يضطروا للاقتراض لذلك الغرض بأسعار باهظة وقد أقرضت الحكومة طبقا لهذا القانون ما يقرب من المليونين جنيه .

يتضح مما بيناه أنه حتى إنشاء البنك الزراعي فى عام ١٩٠٢ لم تكن هناك خطة مرسومة لتنظيم السلفيات الزراعية بل كانت هناك تجارب باء بعضها بالفشل والبعض الآخر لم يقم على قدميه سوى فترة قصيرة نتيجة للتشريعات العكسية أو ضعف إدارة المشروع . أما نجاح البنك الزراعى فيرجع الفضل فيه إلى ما قدمته له الحكومة من مساعدات سواء بضمان ربح الأسهم أو تكليف الصيارفة بتحصيل أقساطه وطالما كان البنك قائما بغرضه فقد شعر الفلاحون أن هناك جهة أخرى غير المرابين يمكن الالتجاء إليها بدلا من المرابين ولكن سرعان ما تحول البنك عن غرضه سواء نتيجة قانون الخمسة أفدنة أو بحجة أن السلفيات الصغيرة تحتاج إلى مصاريف أكثر مما تحققه من

ريع فتضاءلت عمليات إقراضه لصغار المزارعين فاضطر هؤلاء إلى الالتجاء من جديد للمرابين وعادت الحكومة إلى إجراء التجارب السابق الاشارة إليها فتارة تسلف على المحصول وأخرى تسلف لإعدادة وسنه تكثر فيها من توزيع البذور وأخرى يضمحل فيها اعتماد السماد وهكذا كانت سلسلة من التجارب المرتجلة بعيدة كل البعد عن تنظيم عملية التسليف الزراعى ولهذه الاعتبارات رأت الحكومة أن تنشىء مؤسسة تقوم بوظيفة الاقراض الزراعى فاتفقت مع البنوك الموجودة فى مصر على أن تشاركها فى إنشاء هذه المؤسسة . وفعلا تم الاتفاق على انشائها برأس مال قدره مليون جنيه دفعت منه الحكومة نصفه وا كتتبت فى الأسهم الباقية البنوك الآتية (البنك الأهلى ، وبنك مصر ، العقارى المصرى ، البنك الألمانى ، الكريدى ليونيه ، بنك الأراضى العثمانى ، بنك أثينا ، بنك الخصم الباريسي ، بنك الأناضول ، الإيطالى المصرى ، باركليز ، البلجيكى الدولى ، الايطالى التجاري ، شركة (ليبون وشركاه) موصيرى وشركاه والبنك العقاري الشرقى ، وصندوق الرهنيات المصرى ، يونيان بنك) ، وقد غطى بذلك رأس المال كله

وقد قامت هذه الشركة تحت اسم بنك التسليف الزراعي واهم أغراضها حسب ما جاء فى مرسوم إنشائها هو التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتية :

أولا عمليات لاجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهرا بضمان حق الامتياز .

(ا) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار ملاك الأراضى الزراعية لنفقات الزراعة والحصاد .

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية السالفة الذكر ولصغار المزارعين

(ج) بيع الأسمدة والبذور لاجل لجميع المزارعين على السواء .

ثانيا : عمليات لمدة لاتجاوز عشر سنين .

(ا) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية.

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضى الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها للمساعدة على تكوينها وانتشارها

ثالثا : عمليات لمدة لا تتجاوز ٢٠ سنة

تقديم سلفيات لاستغلال واصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها أعمال الرى والصرف .

رابعاً : تمويل المنشئات التى تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشئات وانتشارها .

وقد قدمت هذه المؤسسة خدمات جليلة للبلاد وخاصة فى ظروف الحرب الأخيرة اذ يرجع إليها الفضل فى تنظيم تموين البلاد بالأسمدة طيلة مدة الحرب مما جعلنا نحتفظ بقوة انتاجنا الزراعى.

بنك التسليف الزراعى والتعاونى :

ولما كانت ظروف المجتمع تغيرت بعد الحرب وانتشرت روح التعاون بين الناس وساد الوئام بعد الخصام عدلت الحكومة تسمية البنك بمرسوم صدر فى ٦ يناير سنة ١٩٤٩ إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى كما أنها زادت رأس ماله بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ إذ اكتتبت بموجب هذا القانون بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

وبهذا يمكننا أن نعلن أن التسليف الزراعى فى مصر قد تقدم بالرغم من حداثة عهده وذلك لاستفادتها من جميع التجارب التى أجريت فى البلاد الأخرى واختيار الأصلح لمصر مع ملاءمتها لحاجات البلاد الخاصة مما جعله يقدم للوطن خدمات ساعدت على تقدم الزراعة المصرية وزادت فى ثروة البلاد .

حامد حسن ابو الخير

ماذا تعرف عن العالم العربى

بقلم حميد جرىء السامر

(أولا) الحياة السياسية للبلاد العربية

العراق :

تأسست الدولة العراقية سنة ١٩٣١ متخذة النظام الملكى الدستورى تحت حكم جلالة الملك فيصل الأول وقد توفى فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتولى العرش بعده ابنه جلالة الملك غازي الأول الذى وافته المنية فى ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ وقد ولى الحكم من بعده ابنه فيصل الثانى بوصاية الأمير عبد الإله .

وتتكون العراق إداريا من أربعة عشر لواءاً (مديرية) وهى من الجنوب إلى الشمال (البصرة ، العمارة ، الكويت ، المنتفك ، الديوانية ، الحلة ، كربلاء ، الدليم ، بغداد ، ديالى ، كركوك ، السليمانية ، أربيل ، الموصل) .

ويقوم بإدارة اللواء متصرف (مدير) أو محافظ وينقسم اللواء إلى أقضية ويديرها قائم مقام ، وتنقسم الأقضية إلى نواحى يديرها مدير الناحية والنواحى تنقسم إلى قرى ويديرها مختار القرية أو العمدة .

السلطة التشريعية :

وهي منوطة بالبرلمان ويتكون من مجلسى النواب والأعيان ويحتوى الأول على ١٣٠ نائبا والنائب يمثل ٢٠٠٠٠ نسمة والانتخاب على درجتين وأما الثانى فيعين أعضاؤه تعيينا من قبل الملك أو من يقوم مقامه .

السلطة التنفيذية :

وتتكون من الوزراء والوكلاء وهناك أحد عشر وزيرا (الرئاسة ، المالية ، الداخلية ، المعارف ، المواصلات ، والأشغال ، الشئون الاجتماعية ، الدفاع ، العدل ، الاقتصاد ، التموين ، الخارجية) .

سوريا :

سوريا دولة جمهورية نيابية مستقلة استقلالا تاما منذ جلاء آخر جندي أجنبي عن الأرض السورية فى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٥ ، ويرجع تأسيس الدولة السورية بشكلها الحالى إلى سنة ١٩٢٢ عند ما أعلن الانتداب على سوريا .

السلطة التنفيذية (١) :

يمارسها رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب ، و يعاونه مجلس الوزراء مؤلف من سبع وزراء كما نص فى دستور سنة ١٩٤٧ ويمكن انتخابهم من غير النواب ، ثم عدل هذا النص ولم يعد للعدد قيد .

السلطة التشريعية (٢) :

منوطة بمجلس نيابى واحد ينتخب لمدة أربع سنوات على درجة واحدة فقد كان على درجتين ثم عدل ، حق الانتخاب يمارسه كل سورى بلغ العشرين من عمره غير محروم من الحقوق المدنية .

---

(١) و (٢) لم يصدر بعد الدستور السورى الجديد .

وسوريا من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظات تسع ،وكل محافظة مقسمة إلى أقضية والأقضية إلى نواحى والنواحى إلى قرى .

والمحافظات السورية هى : محافظة دمشق الممتازة وحوران ومركزها درعا ، جبل الدروز ومركزها السويداء ، حمص ومركزها حمص ، حما ومركزها حما ، حلب ومركزها حلب ، العلويين ومركزها اللاذقية، الفرات ومركزها دير الزور ، الجزيرة ومركزها الحسكة .

ويقوم بادارة المحافظات محافظ (مدير) والأقضية قائم مقام والنواحي مدير الناحية والقرى مختار أو العمدة .

لبنان :

لبنان جمهورية نيابية مستقلة استقلالا تاما منذ جلاء آخر جندى أجنبى عن البلاد فى شهر يوليو سنة ١٩٤٥ ويرجع تأسيس الدولة اللبنانية بشكلها الحالى إلى سنة ١٧٢٥ عند إعلان الانتداب على البلاد .

السلطة التنفيذية

يمارسها رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخورى الذى ينتخب لمدة ست سنوات وقد أعيد انتخابه يعاونه مجلس وزراء .

السلطة التشريعية

منوطة بمجلس النواب المنتخب على درجة واحدة لمدة أربع سنوات .

ولبنان من الناحية الإدارية مقسمة إلى خمس محافظات وهى لبنان الشمالى

ومركزه طرابلس ، لبنان الجنوبى ومركزه صيدا ، والبقاع ومركزه زحلة ، ومحافظة بيروت ومركزها بيروت .

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية مملكة مستقلة استقلالا تاما تحت حكم جلالة الملك عبد العزيز آل سعود الذى أعلن توحيد الممالك الخاضعة لجلالته باسم المملكة العربية السعودية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢ .

التقسيمات الادارية :

تنقسم إدارة البلاد إلى ثلاث مقاطعات : مقاطعة نجد (الرياض وتوابعها) ويشرف عليها ديوان حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير سعود ، مقاطعة الحجاز وعسير ويشرف عليها ديوان النائب العام حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل ، مقاطعة الحسا ويشرف عليها سمو الأمير سعود بن جلوى .

ويشرف حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود على جميع هذه المقاطعات ومنه يستمد كل من المشرفين الأوامر ولا تسن القوانين إلا بعد دراستها فى مجلس الشورى ومن ثم تصدر بها مراسيم ملكية . والأحكام تكون دوما منطبقة على كتاب الله وسنة الرسول . وكل مقاطعة تنقسم إلى عدة امارات يعين بها أمير من قبل جلالة الملك وفى كل أمارة مجلس إدارى منتخب من الشعب للنظر فى أمور الناس واقتراح المشروعات الخاصة بكل بلد . وترفع قرارات المجلس الإدارى إلى النيابة للتصديق عليها أو لإحالتها إلى الجهات المختصة وقد تأسس سنة ١٩٣١ فى الحجاز مجلس الوكلاء برئاسة الأمير فيصل

النائب العام لجلالة والده فى الحجاز مؤلف من تسعة أعضاء للنظر فى كل ما يحال عليه من الأمور والموضوعات والأعمال .

وفى سنة ١٩٣٥ شكل مجلس الشورى وعدد أعضائه ستة عشر عضوا برئاسة الأمير فيصل واختصاصه النظر فى كل ما يهم المملكة والمحاكم الشرعية والبلديات والتعليم ، والاقتصاد ، وميزانية الدولة ، ونظام الانتخاب علي درجتين فى كل المجالس والهيئات .

الكويت :

الكويت قطر عربى صغير يقدر عدد سكانه بمائتى ألف نسمة ، وتقع على الخليج الفارسى يعيش أهلها علي التجارة والملاحة والبترول و يحكمها أمير عربى من عائلة الصباح وهى تحت الحماية الإنكليزية . تتصل بالعرب اتصالا مباشرا وتستعين بالدول العربية لأداء المهمات التى لا يقدر الكويتيون على أدائها ، وهناك أكثر من ٥٠ مصريا بين أساتذة وأطباء .

مستعمرة عدن وسلطنات لحج والنواحى التسع المحمية :

عدن قسم من اليمن وهى مستعمرة إنكليزية كانت منذ ٨٥ سنة فى حوزة سلطان لحج وقبلها فى حكم اليمن وقد دخلها الإنكليز سنة ١٨٣٩ واضطروا سلطان لحج إلى تركها .

النواحى التسع المحمية ويحكمها اليوم تسعة سلاطين (ما عدا سلطان لحج) يتقاضى كل منهم مرتبا من الحكومة الإنكليزية ومثلهم سلطان لحج ويختلف عنهم بزيادة المرتب .

حضرموت :

تقع على ساحل بحر العرب شرق عدن وتسمى الأحقاف ولانكلترا حق الإشراف على هـذه البلاد بواسطة سلطانها ويسمى سلطان المكلا نسبة إلى مدينة المكلا أكبر مدنها .

عمان :

سلطنة عربية فى الجنوب الشرقى لجزيرة العرب وأهم مدنها مسقط وتدار بإشراف انكلترا .

البحرين :

عدة جزر على خليج البصرة قرب ساحل الحسا أهمها المنامه والمحرق والبديع ويحكمها أمير عربى من آل خليفة تحت إشراف انكلترا .

اليمن :

مملكة عربية مستقلة استقلالا تاما .

السلطة التنفيذية :

بيد ملكها سيف الإسلام أحمد الذى اعتلى العرش بعد ثورة اليمن الأخيرة ، أثر مقتل أبيه وقد تم ذلك بالمبايعة حسب الطريقة المتبعة هناك . جميع السلطات متركزة فى الامام ، التنفيذية والتشريعية والإدارية ، ويمارس السلطات جميعها مباشرة . والبلاد مقسمة من الناحية الإدارية إلى صنعاء وتعز والحديدة ويقوم بإدارة كل منها أحد إخوة الملك .

المملكة الأردنية الهاشمية :

مملكة عربيـة مستقلة تربطها مع بريطانيا معاهدة عقدت سنة ١٩٤٨ اعترفت فيها بريطانيا باستقلال شرق الأردن وبالملك عبد الله بن الحسين ملكا عليها .

السلطة التنفيذية :

بيد الملك يعاونه مجلس الوزراء .

السلطة التشريعية :

بيد مجلس الأمة وهو مجلس النواب ومجلس الأعيان ـ والأول ينتخب على درجة واحدة أما الثانى فيعين تعيينا .

وشرق الأردن من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظة عمان وخمسة ألوية أخرى هى : أربد وجرش والبلقاء والسلط .

(ثانيا) : بيانات عن الزراعة فى الشرق العربى

عدد السكان فى الشرق العربى وعدد المقيمين فى الريف

(١٩٤٣ — ١٩٤٤)

البلد		عدد السكان	أهل الريف منهم
مصر	(١٩٤٣)	١٧ر٣٨٧ر٨٥٢	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
فلسطين	(١٩٤٤)	١ر١٧٣ر٠٠٠	٨٧٢ر٠٠٠
شرق الأردن	(١٩٤٣)	٤٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠
سوريا ولبنان	(١٩٤٣)	٣ر١٨٧ر٠١٢	٢ر٨٠٠ر٠٠٠
العراق	(١٩٤٤)	٤ر٥٠١ر٠٠٠	٣ر٥٠٠ر٠٠٠
		٢٧ر١٤٨ر٨٦٤	

(المساحة المزرعة ومساحة المحصول)

البلد	المساحة الكلية بالأفدنة	المساحة المزرعة	مساحة المحصول	نسبة الأرض المزرعة إلى المساحة الكلية
مصر	١٥١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٣٦٤ر٠٠٠	٨ر٤٣٧ر٠٠٠	٢ر١٣
فلسطين	٦ر٦٨٠ر٠٠٠	٢ر١٦٠ر٠٠٠	١ر٦٣٠ر٠٠٠	٣٢ر٤
شرق الأردن	٢٢ر١٠٠ر٠٠٠	١ر٢٥٠ر٠٠٠	٦٠٠ر٠٠٠	٥ر٢
سوريا ولبنان	٣٨ر٤٠٠ر٠٠٠	٥ر٨٠٠ر٠٠٠	٣ر٩٧٠ر٠٠٠	٥ر١
العراق	١١١ر٥٠٠ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠ر٨
				٦٦ر١٣

ملاحظات :

(١) مساحة المحصول فى مصر أكبر من المساحة المزرعة نظرا لاتباع نظام الزراعة الكثيفة نتيجة الرى المستديم الذى بدأ منذ عهد محمد على حتى الآن .

(٢) حوالى ثلث المساحة المزرعة يروى بالأنهار بما فى ذلك ٥ مليون فدان (مصر) ٥ر٤ مليون فدان (العراق) وحوالى نصف مليون (سوريا ولبنان)

(٣) فيما عدا مناطق الرى فإن نصف الأرض يترك بدون زراعة فى بعض مناطق العراق وهناك مايعرف باسم الزراعة المتنقلة وذلك أنه لعدم وجود نظام للصرف فيها تغطى الأرض بالأملاح فلا تصلح للزراعة ومن هنا ينتقل الفلاحون إلى جهات أخرى .

إنتاج الحبوب فى الشرق العربى

البلد	عدد أهل الريف	الإنتاج الكلى من الحبوب بالأطنان المترية	السنة
مصر	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر١٨٤ر٠٠٠	١٩٣٩
فلسطين	٨٧٨ر٤٠٠	٢٨٠ر٢٦٤	١٩٤٢
شرق الأردن	٣٠٠ر٠٠٠	١٦١ر٣٥٠	١٩٤٣
سوريا ولبنان	٢ر٧٠٠ر٠٠٠	٩٦٦ر٥٠٠	١٩٣٨
العراق	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر٣٥٠ر٠٠٠	١٩٤٢

ملاحظات على الغلات الزراعية الرئيسية

١ — إنتاج البلاد العربية من الحبوب يعادل أقل من ٢٪ من الإنتاج العالمى .

٢ — هذا الاقليم يكفى نفسه بنفسه من ناحية الحبوب والزيوت .

٣ — أهم محاصيل الاصدار هي القطن (مصر) والموالح (فلسطين) والتمر (العراق والمملكة السعودية) .

٤ — قبل الحرب :— العراق تصدر الحبوب إلى لبنان وكذلك فعلت سوريا ومصر تسد حاجة سوريا ولبنان من السكر وجزءاً من حاجة العراق وكذلك كانت مصر تصدر جزءاً من بذرة القطن إلى فلسطين . وسوريا تصدر معظم ماتنتجه من زيت الزيتون إلى العراق .

ملاحظة :—

لقد حاولنا الحصول على بيانات رقمية عن المملكة العربية السعودية ولكن لعدم تمكننا من الحصول عليها نقدم لمحة عن الزراعة فى هذا البلد .

تنقسم المملكة إلى خمسة مناطق زراعية وهى منطقة الطائف ، وادي فاطمة ، المدينة المنورة ، الاحساء ، الخرج ، ويزرع بهذه المناطق الفواكه والخضروات غير أن محاصيل الحبوب لاتكفى لسد حاجة البلاد .

وطرق الرى : هى الآبار والعيون التى تنبع من الجبال والسيول التى تتجمع من الأمطار . وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالناحية الزراعية اهتماما كبيرا وذلك فى السنوات الأخيرة .

حميد جرىء السامر

حضرموت من الناحية الاقتصادية

بقلم «س» فى كلية التجارة بجامعة فاروق الأول

يعتقد الكثير أن حضرموت قطر فقير بحجة هجرة أغلبية سكانه إلى الخارج . وهذا اعتقاد باطل بدليل قيام المدنيات والحضارات المعينية والسبائية والحميدية فى الأجزاء الجنوبية للجزيرة ، مما يقوم دليلا على حيوية هذه البلاد من الناحية الاقتصادية إذ لا يجوز عقلا قيام مثل هذه المدنيات دون أن يكون لها سند من العوامل الاقتصادية تقوم عليها أركانها .

الجغرافية الزراعية

تقع حضر موت على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية وحدودها البحر العربى فى الجنوب وصحراء الربع الخالى فى الشمال وبلاد عمان فى الشرق واليمن ومحمية عدن فى الغرب وسطحها سلسلة من الجبال تمتد من الجنوب إلى الشمال الشرقى وتلتقى بسلسلة أخرى تتفرع من هضبة اليمن متجهة نحو الشمال الشرقى أيضا ثم تنحدر هذه السلاسل نحو الجنوب الشرقى وارتفاعها يقل تدريجيا كلما اتجهت نحو الجنوب الشرقى ولذلك نجد مياه الأمطار تسير فى اتجاه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وتتجمع مياه السيول فى بطون الوديان الجنوبية الشرقية وبعضها يصب فى البحر العربى ولذلك نجد الوديان الخصبة هى تلك التى تقع فى الجنوب الشرقى من حضرموت مثل وادى حضر موت الذى تقوم فيه أكبر المدن وتنتشر على جوانبه حقول النخل والمزارع .

ويروى الفلاح أرضه بالمياه التى ترفع من الآبار بواسطة البقر والحمير والجمال وهى طريقة عقيمة لأنها تسبب هلاك المواشى وتنهك قواها فضلا عن أنها لا ترفع كمية وافرة من المياه . وأرض الوديان على العموم خصبة ومشبعة بأملاح

معدنية مذابة من سفوح الجبال في بطون مياه الأمطار ، وكان قدماء الحضرميين قد أنشأوا سدوداً لحجز مياه الأمطار كسد مأرب الشهير . ونظرية السدود هذه بسيطة إذ يساعد على إنشائها التكوين الجبلي لحضرموت . وفي بعض الجهات عيون تتفجر منها المياه المعدنية ويستغلها سكان هذه المناطق في ارواء أرضهم ولكنه استغلال ضئيل كما في غيل باوزير حيث يزرع الأهالي الغلال والتبغ (الحمى) المشهور وبعض الفواكه كالموز والمنجو . وفي أقصى الحدود الغربية لحضرموت يوجد نهر دائم الجريان في واد حجر اسمه نهر ميفع طوله ٢٠٠ ميل ويصب في البحر العربي غير أن سكان هذا الوادي من البادية الذين لا يميلون للاستقرار وحياة الحرث والزرع ، وأرض هذا الوادي خصبة جيدة .

الثروة المعدنية

لم تدرس حضرموت دراسة جيولوجية دقيقة وقد قامت عدة بعثات بريطانية خلال السنين العشر الأخيرة بدراسة بعض المناطق من الناحية الجيولوجية غير أن أبحاثها بقيت في طي الكتمان ولم تنشر بعد . وقد قام الأستاذ ليتلل مدرس علم الجيولوجيا بجامعة فؤاد بزيارة قصيرة للساحل الجنوبي لحضرموت سنة ١٩١٩ وقرر أنه توجد عروق للذهب والفحم والنحاس في الجبال الساحلية وذكر جون فيلبي في كتابه Sheaba's Daughter وجود مناجم لأملاح الصوديوم — ملح الطعام — وأملاح الفوسفات في مدينة شبوة التي كانت عاصمة الدولة المعينية وقد اكتشف جون فيلبي وفريا ستارك Frya stark هذه المدينة ويوجد بها حوالى ٦٠ معبداً أثرياً لاتزال بقاياها قائمة إلى الآن . واكتشفت بعثة انجليزية أخيراً منابع بترول في شبوه وقام من أجلها خلاف بين بريطانيا وإمام اليمن كل يدعى أنها داخلة في منطقة نفوذه . والحقيقة التي لا غبار عليها

أن شبوة بلد حضرمى من قديم الزمان بدليـل ان أفراد قبائل شبوة الحاليين يمتون إلى قبائل حضر موت بصلة فى النسب والعادات والتقاليد ومنهم قبيلة آل بريك .

التجارة

تتميز التجارة فى حضرموت في العهود القديمة بظاهرتين وهما طرق القوافل وتجارة البخور . فقد كانت بضائع الهند أول مرحلة لها إلى الشام موانى حضرموت وكذلك لقرب حضرموت من قارة الهند . فـكانت القوافل تقوم فى فترات متوالية من حضر موت إلى اليمن فالحجاز ثم إلى الشام. وأما تجارة البخور فقد كانت موردا اقتصاديا سخيا لحضر موت فـكانت تمون بها بلاد الشام والهند ومعابد بابل بالعراق وذكرت مس فريا ستارك فى كتابها The Southern Gates of Arabia أرقاما احصائية لصادرات البخور من حضرموت إلى بابل .

السكان وهجرتهم

لم يقم احصاء رسمى لسكان حضرموت ولـكنهم يبلغون على وجه التقريب ٥٠٠ ألف نسمة بما فيهم المهاجرون . وقد اعتاد الحضرميون الهجرة من بلادهم منذ العصور التاريخية فقبائل كنده فى نجد وغيرها فى الحجاز كانت تقطن الأجزاء الجنوبيـة للجزيرة وذكر امرىء القيس فى شعره مدينتين بحضرموت كانتا زاهيتين بالشعراء والسمار :

كأنى لم أسمر بدمون مرة ولم أشهد الغارات يوما بعندل

ومدينة دمون هذه ذكرتها فريا ستارك بأنها تقع فى الشمال من حضرموت

وكذلك عندل. وتمتاز مدن حضرموت بطابعها الهندسى الحميرى هكذا وصفها فاندن مولن الوزير المفوض لهولنده بجدة فى كتابه Hadramaut . ونشطت الهجرة فى عصر الاسلام وازدادت نشاطا فى القرن التاسع عشر فغزا أبناء حضرموت شرقى أفريقيا والحبشة واريتريا واليمن والحجاز واتسع نطاق هجرتهم إلى جزائر الهند الشرقية والهند ويرجع إليهم الفضل فى دخول الاسلام بجزائر أندونيسيا أو على الأقل في توطيد أركانه بتلك الجزائر. ويمتاز الحضرميون بنشاطهم التجارى وهم يسيطرون على الأسواق التجارية فى الحجاز والحبشة وجزائر أندونيسيا. وهم يتصفون بالأمانة وحسن المعاملة وعفة النفس والجلد غير أنه يغلب عليهم الجمود الفكرى وغلوهم فى المحافظة على التقاليد .

الحالة السياسية :

كانت حضرموت منذ القرن الثامن عشر تخضع لقبائل يافع والكثير وكان بين هاتين القبيلتين عداء مستحكم قديم من جرائه طوت الحروب بينهما عددا من النفوس . وقد أنشأت قبيلة يافع حكومة على الساحل عاصمتها المكلا وهى الدولة القعيطية أما دولة الكثير وهى الكثيرية فكانت أقدم من الدولة القعيطية بقرون ولم يبق لها الآن من النفوذ إلا القليل فى وادى حضرموت وعاصمتها سيون فى الداخل . وكان نفوذ سلاطين هاتين الدولتين إلى عهد قريب لا يتعدى أسوار المدن أما الضواحى والوديان والجبال فكانت مسرحا للقتل والنهب بين أفراد القبائل من حملة السلاح . وكانت بريطانيا فى عدن لا تفكر إن تدخل حضرموت فى منطقة نفوذها كما فعلت بالمناطق الغربية من عدن كلحج وشقرة وأبين وذلك لبعد حضرموت عن عدن ولم تر فى تلك الفوضي بحضرموت ما يهدد سلامة حصنها عدن أو يؤثر علي مواصلاتها المرتبطة بها .

غير أنه قبيل الحرب العالمية الثانية قامت إيطاليا بمناورة سياسية تستهدف الوصول إلى المحيط الهندى بانشاء ميناء حربى فبادرت بريطانيا إلى عقد معاهدة بينها وبين سلاطين حضرموت وضعت بمقتضاها البلاد تحت الحماية البريطانية مباشرة وعينت مراقبا سياسيا فى المكلا هو المستر انجرامس واستطاع أن يقضى على أيدى الفساد والعبث بالأمن فى فترة قصيرة وذلك لما قام به من أعمال العنف والارهاب وضرب القبائل الثائرة بالقنابل من الطائرات .

غير أنه على الرغم من نجاح موظفى بريطانيا فى الأعمال الارهابية واستقرار الأمن فانهم لم ينجحوا فى مشروعاتهم الاقتصادية لتنمية حالة البلاد ورفاهيتها كانشاء السدود واقراض الفلاحين وإنشاء خطوط للمواصلات بين مدن الساحل والمدن الداخلية وذلك لسوء الادارة المشرفة على المرافق وجهل رجالها بالشئون الادارية الصحيحة .

وأخيرا حاول الانجليز انقاذ المحاولة بإنشاء اتحاد بين الدولتين Federation غير أن هذا المشروع فشل لعدم توفر العناصر العملية فيه والتمهيدات الأولية لربط الدولتين بعلاقة اقتصادية تتبادل فيها المنافع الاقتصادية على قدم المساواة ، ومحاولة إزالة الضغائن القديمة بينها والكامنة فى نفوس أفراد كل منهما .

وقد ظهر أخيرا أيضا بعد فشل هذا المشروع مشروع آخر أكثر تعميما من الأول وذلك هو انشاء اتحاد عام يشمل المحميات الجنوبية كلها وقد تزعم هذا المشروع سلطان لحج ولا نظن أن مثل هذا الاتحاد يمكن تحقيقه لعدم قيام أى علاقة بين المحميات فيما بينها سواء كان من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

مشكلة فلسطين من واقع الوثائق الرسمية

بقلم تحسين محمد بشير

تصريح بلفور :

فى ١٩١٤ كانت فلسطين ولاية عثمانية ثم نشبت الحرب العظمى ، وانضمت تركيا إلى ألمانيا ثم استولت الجيوش البريطانيـة على فلسـطين . وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ أرسل وزير الخارجية البريطانى خطابا إلى اللورد روتشيلد ضمنه التصريح المشهور باسم تصريح بلفور الذى ينص على أن الحـكومة البريطانية تنظر بعين العطف والارتياح إلى المشروع الذي يراد به أن ينشأ فى فلسطين وطن قومى لليهود ، وأنها ستبذل كل ما فى مقدورها لتحقيق هذه المهمة ، على أن يكون مفهوما بوضوح ألا ينتج عن ذلك إجحاف بالمصالح المدنية والدينية للسكان غير اليهود فى فلسطين ، ولا بالحقوق السياسية التى يتمتع بها اليهود فى غير فلسطين .

وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب على فلسطين ، والذى أشير فيه إلى التصريح السالف الذكر وبذلك اتخذ التصريح الصبغة الدولية .

وقد أثار ذلك التصريح الـكثير من التعليقات وقال وايزمن « إن هدفنا

هو تكوين دولة صهيونية وذلك لا يتم إلا خطوات أولها وضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا تسهل الهجرة»، ورأى فيه العرب خيانة لقضيتهم وتعارضاً مع الوعود السابقة التى بذلها الحلفاء لهم .

الانتداب البريطانى :

وقام الانتداب البريطانى بتحقيق السياسة التى أشار بها صك الانتداب ، وقام اليهود ممثلين فى الوكالة اليهودية بتشجيع الهجرة إلى فلسطين وتوطيد مركزهم فى البلاد ، وقام العرب ببذل المجهودات المتتالية لتحقيق عروبة فلسطين ومنع الهجرة، ويلاحظ أن جهود العرب فى تلك الفترة كانت موجهة إلى الإنجليز .

وكان من الطبيعى أن ينشأ الاحتكاك بين القوى الثلاث المتنازعة وهى العرب واليهود والإنجليز واتسمت تلك الفترة التى امتدت حتى قيام الحرب العالمية الثانية بلجان التحقيق والبحث نجمل أمرها فيما يلى :—

(١) لجنة شو The Shaw Commission

أرسلت هذه اللجنة نتيجة للاضطرابات حول حائط المبكى وأصدرت تقريرها في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ وأوصت الحكومة الإنجليزية بتقرير سياسة واضحة ، وخاصة فيما يتعلق بالأراضى والهجرة .

(٢) لجنة سمبسون Simpson

وصدر تقرير المهندس سير جون سمبسون فى أغسطس سنة ١٩٣٠ مشيراً

إلى ظاهرة البطالة ، وعـدم كفاية الأراضى لمهاجرين جدد وأوصى بإيجاد عمل للمتعطلين وتحديد الهجرة .

ثم صدر الكتاب الأبيض لعـام ١٩٣٠ فهاج اليهود لما جاء فيه من تحـديد الهجرة كعلاج لحالة البطالة فى فلسطين ، ونتج عن هياج اليهود أن أرسل الوزير الإنجليزى ماكدونالد خطابا إلى ويزمن يجعل سياسة ذلك الكتاب الأبيض لاغية ، ومن ثم أطلق العرب عليه اسم الكتاب الأسود .

ثم صدر تقرير فرانش سنة ١٩٣١ ويوصى بعدم إباحة بيع جزء من الأراضى العربية ، لأن إباحة بيع الأراضى سيجعل العرب بلا أرض .

وفى سنة ١٩٣٣ فازت النازية فى ألمانيا وقامت بسياسة اللاسامية واضطهاد اليهود مما ترتب عليه تدفق المهاجرين إلى فلسطين .

وتفاعلت عدة عوامل منها تدفق الهجرة ، وازدياد بيع الأراضى ، والازمة الاقتصادية ، فقامت الثورة العربية سنة ١٩٣٦ ويقول عنها جون [١] مارلو « إنها تختلف عن الاضطرابات السابقة بسبب اشتراك الجماهير التى تأثرت تأثراً بالغا بالضغط الاقتصادى اليهودى » .

لجنة بيل Peel سنة ١٩٣٦ :

قامت تلك اللجنـة ببحث سبب الثورة وإيجاد حل للمشـكلة ، وصدر تقريرها فى يونيو سنة ١٩٣٧ وكانت توصيتها الاساسية إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين ، وذلك بخلق دولة يهودية تمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب

(1 Rebellion in Palestine by John Marlowe.

يافا وتشمل عكا وحيفا وتل أبيب ، مع ارتباط تلك الدولة بانجلترا بمعاهدة صداقة وتحالف ، كما رأت وضع منطقة القدس وبيت لحم وممر يصل القدس بيافا ماراً باللد والرملة تحت انتداب انجليزى بواسطة عصبة الأمم ، وضم بقية أراضي فلسطين إلى شرق الأردن مع ارتباطها ببريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف .

وأوصى كذلك بإعطاء ضمانات للأقليات فى كلتا الدولتين وتبادل السكان بينهما وإعطاء العرب مساعدات مالية للقيام بمشروعات الرى . وهنا نلاحظ التشابه بين تقرير لجنة بيل وما آلت إليه الحالة فى فلسطين الآن .

وفى سبتمبر سنة ١٩٣٧ أقر مجلس عصبة الأمم خطة التقسيم وطلب إلى انجلترا عرض البيانات التفصيلية . وقامت لجنة ودهد Woodhead ببحث مشروع التقسيم ولكنها أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩٣٨ تعذر قيام مشروع ناجح للتقسيم .

الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ :

وفى ذلك الوقت بدت بوادر الحرب العالمية وأصدرت الحكومة البريطانية كتابها هذا وتقرر فيه أنها تأمل تكوين دولة مستقلة فى فلسطين فى مدى عشر سنوات يشترك فيها العرب واليهود . وأنه إذا نتج عن الهجرة اليهودية ضرر بالمركز الاقتصادي والسياسى للبلاد فلا مناص من تحديدها . وعلى ذلك اتبع الانجليز سياسة جديدة نحو الهجرة فسمح بهجرة ٧٥ ألف مهاجر خلال الخمس سنوات التالية وبعد ذلك لا يسمح بالهجرة إلا بموافقة العرب ، كما منع تحويل جزء من الأراضى إلى اليهود .

ويرى جون مارلو أن سياسة الكتاب الأبيض كانت حلا وسطا لتهدئة

الطرفين وخاصة لإضعاف المتطرفين فى كلا الجانبين .

فترة الحرب العالمية الثانية :

بقيام الحـرب وازدياد الاضطهاد لليهود فى أوربا ازدادت الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية ونشطت الصناعة اليهودية واستغل اليهود الدعاية ضد النازية فى اكتساب الرأى العام العالمى لمصلحتهم ، بينما نجد الهيئة العربية العليا التى تضم الأحزاب العربية وقد نفى أعضاؤها من البلاد واقتصر نشاط عرب فلسطين فى تلك الفترة على المقاومة السلمية وذلك بالمقالات والمؤتمرات حتى لايعوقوا مجهود الحلفاء للنصر بينما اكتسب اليهود فى فترة الحرب ميزات واضحة .

لجنة التحرى الانجلو أمريكية :

بناء على توصية من لجنة اللاجئين الدولية طلب المستر ترومان فى أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى المستر أتلى السماح لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين . ثم اتفق الانجليز والأمريكان على إرسال لجنة مشتركة لبحث مشكلة فلسطين . وفى أبريل سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة بالسماح فورا لمائة ألف مهاجر بالدخول إلى فلسطين وبقاء الانتداب الانجليزى ريثما يوضع الأمر تحت نظر هيئة الأمم مع العمل على تخفيف حدة العداء بين العرب واليهود .

جامعة الدول العربية وفلسطين :

وقعت الدول العربية فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ميثاق جامعة الدول العربية وملحقا خاصا بفلسطين ، ومن يونيو سنة ١٩٤٦ على أثر نشر مقترحات لجنة التحقيق

الانجلو — أمريكية قررت الجامعة العربية فى اجتماعها ببلودان رفض المقترحات واتخذت عدة قرارات كما قررت الدخول مع بريطانيا فى مفاوضات لإنهاء الانتداب ، واستمرت المفاوضات حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ورفض العرب مشروعا بريطانيا للتقسيم أو لإقامة دولة فيدرالية واعتزمت انجلترا عرض المشكلة على هيئة الأمم التى قررت بدورها تأليف لجنة لدراسة وتحرى المشكلة .

قرار هيئة الامم بتقسيم فلسطين :

وبناء على توصيات لجنة التحقيق الدولية أصدرت هيئة الأمم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارا بتقسيم فلسطين يتضمن انهاء الانتداب البريطانى وقيام مجلس الأمن بحفظ الأمن والسلام الدوليين فى فترة الانتقال ، والموافقة على مشروع لجنة التحقيق لتقسيم فلسطين ، والذي يتضمن إنشاء دولة يهودية وأخرى عربيـة وقيام تعاون اقتصادى بينهما مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية . وتشمل الدولة اليهودية المنطقة الساحلية من لبنان إلى جنوب يافا مع بقاء يافا عربيـة وكذلك منطقة النقب . ويلاحظ أن التقسيم أعطى العرب واليهود مساحة تـكاد تـكون متساوية إلا أن المنطقة اليهودية تمتاز بالخصب وسهولة الاتصال بالخارج .

١٥ مايو ١٩٤٨ :

على أثر اذاعة قرار التقسيم قامت الاضطرابات فى فلسطين وأعلنت جامعة الدول العربية بطلان القرار وصرحت اللجنـة الحماسيـة التى ألفها مجلس

الأمن للاشراف على فترة الانتقال بتعذر قيامها بعملها إلا إذا وضع مجلس الأمن قوة عسكرية رهن تصرفها . وصرح الإنجليز بانهاء الانتداب يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

وفى ذلك اليوم دخلت القوات العربيـة أراضي فلسطين لإعادة الأمن والسلام إلى تلك البلاد وبدأت الحرب مع اليهود ، وفى ٩ يونيو قبل الطرفان الهدنة الأولى وعين السكونت فولك برنادوت وسيطا دوليا .

مشروع برنادوت الاول لتقسيم فلسطين :

عرض برنادوت على الطرفين فى أواخر يونيو سنة ١٩٤٨ مشروع معدلا للتقسيم يتضمن :

١ — إمكان إنشاء نظام اتحادى فى فلسطين مؤلف من العرب واليهود على أن يشمل هذا الاتحاد شرق الأردن باعتبار أن أساس الانتداب البريطانى كان يشمل فلسطين وشرق الأردن معا .

٢ — يجرى تعيين الحدود باتفاق الطرفين .

٣ — ينشأ مجلس مركزى لتحقيق أغراض الاتحاد مع سيادة كل عضو على إقليمه سيادة تامة مع وضع نظام الهجرة التى يرغب بها فى منطقته ، على أنه يحق لكل عضو أن يطلب بعد سنتين من مجلس الاتحاد أن ينظر فى سياسة الهجرة التى يتبعها الطرف الآخر . وإذا لم يتفق الطرفان بعرض الأمر على المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة ويكون قراره فى هذا مبنيا على المقدرة الاقتصادية للاستيعاب .

٤ — اقترح ضم النقب أو جزء منه للمنطقة العربية فى مقابل ضم الجليل أو جزء منه للمنطقة اليهودية ، وضم القدس المنطقة العربيـة مع تمتع اليهود فيها ببلدية مستقلة .

ورفض الطرفان المقترحات ونشبت الحرب مرة أخرى وأعلنت الهدنة الثانية فى ١٥ يوليو وهدد مجلس الأمن باتخاذ العقوبات ضد الطرف المخالف . وبرغم الهدنة توالت اعتداءات اليهود وخاصة الهجوم على الجبهـة المصرية فى ١٤ أكتوبر .

مشروع برنادوت الثانى سبتمبر سنة ١٩٤٩ :

١ — إن دولة إسرائيل قائمة فى فلسطين وليس ثمت احتمال لعدم دوامها .

٢ — استبدال الهدنة المؤقتـة truce بهدنة دائمة armistice وعمل مناطق حرام بين الفريقين .

٣ — تحديد التخوم بين الدولتين باتفاق الطرفين وإشراف هيئة الأمم . وعرض المشروع اقتراحا للحدود بموجبه يضم النقب كله للعرب وكذلك اللد والرملة . ويضم الجليل للدولة اليهودية . وجعل حيفا ميناء حرا رغم بقائها فى الدولة اليهودية ، وجعل مطار اللد مطارا حرا ، وأنه من الأفضل ضم الأقاليم العربية إلى دولة شرق الأردن بدلا من خلق دولة عربيـة جديدة . وأخيرا توضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم .

٤ — تأليف لجنة توفيق لوضع حل سلمى لمشكلة فلسطين والاهتمام بمشكلة اللاجئين.

لجنة التوفيق التابعة لهيئة الأمم

١ — قررت الهيئة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد إبداء عميق تأثرها لخدمات الكونت برنادوت وشكرها للمستر بانش تكوين لجنة توفيق دولية من ثلاث دول (فرنسا وأمريكا وتركيا) لتقوم بالمهام التى تعهد بها إليها هيئة الأمم أو مجلس الأمن.

٢ — تخول اللجنة بناء على طلب مجلس الأمن حق القيام بالمهام الموكولة حينذاك إلى الوسيط المؤقت أو لجنة الهدنة.

٣ — أن تشكل لجنة فنية لتحديد التخوم وأن تتعاون مع الحكومات والسلطات صاحبة الشأن فى شأن إقرار الصلح النهائى سواء بطريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق لجنة التوفيق.

٤ — تقرر أن الأماكن المقدسة بما فى ذلك الناصرة ينبغى حمايتها وأن تكفل حرية الحج إليها طبقا للحقوق القائمة وما جرى عليه العمل منذ القدم، وأن تقدم اللجنة للجمعية العامة فى دورتها الرابعة مقترحات مفصلة للنظام الدولى الدائم للقدس.

٥ — السماح للاجئين العرب الراغبين فى العودة إلى بلادهم فى أقرب وقت مستطاع، كما تدفع تعويضات عن أملاك اللاجئين الذين يؤثرون عدم العودة

إلى بلادهم الأصليـة ، وكذلك دفع تعويضات عن الخسائر أو التدمير الذي لحق الممتلـكات طبقا لقواعد القانون الدولى .

وقد نجحت لجنة التوفيق فى إقرار الهدنة الدائمة فى فلسطين .

تدويل القدس :

واجتمعت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وانجلى الامر عن إصدار قرار بتدويل القدس (وقد نشر النص فى قسم الوثائق من هذا الـكتاب)

تحسين محمد بشير

بكالوريوس الاقتصاد ـ جامعة فاروق الأول

حديث مع سعادة بشير بك السعداوى[1]

رئيس المؤتمر الوطنى الطرابلسى

س : إلى أى حد تعد التسوية الأخيرة بشأن ليبيا محققة لأهداف ذلك القطر أو متفقة معها ؟

إن القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القاضى باستقلال ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة فإنه وإن كان لم يحقق رغبة البلاد بحقها فى الاستقلال والوحدة فوراً وتضمن قيام فترة انتقال يسبق هذا الاستقلال يتم فى أثنائها تسليم الوطنيين شؤون الادارة فى مدة لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ ، فإن الشعب الليبي الذى جاهد وناضل فى سبيل حريته واستقلاله جهاداً منقطع النظير لا يزال عاقداً العزم على الوصول إلى مايصبو إليه من أهداف سامية ، وسيصل إليها بفضل ثباته وقوة إيمانه بعون الله .

وإني على ثقة تامة بأننا سنحقق هذا الاستقلال ونبنى صرح كيانه فى خلال هذه الفترة التى حددتها هيئة الأمم المتحدة ونسير بإذن الله قدماً فى قافلة الحضارة والمدنية الحديثة .

س : هل تدخل ليبيا فى عداد الدول المستقلة عند انتهاء فترة الوصاية ؟

لقد جاء فى البند الحادى عشر من المادة الأولى التى تنص على استقلال ليبيا أن ليبيا تقبل فى عضوية الأمم المتحدة فور تأسيسها دولة مستقلة .

---

(١) هذا هو الحديث الذى تفضل به سعادته على حضرة الأديب فائق سامى عضو الجمعية .

٣ — هل ثمت خلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية فى ليبيـا بشأن نظام الحكم الذى يكون فيها حين يأتى الوقت المناسب ؟

يوجد فى برقة مؤتمر وطنى يجمع أهل الحل والعقد فى البلاد وهذا المؤتمر من مبادئه وحدة البلاد واستقلالها تحت إمارة سمو الأمير السيد إدريس السنوسى ، كما يوجد فى طرابلس مؤتمـر وطنى يمثل الأكثرية الساحقة من أهل البلاد .

وقد جاء فى ميثاقه التمسك بالاستقلال والوحدة تحت الأمارة السنوسية ولم يشذ عن هذا الميثاق إلا بعض أفراد حزب الكتلة الوطنية الذى اشترك جل أعضائه فى المؤتمر الوطنى ، وقد أصبح أقلية لا تذكر .

وهناك حزب ثان هو حزب الاستقلال الطرابلسى وقد تألف عقب فشـل مشروع بيفن — سفورزا ، وقد تأسس بالاتفاق مع بعض السلطات الإيطالية لمساعدتها على استرجاع سيطرتها المفقودة على طرابلس .

وبالرغم من جميع محاولات السلطة الإيطالية وبذلها الأموال الطائلة لأفراد هذا الحزب فإنه يلاقى من الشعب كل الإعراض .

وماعدا هـذين الحزبين فان الأمة الطرابلسية بأجمعها متحـدة متراصة الصفوف ، كتلة واحدة وجبهة واحدة تعمل على تحقيق استقلال البلاد ووحدتها وهى بالغة ما تعمل لأجله بمشيئة الله ؟

أهمية الاحصائيات فى الشرق الأوسط

للأستاذ سليمان نور الدين

لقد أصبح الاحصاء فى عصرنا هذا حاجة ماسة لكل حكومة أو هيئة أو مؤسسة تريد أن تنظم أعمالها تنظيما صحيحا وتوجهها التوجيه الحسن كى تسير على هدى فى إدارة أمورها وتقويم ما أعوج من مشاكلها ولا أغالى إذا أسمينا عصرنا هذا بعصر الاحصاء .

والاحصاء علم حديث ولكن تحقق له الذيوع والانتشار بسرعة فائقة وان كان البعض لا يزال يلتبس عليه معنى الاحصاء بمعنى العد والواقع أن العد ما هو إلا خطوة أولية من خطوات البحث الاحصائى .

البحث الاحصائى فى العلوم المختلفة :

يبدأ البحث العلمى في أغلب الأحوال على أساس تحليل لبعض الحقائق والبديهيات بغرض استخلاص القوانين العامة التى يسير عليها هذا العلم . هذا ما يسمى التحليل المنطقى الاستنتاجى . ثم إذا رسخت أقدام العلم وتكونت له بعض النظريات يقضى التطور فى البحث أن يقوم على أساس إحصائى ، الذى لا شك أكثر تعبيرا وتصويرا للحقائق من البحث المنطقى الذى يعتمد على الجدل والحدس والتخمين فى كثير من الأحوال . فمنطق الأرقام أصدق من أى منطق آخر وعلى هذا فالبحث الاحصائى هو حلقة التطور التى يرقى إليها العلم بعد أن ينمو وينضج وتثبت دعائمه .

كما أن الوصول إلى نظرية اقتصادية موحدة سليمة لن يتسنى إلا على أساس بحث احصائى للظواهر الاقتصادية . فعلم الاقتصاد من فروع علم الاجتماع ويتصل بسلوك الملايين من الأفراد المتباينين فى أهوائهم وعاداتهم وتصرفاتهم فلا يمكن أن يكون للفرد الواحد أساس لتقرير حقيقة معنية بل يجب أن تبنى القوانين الاقتصادية على أساس عام شامل لا أساس فردى .

لقد اتفق الاقتصاديون على أن الهدف النهائى لعلم الاقتصاد الوصول إلى أكبر المنافع باقل التضحيات ، ومع هذا الاتفاق فى الهدف خرجوا لنا بنظريات اقتصادية مختلفة تمام الاختلاف . وهذا التضارب راجع إلى اختلاف فى الفروض المتخذة أساس لهـذه النظريات ولكن نستطيع أن نوحد هـذه الفروض ونضمن مطابقتها للفروض الواقعية التى تتسم بها الحياة الاقتصادية إذا بحثت الظواهر الاقتصادية بحثا منطقيا استنباطيا (استنتاجيا) .

وقد ظهرت بوادر تقدم البحث الاحصائى فى الاقتصاد فى السنين الأخيرة تقدما يبشر بزوال العقم الذى لازم علم الاقتصاد فترة طويلة من الزمن .

أهمية الاحصائيات للدولة والأفراد

إذا سلمنا أن الانسان الرشيد هو الذى يعالج مشاكل حياته على أساس ما يحيط به من ظروف وملابسات متخذا من الماضى والحاضر معيارا لقرارات المستقبل فما أجدر بالدولة ومشاكلها أكثر تشعبا وتعقيدا أن ترسم سياستها على ضوء ما تجمعـه من معلومات عن مختلف نواحى المجتمع أى على ضوء تلك الاحصائيات التى تجمعها عن النواحى الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبذلك تستطيع أن توجه سياستها على أسس صحيحة من الواقع لا على أساس ارتجالى ، وإلا فهى كمن يعمل فى الظلام .

والواقع ملىء بالأمثلة المختلفة . فهناك الأزمات الاقتصادية التى توالت على العالم فمن رواج إلى كساد وبطالة وانهيار فى الأداة الإنتاجية راجع إلى إفراط فى الإنتاج كان يمكن تلافيه لو اعتمدت الدول على إحصاءات دقيقة دورية عن النشاط فى الإنتاج الصناعى والزراعى وإحصاءات عن حركة الأسعار وبذلك تستطيع أن توقف موجة الرواج قبل أن تنذر بالانهيار ، فتتفادى الأزمات الاقتصادية ، وبتوجيه الانتاج توجيهـا رشيداً حكيما دون تضييع للموارد الاقتصادية .

ولا أستطيع فى هذا المجال الضيق أن أطيل من الأمثلة التى إن دلت على شىء فانما تدل على مدى أهمية اعتماد الدولة على الإحصاءات كأساس ترتكز عليه فى تقرير سياستها .

أما بالنسبة للأفراد ، فيكفى القول أن رب العمل الناجح هو الذى يقرر سياسة مشروعه على أساس إحصائى ، وقد أصبح هذا هو الاتجاه السائد فى جميع المشروعات الكبيرة فى البلاد المتمدينة .

الاحصائيات فى الشرق الأوسط :

من الحقائق المسلم بها أن وجود إحصاءات دقيقة فى أى بلد يتوقف على درجة مدنيتها ورقيها ومدى وعى أفرادها لأهمية هذه الإحصاءات ، فالاحصاءات الدقيقة توجد حيث توجد الأداة الحازمة المستنيرة والأفراد المثقفون الذين يدركون الغرض من هذه الإحصاءات ، فلا يتوانوا عن إعطاء البيانات الصحيحة التى تتطلبها منهم الإدارات الإحصائية . على ضوء هذه الحقائق لا غرابة أن نجد الإحصاءات فى أغلب بلاد الشرق الأوسط لازالت مفتقرة إلى الدقة ، مع

بعدها الشديد عن الكمال ، وذلك راجع إلى عدم وجود إدارات إحصائية منظمة فى أغلب هذه البلاد أولا ، وجهل الأفراد ثانياً . إلا أن التطور والزمن كفيلان بأن يهيئا لهذه البلاد العقلية الإحصائية التى تضمن توفر هذه الإحصاءات الكاملة الدقيقة عن مختلف نواحى الدولة فهناك فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لابد وأن يمر بها أى نظام حتى ترسخ أقدامه .

عرض عام لطبيعة الاحصائيات فى الشرق الأوسط :

لا شك أن الإحصائيات المصرية هى أكثر الإحصائيات فى الشرق الأوسط تقدما وإن كانت لم ترق فى بعض نواحيها إلى مستوى الإحصائيات فى البلاد الأخرى فى أوربا وأمريكا القديمة العهد بالنظم الإحصائية ، كما أنه لا زالت هناك نواح اجتماعية واقتصادية فى مصر تفتقر إلى وجود احصائيات دقيقة يعتمد عليها كالنواحي الخاصة بمستوى المعيشة ، أو الدخل الأهلى ، أو النشاط الصناعى .

وإذا بحثنا الاحصائيات الخاصة بسوريا ولبنان والعراق لوجدنا أنها لازالت فى دور التكوين ، ويكفى القول أن أول إدارة إحصائية تكونت فى سوريا كانت فى سنة ١٩٤٧ .

أما عن فلسطين فقد قامت السلطات الإنجليزية فيها بتدعيم الإدارة الاحصائية تدعيما هيأ لها مستوى لائقا من الاحصائيات المنتظمة ، ولعل مصر وفلسطين هما البلدان الوحيدان فى بلاد الشرق الأوسط اللذان ينشر عنهما بيانات إحصائية فى الكتاب الإحصائى السنوى الذى كانت تصدره عصبة الأمم حتى عام ١٩٤٣ .

وبالنسبة للحجاز وشرق الأردن فلا زال كل منهما مفتقرا كلية إلى أى احصائيات منظمة ، ولعل الحكومات هناك بدأت تشعر بحاجتها الشديدة إلى مثل هذه الإحصائيات لبناء هيكلها ، وأود فى هذا المجال الضيق أن استعرض لنواحى الإحصائيات المختلفة الموجودة فى بلاد الشرق الأوسط عامة .

أولا الاحصاءات الحيوية :

وهي الاحصائيات الخاصة بعدد السكان وحركتهم وتوزيعهم ومواليدهم ووفياتهم وزواجهم الخ . . من المعلومات التى تتعلق بالفرد بوصفه كائن حى ومصادر هذه الاحصائيات هى : (١) تعداد السكان (٢) احصائيات التسجيل .

(١) تعداد السكان : قامت مصر بعمل تعداد للسكان منذ سنة ١٩٠٧ على فترات دورية كل ١٠ سنوات وكان آخر تعداد للسكان سنة ١٩٤٧ . ويعمل التعداد في مصر على أحدث الأسس العلمية وإن كانت بعض نتائجه تفتقر إلى الدقة الكافية وهذا مالا يسلم منه أى تعداد فى أى بلد فى العالم مهما بلغت من المدنية والتقدم .

أما عن تعداد السكان فى سوريا ولبنان والعراق فإنه لا يتعدى كونه احصائيات تقديرية عن عدد السكان حسب المناطق الجغرافية مما يبعدها عن الغرض الأسامى من التعداد وهو إعطاء صورة حقيقية عن حالة الشعب من نواحيه الاجتماعية والاقتصادية وهذا لاشك يتطلب وجود كشوف أسئلة يقوم الأفراد بالإجابة عليها لنعرف هذه النواحى السابقة وهذا مالا يحدث في هذه البلاد . كما أن التعدادات فى هذه البلاد ليس لها صفة دورية وإن كان من أهم أغراض التعداد مقارنة مدى التطور والتقدم من وقت إلى آخر على أساس منتظم .

(٢) احصائيات التسجيل : وهى الاحصائيات الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق والأمراض . هذه الاحصائيات وإن كانت منظمة إلى حدما فى مصر إلا أن هناك مواطن ضعف فيها نتيجة لعدم انتظام التسجيل إلا فى المناطق التى بها مكاتب صحة ، علاوة على اهمال الأفراد التسجيل لاعتبارات شخصية واجتماعية .

ولم تبلغ احصائيات التسجيل فى سوريا ولبنان مستوى هـذه الاحصائيات فى مصر من حيث الدقة والتفصيل فى المعلومات . ويفتقر العراق إلى هذه الاحصائيات مما يصعب معه معرفة معدل للمواليد أو الوفيات .

ثانيا : الاحصاءات التجارية

وهى الاحصائيات الخاصة ب (١) الأسعار (٢) التجارة الداخلية (٣) التجارة الخارجية

(١) الأسـعار : الطريقة المتبعة لدراسة احصائيات الأسعار وهو تركيب أرقام قيـاسية للأسعار تمثل درجة التغير فيها من وقت إلى آخر وأهم الأرقام القياسية للأسعار هى الرقم القياسى لأسعار الجملة والرقم القياسى لنفقة المعيشة حيث يمثل الأول التغير فى أسعار السلع فى أسواق الجمـلة وهـذه تهم أرباب الأعمال والصناعة ، ويمثل الثانى التغير فى أسعار السلع التى يستهلكها الأفراد فى حياتهم العادية وهى تهم الأفراد والمستهلـكين عامة .

وابتدىء فى عمل الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر منذ سنة ١٩١٣ وأخذت الأسعار فى سنة ١٩١٣ كأساس ، وكان عدد السلع الواردة الداخلة فى تركيب الرقم ٢٦ سلعة كلها زراعية ، ولـكن ابتداء من سنة ١٩٣٥

ابتدىء بعمل الرقم الجديد على أساس أسعار ١٩٢ سلعة شاملة زراعية وصناعية وأخذت الأسعار سنة ١٩٣٥ كأساس مع استخدام نظام الترجيحات للسلع حسب أهميتها .

ويعمل الرقم القياسى لنفقة المعيشة على أساس بحث عملى عن مستوى المعيشة لطبقة من العمال سنة ١٩٢٠ وتقاس التغيرات فى أسعار السلع على أساس أسعارها سنة ١٩١٣ أيضا وتنشر هذه الأرقام فى نشرات مصلحة الإحصاء .

ويقوم لبنان بعمل رقم قياسى لأسعار الجملة وإن كان عدد السلع الداخلة فى تركيبها قليل نسبيا ، كما أن الأسعار تجمع من سوق واحد فقط هو سوق بيروت مما لا يضمن عدم تحيزها وتعامل السلع الداخلة بترجيحات مختلفة حسب أهميتها .

ويعمل رقم قياسى لنفقة المعيشة فى لبنان يتبع نفس التقسيم المتبع فى مصر وهو الغذاء والمسكن والملبس والنفقات المختلفة مضافا إليه بند آخر هو الضرائب المباشرة مع اتباع نظام الترجيح وأخذ كأساس للبحث مستوى المعيشة لعائلة لبنانية متوسطة .

ويعمل علاوة على الرقمين السابقين رقم قياسى لأسعار ثمانية عشر سلعة من الضروريات فى كل من حلب ودمشق وبيروت وأخذت أسعار سنة ١٩٣٩ كأساس فى جميع هذه الأرقام السابقة ونشرت فى الكتاب الإحصائى الذى أصدره المجلس الأعلى للمصالح المشتركة لسوريا ولبنان .

(٢) إحصائيات التجارة الداخلية : وتختص هذه الإحصائيات بجمع البيانات من المتاجر والمشتغلين بها ورأس مالها وحركة دورانه والبيانات الخاصة بالتوزيع وكل هذه البيانات تحتاج لجمعها إلى إدارة إحصائية منظمة تماما .

والإحصائيات التجارية عن التجارة الداخلية فى مصر لا تتعدى ما أمكن تبويبه من بيانات التعدادالتجارى الذى عمل سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ وهي تقتصر على بعض البيانات الخاصة بعدد المتاجر وعدد المشتغلين بها وتقسيم المتاجر حسب رأس مالها وحسب نوع المتجر وعدد المشتغلين بالتجارة وتقسيمهم حسب السن والنوع وهذه البيانات وإن كانت ذات أهمية إلا أن الأهم منها هو وجود بيانات عن حركة رأس المال فى التجارة وحركة توزيع السلع لتعطى فكرة صحيحة عن النشاط التجارى الداخلى .

وتفتقر الدول الأخرى فى الشرق الأوسط إلى بيانات إحصائية عن التجارة الداخلية .

(٣) إحصائيات التجارة الخارجية : وهى الإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات والترانسيت . وهذه الإحصائيات فى بلاد الشرق الأوسط عامة هى أدق الإحصائيات نسبيا حيث تقوم الادارات الجمركية فى مصر وسوريا ولبنان والعراق بتحضيرها من البيانات التى تحصل عليها من المصدرين والمستوردين .

ثالثا — الاحصائيات الصناعية :

وهى تشمل الإحصائيات الخاصة بقيمة وكمية المنتج الصناعى وعدد المشتغلين فى الصناعة وأجورهم وساعات عملهم والبطالة والمنازعات العمالية .

وتمشياً مع الحقيقة القائلة بأن تقدم الاحصائيات فى ناحية معينةمن نواحى المجتمع دليل على أهمية هذه الناحية وتقدمها النسبى ، فتقدم الاحصائيات الزراعية فى مصر مثلا نتيجة لأهمية الزراعة فى الاقتصاد القومى ، وتقدمها

النسبى ، كما أن تقدم الاحصائيات المالية والتجارية فى أمريكا نتيجة طبيعية لما حققته الولايات المتحدة من سبق فى الميدان المالى والتجارى ، ولذا فلا غرابة أن نجد الاحصائيات الصناعية فى بلاد الشرق الأوسط لا زالت فى مستوى منخفض نتيجة لتأخر هذه البلاد فى المجال الصناعى .

وعمل أول تعداد منتظم للانتاج الصناعى فى مصر سنة ١٩٤٤ وظهرت نتائجه وهو يشتمل على بيانات خاصة بقيمة المنتج من مختلف الصناعات ورأس مالها وعدد المشتغلين بها وتعداد الاجور المدفوعة وقيمة المواد الخام المستهلكة والاستهلاكات والصيانة علاوة على جداول أخرى تفصيلية ولا يتسع المجال هنا لنقد هذا التعداد.

وتنفيذا للاتفاقات الدولية عمل فى مصر احصاء كامل للمشتغلين فى الصناعة لبحث الاجور وساعات العمل ابتداء من سنة ١٩٤٢ كما أن يعمل هذا الحصر كل ٣ سنوات ويكتفى بدراسة الاجور وساعات العمل على أساس عينة من المصانع :

وتدعو الحاجة فى مصر إلى وجود احصائيات منظمة عن البطالة لما لها من أهمية كمشكلة اقتصادية ، كذلك لابد من وجود رقم قياسى دورى للانتاج الصناعى يصور لنا مدى التغير في النشاط الصناعى من وقت لآخر .

ولا توجد إحصائيات صناعية فى بلاد الشرق الأوسط جميعا بالمعنى السابق غير أن سوريا ولبنان تقومان بعمل تقديرات عن المنتج الصناعى من مختلف الصناعات تعتمد فى كثير منها على التقريب .

رابعا — الإحصاءات المالية :

يقوم بعمل هذه الاحصائيات فى بلاد الشرق الأوسط غالبا الإدارات المالية في الحكومة والبنوك وهي غالبا إدارات منظمة نسبيا . فتنشر فى مصر

وسوريا ولبنان والعراق إحصائيات عن حركة الودائع فى البنوك وحركة التوفير وغرفة المقاصة وكمية النقد المتداول غير أن العراق له السبق فى تحضير الميزان التجارى للدولة على أساس توصيات اللجنة الإحصائية فى عصبة الأمم .

وتفتقر هذه البلاد كلها ومنها مصر إلى إحصائيات شاملة عن الدخل الأهلى والثروة الأهلية مع أهميتها فى معرفة مدى رفاهية الشعب وعدالة توزيع الثروة بين أفراده .

ولعل بلاد الشرق الأوسط تدرك أهمية الإحصائيات للدولة فتعمل على تدعيم الإدارات الإحصائية بها بما يكفل لها دقة هذه الإحصائيات وشمولها لنواحى المجتمع المختلفة . على أن أهم ما يجب أن تراعيه هذه الإدارات هو العمل على سرعة نشر النتائج الإحصائية للأبحاث التى تقوم بعملها حتى لا تفقد هذه البيانات أهميتها الحقيقية ولا تكتسب سوى صفة تاريخية .

وتعمل الهيئات الإحصائية فى المنظمة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة على نشر الدعوة إلى تدعيم النظم الإحصائية فى بلاد العالم ولاسيما دول الشرق التى تعتبر أكثر الدول حاجة لهذه النظم . وتعهدت الهيئة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لهذه الدول للنهوض بإحصائياتها كما أنها ستعمل من جانبها على توحيد التعاريف والطرق المستخدمة لتحقيق نوع من المقارنة الصحيحة بين هذه الدول المختلفة . وتستعد المنظمة الدولية للزراعة والأغذية لعمل تعداد زراعى عام سنة ١٩٥٠ تحقيقا لأهداف المنظمة من تحقيق تعاون اقتصادى بين الدول لرفع مستوى المعيشة للسكان فى مختلف بقاع العالم وهذا يتطلب بالضرورة وجود إحصائيات شاملة عن الإنتاج والسكان .

سليمان نور الدين

التيارات والمشكلات السياسية فى بلاد الشرق العربى

بقلم حامد مصطفى الغماز

إن الحالة السياسية لبلاد الشرق العربى متفاوتة إذ تختلف فى بلد عن الآخر . فسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية تتمتع كل منها باستقلال مطلق من التعهدات ، أما بقية بلاد الشرق العربى ، فبعضها يتمتع بالاستقلال المقيد بالالتزامات بعضها مرزئة مثل المملكة الأردنية الهاشمية أو ثقيلة مثل مصر والسودان والعراق واليمن . أما الكويت والبحرين فهما تحت الحماية ، وعدن مستعمرة ، وفلسطين معلقة فى ميزان القدر . وتفصيل ذلك ، أنه بالنسبة لمصر ، مازالت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، ولا زالت الجيوش البريطانية تحتل منطقة القنال . وفى السودان لا زال الانجليز أصحاب السلطة الفعلية ، ولا تزال المشاريع الانجليزية تسير فى طريقها سواء وافقت عليها مصر أو لم توافق ، ولا تزال أصابع التفريق والاضطهاد تعمل بنشاط لقطع الأوتار التى تربط وادى النيل وتراً بعد وتر . والعراق أمرها أمر مصر ، إذ لا تزال معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة ، ولا تزال الجيوش البريطانية تحتل المطارات وتشرف على طرق المواصلات ، ولا تزال الأيدى الانجليزية تمتد إلى قلب البلاد فتتلاعب بقبائل الأكراد تثيرهم تارة وتهدد بهم تارة أخرى . أما المملكة الأردنية الهاشمية ، فالمعاهدة التى بينها وبين انجلترا معاهدة مرزئة بالنسبة لها ، إذ تجعل منها شبه تابع للامبراطورية البريطانية ، وبعبارة أخرى فهى وثيقة احتلال مهذب .

ولكل من بلاد الشرق العربى مشاكله السياسية الخاصة ، فلسوريا خلافها

القائم بينها وبين تركيا على لواء الاسكندرونة ، ولليمن إشكالها مع انجلترا بشأن المحميات ، وللمملكة العربية السعودية خلافها مع شرق الأردن على العقبة ، ولمصر خلافها مع انجلترا بصدد الجلاء والسودان ، وللعراق مشكلتها مع انجلترا بخصوص المعاهدة ، ومشكلة إقليم عربستان الذى تريد انتزاعه من إيران ، ولشرق الأردن أطماعها فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، هذا المشروع (الذى يظهر على مسرح العربية حينا ثم يختفى ليعود إلى الظهور من جديد ومن ثم إلى الانزواء كما يقول الدكتور راشد البراوى فى كتابه عن هذا الموضوع) ، وكذا مشروع الهلال الخصيب ، الذى يخشى أن يسيطر النفوذ الأجنبى على أحد المشروعين فيكون كلاهما أدعى إلى تحقيق ما فيه خير الدول الأجنبية دون العرب أولى الشأن ، وأخيرا لفلسطين أزمتها المزمنة بخصوص إنشاء دولة إسرائيل فيها .

هذا عرض موجز للأحوال السياسية فى بلاد الشرق العربى ، وللوضع الذى تحتله هذه البلاد فى عباب الخضم الدولى . وقد جاهدت بلدانه فى سبيل شق طريقها إلى شاطىء السلامة ، ونتج عن ذلك الجهاد إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وغرضها كما نص الميثاق (توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها) .

ويعانى الشرق العربى فى الآونة الحاضرة صراعا قويا بين الدول الكبرى ، صراعا تمليه المصالح الاقتصادية والاعتبارات العسكرية . فكل دولة من الدول الكبرى تريد أن يكون لها النفوذ الأعلى فى بلاد الشرق العربى نظراً لأهمية هذه البلاد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية . فمصر قاعدة حربية هامة تعتبر مفتاحا من مفاتيح الشرق الاوسط إذ تتوسط قارات ثلاثا ، وفيها تجرى

قناة السويس ، وهى على رأس الدول العربيــة يتضامن أكثرها معها أوثق التضامن . وسوريا ولبنان وشرق الأردن تربض كل منهما فى موقع حيوى هام من الناحية الاستراتيجية . ومن الناحية الاقتصادية فبلاد الشرق العربى مورد هام للبترول الذى عظمت أهميته ، ومزرعة خصبة لرؤوس الأموال الاجنبية ، وسوق كبيرة للمنتجات الصناعية . ولعل هذا يفسر لنا موقف الدول الكبرى ألا وهى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وروسيا من بلاد الشرق العربى . فالإنجليز لا يريدون بأى حال من الاحوال أن تفلت أعنة الموقف فى الشرق العربى من أيديهم . والولايات المتحدة تحاول الإشراف على بلدانه عن طريق الانعاش الاقتصادى . وفرنسا تبغى استرداد مركزها القديم أو على الاقل نفوذها الثقافى السابق فى الشرق العربى . وروسيا تسعى لاتخاذ فلسطين قاعدة لنشر نفوذها ومبادئها فى الشرق الاوسط ومحاربة نفوذ الدول الغربية فى هذه المنطقة الحيوية . فدول الجامعة العربيــة تعانى تحكما من طراز آخر أشبه بحق الفيتو أو هو حق الفيتو فى معناه المجازى ، تصطنعه الدول الاربع على صور شتى وفقا لأساليبها وتحقيقا لاغراضها . فتصطنعه انجلترا فى حبك مفاوضاتهـا السياسية ، وأمريكا فى وضع مشروعاتها الاقتصادية ، وفرنسا فى تنظيم شئونها الاستعمارية ، وروسيا فى بث مبادئها .

وقد كثرت الآراء فى علة هـذه المشكلات السياسية التى يعانيها الشرق العربى . فينسب البعض هذه المشكلات إلى التراث المتخلف من الاجيال الماضية التى تميزت بسوء الادارة وعدم نمو فكرة الدولة ، ويعزوه بعض آخر إلى تأخر هذه البلاد فى الميدان الصناعى ، ويؤيدون رأيهم هذا بقولهم أننا إذا ألقينا نظرة سريعة على التقسيم الدولى بين القوى والضعيف ، بين الحضارة والتأخر ، بين الحركة والجمود ، لوجـدنا أن الدول التى تعتمد على الزراعة

وحدها تقف فى آخر الصف ، بينما تقف فى القيادة الامم التى مهرت فى الصناعة وسيطرت على الأسواق فقد أعطتها الصناعة ليس الثروة والمستوى المرتفع فحسب ، بل والقوة العسكرية أيضا . وسيظل لهذه القوة أثرها ما دام العالم منساقا وراء الصراع والتكتل . فالدول العربية إذن لن تأخذ مكانها بين الدول إن لم تبلغ بواسطة الصناعة مبلغ القوة فى المال والسياسة والحرب .

وهنا يجدر بى أن أذكر اقتراحا لأستاذى الدكتور راشد البراوى نشر بجريدة الأهرام تحت عنوان (الحاجة إلى إنشاء معهد لدراسة شئون الشرق العربى) وأقتبس هنا فقرة من هذا المقال : « تحتل بلدان الشرق العربى مركزاً له أهميته وخطورته فى المجال الدولى بالنظر إلى موقعها الاستراتيجى من جهة ، وما تملك من موارد مادية وبشرية من جهة أخرى . ولقد شهد هذا الإقليم نهضة متشعبة الجوانب تشمل مسائل السياسة والاقتصاد والثقافة وغير ذلك من مرافق الحياة . ولا شك فى أن هذا النهوض لا بد أن يستند إلى أساس سليم . وليس من سبيل إلى إقامة هذا الصرح إلا بالدراسة العلمية الخالصة من جميع النواحى . ولهذا نرى من الواجب المحتوم علينا أن نقوم بالدعوة إلى إنشاء معهد يختص بدراسة مختلف شئون الشرق العربى » ، وانه لكسب عظيم حقا لهذا الشرق العربى أن تقوم فيه مؤسسة علمية على هذا النحو تعنى بدراسة مسائله المختلفة ومشكلاته المتشعبة .

وينسب فريق آخر من الكتاب بعض ما تعانيه بلاد الشرق العربى إلى عدم وجود تنظيم حزبى بالمعنى العلمى السليم فى بلاد الشرق العربى . فالحزب بالمعنى العلمى السليم هو هيئة يتجانس أعضاؤها أو أغلبيتهم الساحقة من حيث الوضع الاقتصادى فى المجتمع . وله أيديولوجية واضحة المعالم فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن أحزابنا خليط من التجار والصناع والزراع

والموظفين والعمال ، ومن هنا نلقى الخلط فى البرامج والخطط والتشريعات ، ومن هنا أيضا أهملت المصالح الرئيسية للبلاد ، ووجه الاهتمام نحو المسائل الداخلية الثانوية . ويرتبط بهذا كله عدم وضع سياسات واضحة محدودة للاصلاح فى مختلف مجالى حياة هذه البلدان فى عصر صار التقدم فيه متوقفا على التنظيم العلمى .

وأنتقل الآن إلى بيان بعض المسائل السياسية التى تشغل أذهان الجماهير فى بلاد الشرق العربى فى الوقت الحاضر . من المعلوم أنه منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، اتضح بجلاء أن الدول المتحدة أخذت تنقسم إلى كتلتين ، شرقية يتزعمها اتحاد الجمهوريات السوفيتية وغربية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية . وراحت كل كتلة بطبيعة الحال تعمل على كسب الأنصار والاستعداد لمواجهة المستقبل وخصوصا لليوم العسير الذى تقع فيه الكارثة الكبرى باندلاع الحرب العالمية الثالثة . وتحاول الكتلة الغربية بقدر المستطاع وقاية الشرق العربى من النفوذ السوفيتى متوسلة إلى ذلك بالمشروعات السياسية والاقتصادية كمشروع الانعاش الاقتصادى ومشروع الدفاع المشترك . وكل ما يهمنا هو كيف تقف بلاد الشرق العربى فى حالة قيام حرب ثالثة ، هل تنضم إلى أحد المعسكرين أم تقف على الحياد ؟ شىء من ذلك لم يعرف بعد ، ولذا يحسن بالبلاد العربية أن تسلك ذلك المنهج القويم الذى قال به الBانديت نهرو حينما سئل نفس السؤال بالنسبة للهند فأجاب بأنه حينما تنشب الحرب ستقرر الهند سياستها حسب ما تقتضيه مصالحها .

وثمت أمر آخر يشغل الأذهان فى الوقت الحاضر وكثر ذكره على صفحات الصحف ، أقصد بذلك ، مسألة الضمان الجماعى الذى نشرت نصوص المشاريع

التى قدمتها كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق بشأنه . ومن خصائص هذا الضمان أنه حلف دفاعى بين الدول العربية ، ليس من أغراضه الهجوم أو العدوان . ويرى محبذوه أن قيام مثل هـذا الضمان أمر ضرورى لأننا نعيش فى عالم مضطرب يغلى ويفور وتشتبك مصالحه ، وإسرائيل وسط هذا كله . فقيـام الضمان الجماعي يبعد الشر عن الشرق العربى إذ تتجمع القوى العربية فى صف واحد ضد أى اعتداء يوجه إلى إحدى الدول العربية . وهناك فريق آخر من الساسة أبدوا دهشتهم من التفكير فى الضمان الجمـاعى بين الدول العربية فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع أن هناك خلافات سياسية ظاهرة بين هذه الدول ويرون أنه يجب تصفية هذه المشاكل أولا ، بالإضافة إلى ضرورة حل المشاكل التى بين الدول الأجنبية وبين بلاد الشرق العربى ، كما يحسن الاهتمام أولا بدعم الاقتصاديات فى هـذه البلدان والالتفات إلى تنمية عناصر النهوض الاجتماعى .

ومن المسائل السياسية التى لعبت دورها على مسرح السيـاسة العربية ، مسألة الاتحاد بين سوريا والعراق . وقد يكون من سبق الحوادث القطع بأن مثل هذا الاتحاد موشك أن يتم سواء فى نطاق صغير أو كبير يضم شرق الأردن وفلسطين العربية إليه : فإن هناك عقبات لابد من تخطيها أولا أهمها اختلاف الوضع السياسى بين هذه البلاد وبعضها البعض . وقد طرأ حادث جديد بالنسبة لهذه المسألة ، إذ أن القائمين بالانقلاب السورى الأخير ، وهو الانقلاب الثالث فى خلال تسعة شهور ، يقولون ان الغرض من الانقلاب هو القضاء على فكرة الاتحاد السوري العراقى . فنحن لا نعلم ما تخفيه الأيام بالنسبة لهذا المشروع ،

وبمناسبة ذكر الانقلابات فى سوريا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الانقلابات ثغرة تنفذ منها الأطماع والسموم الدولية ، فتوالى هذه الانقلابات خطر بلاشك

على استقلال سوريا . ولنترك جانبا ما يقال عن الذرائع لهذه الانقلابات ولنضع نصب أعيننا الحقيقة التالية . من المعلوم أنه نظراً لتحول تجارة البترول فى المستقبل ، فإن الشرق الأوسط سيصبح المصدر الرئيسى لتموين أوروبا بالبترول . وهذا يفسر لنا اهتمام شركات البترول بالشرق الأوسط ، وهى شركات تسيطر عليها الرأسمالية الأمريكية والإنجليزية ، بتوصيل الأنابيب المتعددة من مراكز الانتاج إلى ساحل البحر المتوسط . فعلاوة على خطى الانابيب الممتدين من العراق إلى حيفا وطرابلس نجد شركة بترول العراق تمد خطين جديدين إلى نفس الميناءين ، انتهى العمل فى أحدهما فى طرابلس ، ولم يبق على اتمام خط حيفا الجديد إلا أعمال بسيطة توقفت بسبب حرب فلسطين . كما نجد شركة بترول المملكة العربية السعودية تمد خطا جديد إلى صيدا ، وشركة البترول الايرانية تتفاوض فى مد خط جديد إلى سوريا قد ينقل أيضا بعض انتاج الكويت والبحرين . وبذلك تكون سوريا هى المركز الرئيسى لانابيب البترول الموصلة إلى ساحل البحر المتوسط . وإذا علمنا أن الدول الكبرى تستخدم كافة الأساليب النزيهة وغير النزيهة من ضغط سياسى واقتصادى للسيطرة على موارد زيت البترول وإن أمكن على المناطق التى يمر بها . فهذه الحقيقة قد تلقى ضوءاً جديداً على مسألة الانقلابات فى سوريا وتبين لنا الدور الذى يقوم به الإصبع الأجنبى باثارة القلق والاضطراب فى ربوع سوريا . ومما يؤيد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تؤيدان مشروع تقسيم فلسطين تأييداً تاما لنفس الغرض وهو الإشراف على الأنابيب التى تمتد إلى حيفا .

وقد كثر الحديث حول جامعة الدول العربية فى الأيام القليلة الماضية مما يرمى إلى شجب وحدتها ودحض رسالتها . وإزاء ما أثير من جدل حول إدارة

الجامعة العربية وأماثتها قدمت اقتراحات لتعديل بعض نصوص الميثاق بغرض تدعيمها في اجتماع مجلس الجامعة الأخير . ولئن كان هناك ما يؤخذ على الجامعة العربية ، فليوضع إلى جانبه ما أدته فى هذه الفترة القصيرة من عمرها ، وليوضع موضع الاعتبار القوى التى تألبت ضدها و التيارات الظاهرة والخفية التى كانت تضيق بها . وقد تؤدى كثرة ترداد هذه المآخذ إلى انصرام حبل الوداد بين الدول العربية فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى التآلف والتضافر . ونحن نرجو أن تكون الجامعة أداة خير وإصلاح ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . ويجدر بقادة الشعوب العربية أن يعملوا جاهدين مخلصين لما فيه خلاص هذه الشعوب من سيطرة النفوذ الأجنبى اقتصاديا وسياسيا . فسيظل اهتمام الدول الكبرى بهذه المنطقة الحيوية قائما إلى أن تستكمل شعوبها أسباب نهضتها ، أو تلغى مادة الحرب من القاموس الدولى ، والأمر الثانى فى حكم الاستحالة تقريبا .

هذا عرض موجز للتيارات وبعض المشكلات السياسية من بلاد الشرق العربى ؟

حامد مصطفى العماد

أثر الحرب العالمية الأخيرة
فى
الاقتصاد القومى المصرى

بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن
بكالوريوس كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
قسم الاقتصاد

« هذا البحث هو الفائز بالجائزة التى قررتها كلية التجارة فى جامعة فؤاد الأول ، وقدرها ثلاثون جنيها . وقد تفضل عميد الكلية الأستاذ حسين كامل سليم بك فعهد إلى الجمعية بضم البحث إلى كتابها حتى يتاح نشره وتعم الفائدة » .

مراجـــع البحث

التقارير السنوية المقدمة من مديرى البنوك للجمعيات العمومية .

تقارير اللجنة المالية بمجلسى الشيوخ والنواب .

التقارير السنوية عن تجارة مصر الخارجية .

تقرير لجنة الصناعات .

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى .

الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى .

إحصائيات عن الميزانية والتجارة الخارجية .

(إدارة شئون ما بعد الحرب)

مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية .

صحيفة التجارة والصناعة

الأهرام (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٤

المصرى (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٥ .

بحوث فى الشئون الماليةوالاقتصاديةالدولية و القومية

(محمود صالح الفلكى بك)

الأرصدة الاسترلينية (سنى اللقانى بك) .

تطور صناعة غزل ونسج القطن فى مصر من عصر محمدعلى باشاإلى الآن

(رسالة الأستاذ عبد المنعم سلامة)

Egypt : An Economic and Social Analysis

(Charles Issawi)

Economic Development in Selected Countries

(Monetary Fund)

خاطر عابر . . .

من حرب إلى حرب ! . . .

فى صيف سنة ١٩٤٥ سقطت ألمانيا الهتلرية واستسلمت وراءها اليابان ، فانتهت بسقوط هذه واستسلام تلك حرب فادحة طاحنة هى الحرب العالميـة الأخيرة ، وكم كنا نود آنئذ أن تكون هى الأخيرة فى تاريخ البشرية فلقد خلفت وراءها بحـوراً من الدماء وألوانا من الخراب والدمار وضروبا من الجوع والحرمان ... انقضت تلك الحرب التى كانت ثقيلة كل الثقل على كاهل المصريين وغير المصريين ، فلقد وجه الاقتصاد المصرى لخدمة الديموقراطيات طيلة ذلك القتال الحار المرير . ولم تنج مصر من ضربات قاسية صوبها إليهـا النازيون والفاشيون فى غاراتهم وحملاتهم ، ولـكنها تحملت كل ذلك وعرضت اقتصادها فى شتى نواحيه لآثار الحرب وويلاتها ، ولشد ما كانت فرحتها عندما طويت تلك الصفحة الرهيبة ورفرفت راية السلام .

ولـكن لم يطل عهد السلام بل إن شئت قل لم نذق طعم السلام فها هو ذا العالم ما زال فى قلقه واضطرابه وشكه وارتيابه ، وها هى ذى الحرب فى كل مكان ، حرب وانقلابات فى أوربا الشرقية ، وحرب فى أندونيسيا(١) ، وحرب فى الصين ، وحرب فى فلسطين ، وبجانب كل هذا نجد حربا عالمية مكبوتة يشنها المعسكران المتنازعان ، وهى ما يسمونها بالحرب الباردة ، أو حرب الأعصاب .

ولست أدرى أمن حسن طالعنا ، أو من سوء طالعنا أن نصاب بعد

(١) انتهت الحرب بالاتفاق بين اندونيسيا وهولنده (الجمعية) .

ثلاثة أعوام من الحرب الأخيرة بحرب جديدة أفدح فى مسئولياتها والتزاماتها . ففى صيف سنة ١٩٤٨ وجدت مصر نفسها مضطرة إلى أن ترسل جيشها لإعادة الأمن والنظام فى الأرض المقدسة التى انتهك حرمتها الصهيونيون ، وأشاعت عصاباتهم الارهابية فى ربوعها الخوف والفزع ، وأخرجت أهلها من ديارهم ظلما وعدوانا .. ولم تعبأ تلك العصابات الإجرامية بالمحافل الدولية وتشكيلاتها ومنظماتها ، إذ أن إسرائيل لم تعدم العون والتأييد من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ، فكانت روسيا بعتادها ورجالاتها ، وكانت أمريكا بأسلحتها ودولاراتها ، وكانت بريطانيا بحركاتها ومناوراتها .

تكتلت كل هذه القوى أمام مصر — ولا أقول العرب فى وحدتهم — وما كانت مصر لتبغى من وراء هذا العمل الإنسانى النبيل كسبا ماديا فها هى ذى أرواح شهدائنا البررة قد أزهقت فى ميدان الشرف والتضحية من أجل المثل العليا ... وها هو ذا اقتصادنا القومى لم يكد يفيق من حرب حتى ووجه بأخرى ... ولكن تلك الملايين التى تحملتها وتتحملها ماليتنا لتهون وتصغر أمام ذلك الكسب الأدبى بل الإنسانى الذى جنته مصر وجيش مصر ..

هذه الخواطر السريعة جاشت فى صدرى فترجمتها فى تلك العبارات الموجزة ولعل تناول هذا الموضوع ، أعنى « أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد القومى » هو الذى أوحى إلى بهذه الخواطر فأردت أن أسجلها إذ أنه لمن دواعى العجب — وأى عجب ! — أن يكون الاقتصاد القومى المصري بالأمس للديمقراطيات عونا ، ثم لاتلبث أن تكون هى اليوم عليه حربا .

مقدمة

ليس من السهل على مثلى أن يتناول بالبحث مثل هذا الموضوع الاقتصادى الواسع إذ أننى بطبيعة الحال لن أستطيع الإلمام بكل نواحيه ومختلف زواياه. وإذا كنت سأحاول قدر استطاعتى أن أعالجه فى هذه الصفحات فانى أعتقد أننى لن أحيط بأطرافه ونهاياته.

تعتبر الحرب بمثابة ظرف استثنائى يتناول وجوه النشاط الاقتصادى عموما بالتغيير والتبديل ، ذلك لأن الموارد الإنتاجية تعبأ كى توجه لخدمة الحرب وما يتصل بها من عمليات ، وإذا نظرنا إلى موقفنا من الحرب العالمية الأخيرة ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى قد وجه طيلة الحرب لخدمة جيوش الحلفاء التى رابطت فى الأراضى المصرية وفقا للمعاهدات والاتفاقات ، وقد أحدث هذا التحول تغييراً شاملا كانت له آثار جمة فى النواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى كما كانت له آثار في المالية العامة .

ولن تظهر آثار الحرب فى اقتصادنا القومى جلية واضحة إلا إذا تبينا الحالة الاقتصادية العامة فى السنين التى سبقتها فلمعرفة أثر الحرب فى الزراعة مثلا سأشير بقدر الإمكان إلى الحالة فى سنة ١٩٣٩ ، أو ما قبلها مباشرة ، من حيث غلة الفدان وكمية الأسمدة الكيماوية المستوردة ، وقيمة الإيجار ، وكثافة لزراعة وما إلى ذلك .

ولا شك فى أن آثار الحرب كانت بعيدة المدى شديدة الوطأة على اقتصادنا القومى ، فاذا كان لغيرنا أن يباهى بفداحة العبء الذى تحمله أثناء الحرب

فيتكام بلغة الدم والعرق والدموع فان لنا — نحن المصريين — أن نباهى كل المباهاة بذلك القسط الكبير الذى ساهمنا به طيلة ذلك النضال ، إذ كانت أرضنا مسرحا لجيوشهم وكانت حاجاتهم تقدم إليهم بأثمان معقولة ، وكانت خدمات عمالنا طوع إرادتهم ، وكانت دورنا ميدانا لمنشآتهم ومنظماتهم وكانت مواصلاتنا حركة دائمة لأسفارهم وانتقالاتهم ، وبالجملة كان اقتصادنا فى شتى نواحيه موجها لخدمتهم ، ولا أحسب أحداً ينكر أن هذا كله كان على حساب الشعب المصرى بل كان هذا كله علي حساب قوته وراحته وهناءته .

ولا أخالنى قد نسيت الحرب وذكرياتها يوم أن كان رغيف العيش عزيز المنال ، يوم أو كانت الدور تموج بأهليها وساكنيها .. يوم أن كنا حيارى فى مأكلنا وملبسنا ومأوانا .. لقد كانت تلك الحرب محنة قاسية على الشعب المصرى إذ لاقى خلالها كثيراً من ضروب الجوع والحرمان ونقص الطيبات مما أثر تأثيراً سيئا فى مستوى معيشته ، ولعل من الحقائق المرة أن نعرف أن الحرب كانت سببا مباشراً فى اتساع الهوة بين الغنى والفقير فى مصر إذ كانت فرصة استثنائية تصيدها نفر من الناس وابتزوا الأموال ، وهذه الظاهرة الغريبة قد لانشاهدها فى انجلترا مثلا ، إذ أن مستوى المعيشة هناك وإن كان قد انخفض انخفاضا بالغا بالنسبة للطبقات الغنية إلا أن مستوى الصحة وحالة التغذية قد تحسنتا عن ذى قبل للطبقات ذات الإيراد القليل فتقاربت الشقة — فى انجلترا — بين ذوى الايراد الكبير والأجر المحدود ، بينما نجد عكس هذه الظاهرة تماما في مصر ، ولا أكون مغاليا إذا قلت إن هذه الآثار السيئة كانت بذرة لقيام تلك التيارات والدعايات اليسارية المتطرفة وتلك القلاقل الاجتماعية الهدامة .

ولقد خلفت الحرب وراءها كثيراً من المشكلات والأدواء التى مازلنا نلمس لها

حلا أو علاجا ، فهناك مشكلة الأرصدة وهناك مشكلة التضخم النقدى وهناك مشكلة الغلاء إلى غير ذلك من المشكلات والمعضلات .

على أنه يجب أن أنوه رغم تلك القلاقل والمشاكل بأثر الحرب فى القضاء على البطالة وامتصاص العمال المتعطلين واستيعابهم جميعا ، ولكن يجب أن نلاحظ أننا لم نحقق توظفا كاملا بالمعنى الصحيح ، لأن البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment كانت تحدث فى بعض الأحيان . وقد شاهدنا هذا النوع من البطالة عند تسريح مجموعات كبيرة من العمال الملحقين بخدمة الجيش البريطانى .

ولعل من أبرز آثار الحرب زيادة الثروة القومية ونهضة الصناعة فى ظل تلك الظروف المواتية فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه لتصنيع اقتصادنا . وقد شاهدنا فى تلك الفترة صناعات تزدهر وأخرى تخرج إلى حيز الوجود فكان تطورنا الصناعى أثناء الحرب أكبر وأعظم من كل تطور وتدرج فى أية فترة أخرى . . . وانه ليمكن القول بأن تقدمنا الصناعى أصبح تقدما ثابتا مدعم الأساس موطد الأركان بعد أن اجتاز دور التجربة فى ظل تلك الظروف وأنه وان سار سيرا بطيئا فان خطواته ستكون منتظمة لا تتعثر ولا تلوى على شىء Slow but sure .

وسنرى خلال هذه الدراسة أن الحرب كانت شديدة الوطأة على مواصلاتنا وتجارتنا خصوصا وأنها أثرت تأثيرا سيئا فى تجارتنا الخارجية حيث عطلت وعرقلت سير التجارة العالمية فى مجموعها . . . ولعل أخشى ما نخشاه بعد تلك المحنة القاسية أن تتكرر المأساة من جديد . . . نخشى أن يعود ذلك الاضطراب وتلك الفوضى التى تميز بها عهد ما بين الحربين ففى تلك الفترة من التقلقل

الاقتصادى الشنيع استخدمت كافة الوسائل لتعطيل سير التجارة الخارجية وعرقلة التعاون الدولى وتشجيع العزلة الاقتصادية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب . وقد انتهى الأمر كما نعلم باجتياح أزمة سنة ١٩٢٩ العالم بأسره . نخشى أن تتكرر تلك المأساة من جديد لان التجارة الخارجية التى خنقت فى وقت الحرب لم يطلق لها العنان بعد أن حاولت الدول إعادة بناء كيانها الاقتصادى ... إن العالم متعطش إلى سير التجارة الدولية سيرا طريا لينا ولكن سحبا وغيوما تتراكم أمام أعيننا فتجعلنا نتشكك ونرتاب . وإن مصر التى أثرت الحرب فى تجارتها تاثيرا سيئاً لم تحجم عن الاشتراك فى المنظمات والمؤتمرات الدولية التى تهدف إلى تسهيل وتنمية حركة التبادل الخارجى .

بعد هذه الإشارات والتلميحات يجدر بى أن أحدد الخطوط الرئيسية للبحث ... ساتعرض فى هذا البحث لدراسة أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة ومواصلات ثم أبين أثرها فى مالية الدولة ثم أتناول مشكلات الحرب فأوضح مشكلة التضخم النقدى وارتفاع الاسعار ومشكلة الأرصدة الإسترلينية .

والآن أناقش أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى ولأبدأ بالزراعة .

أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى

(ا) — الزراعـــة

تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومى المصرى إذ يعيش عليها ملايين من السكان ما بين ملاك ومستأجرين وعمال زراعيين كما أن محصولها الرئيسى وهو القطن يحتل مكان الصدارة فى اقتصاديات البلاد وهى فوق هـذا وذاك المورد الذى يستمد منه الشعب حاجته من الحبوب . لذلك كانت الزراعة من أكبر وجوه النشاط الاقتصادى حساسية وتأثراً بالهزات والتقلبات . وان حربا دامت ست سنوات كالحرب العالمية الثانية لابد وأن تكون قد تركت آثارا كثيرة فى هذه الناحية .

ويمكننى أن أجمل العناصر الرئيسية التى سيقوم عليها تفصيل أثر الحرب فى النشاط الزراعى فى الموضوعين التاليين .

أولا : التنظيم الزراعى والمحاصيل الزراعية .

ثانيا : الملاك والمستأجرون والعمال الزراعيون .

ولأبدأ بمناقشة الموضوع الأول .

التنظيم الزراعى والحاصلات الزراعية

فى غضون ١٩٤١ - ١٩٤٢ رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب قد أثرت تأثيراً سيئا فى الميدان الاقتصادى الزراعى وأنها إذا وقفت مكتوفة

الأيدى إزاء هذه المسألة الحيوية فإن الأمر لا يلبث أن يتفاقم ويتعقد ... كان على الحكومة إذن أن تتدخل بعد أن صار تدخلها أمراً لا مفر منه لأن الأحوال غير العادية التى تمخضت عنها الحرب أثارت فى النشاط الزراعى غبار مشاكل فى وسع الحكومة وحدها الوقوف على مسبباتها والعمل على تلافيها أو تخفيف حدتها .

وكان الغرض من هذا التدخل هو تخفيض المساحة المزروعة قطنا لأن المحصول حتى سنة ١٩٤١ كان يتراكم ويتراكم فى مستودعات التخزين لعدم وجود طرق لتصديره . وبتخفيض تلك المساحة أمكن الاكثار من زراعة المواد الغذائية لإطعام بلد اضطر أن يعيش بذات موارده وهى لا تكاد تكفيه .

وقد نظمت الحكومة النشاط الزراعى تنظيما يتلاءم مع تلك الظروف بحيث تناول تقسيم الزراعات كما اشرت وتوزيع النتجات اللازمة للزراعة (التقاوى والأسمدة) وتسليم الحكومة جزءا من بعض المحصولات (القمح والأرز) وأخيراً تحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية (القمح . الشعير . الأرز .. إلخ)

ومع أن هذه السياسة التى أجبرت الحكومة على انتهاجها كانت حكيمة وكانت واجبة فى مثل تلك الظروف العصيبة ألا أنها قد خلفت آثارا سيئة فى ذلك الميدان ... ومن أبرز هذه الآثار وأمرها هبوط غلة الفدان نتيجة لدورة الزراعة المفروضة والتى ترتب عليها تعاقب زراعات الغلال إذ أدى ذلك إلى إنهاك الأرض وتأخير النمو كما أنه كثيرا ما كانت تتفق أعمال التحضير لزراعة مهمة مع أوان الحصاد لزراعة أخرى لا تقل عنها أهمية مما كان يؤدى فى أغلب الأحيان إلى إعداد سيء .

والدليل على الهبوط المستمر فى الغلة فى فترة الحرب أن متوسط غلة

الفدان من القمح بلغ ٣٫٨٢ أردبا فى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقابل ٤٫٤٩ أردبا فى ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، ٥٫٣٤ أردبا فى ١٩٤١ — ١٩٤٢ . فإذا علمنا أن متوسط غلة الفدان من القمح كان ٦٫١٥ أردبا فى ١٩٣٩ تبين لنا مقدار النقص الذى كان يطرأ باستمرار على تلك الغلة .

ونظرا لأن التربة قد أنهكت تماما فى فترة الحرب فإن أثر ذلك ظل باديا بعد سنى الحرب أيضا فصار متوسط غلة الفدان بالنسبة لمختلف الحاصلات يتناقص من سنة إلى أخرى ويتبين من الجدول الآتى مدى النقص فى الغلة بالنسبة إلى سنة ١٩٣٩ .

النوع	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
القمح (بالأردب)	٦٫١٥	٤٫٧٩	٤٫٨٨	٤٫٢٧
الذرة الشامى «	٧٫٠٣	٦٫٤٦	٦٫١٥	٦٫٢١
« العويجة «	٩٫٢٦	٧٫٦٦	٦٫٨٠	٧٫٦١
الأرز (بالضريبة)	١٫٧٤	١٫٤٥	١٫٥٧	١٫٧٤
الفول (بالأردب)	٥٫١٣	٥٫٠٧	٥٫٠٨	٤٫٤٢
الشعير «	٧٫٥٥	٦٫٠٨	٦٫٠٥	٥٫٩٦
العدس «	٤٫٨٤	٤٫٤٠	٤٫٠١	٣٫٩١
الحلبة «	٣٫٨٤	٣٫٩٤	٣٫٨٣	٣٫٧٤

ولم يكن ضعف التربة وتناقص غلة الفدان خلال فترة الحرب راجعا إلى الدورة الزراعية المفروضة فحسب بل إن هناك سببا مهما آخر أدى إلى هذه الظاهرة وهو عدم وجود كمية كبيرة من الأسمدة الكيمائية تكفى لتعويض التربة ما تفتقده من عناصر . وهنا يظهر أثر الحرب السىء جليا واضحا .

فلقد أدت الحرب إلى تعطيل المواصلات وعرقلة سير التجارة الخارجية فحرمت الأرض الزراعية من جزء كبير من واردات الأسمدة الكيمائية التى تعيد إليها خصبها . ويتبين من الجدول الآتى كمية الأسمدة المستوردة من الخارج من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	كمية الأسمدة المستوردة (بآلاف القناطير)
١٩٣٨	٥١٤
١٩٣٩	٤٧٢
١٩٤٠	٣٥٨
١٩٤١	٥
١٩٤٢	١٤٩
١٩٤٣	١٥٩
١٩٤٤	٢٧٢
١٩٤٥	٢٦١
١٩٤٦	٢١٥
١٩٤٧	٤٥٩

نرى من الجدول أن الكميات كانت فى تناقص مستمر من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وأنها لم تتجاوز خمسة آلاف طنا فى ١٩٤١ وذلك بسبب اعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء وانسداد مسالك التجارة فى البحر المتوسط ، كما أن الكمية المستوردة لم تصل حتى سنة ١٩٤٧ إلى كمية ما قبل الحرب .

والآن بعد أن بينت بعض مظاهر وآثار التنظيم الزراعى فى فترة الحرب أطبق ذلك على الحاصلات الزراعية .

القطن

كان من نتيجة تراكم محصول القطن من سنة إلى أخرى حتى سنة ١٩٤١ وحاجة البلاد الملحة إلى الحبوب أن لجأت الحكومة منذ تلك السنة إلى تحديد المساحة المزروعة قطنا فجعلتها ٢٢٪ لأراضى شمال الدلتا ، ١٦٪ لباقى البلاد وربما كانت ترخص بنسبة أكبر فى بعض الأحيان . وقد تغيرت هذه النسب فى آخر الحرب فأصبحت فى ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ٢٧٪ لأراضى شمال الدلتا ، ٢٠٪ للأراضى الأخرى .

وقد أتاح تخفيض المساحة المزروعة قطنا فرصة لمكافحة الطفيليات بطريقة فعالة وسريعة . ولم تتناقص غلة الفدان من القطن كما رأينا بالنسبة للمحصولات الأخرى فقد كان محصول الفدان ٦٨ر٤ قنطارا فى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ٣٥ر٥ قنطارا فى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، ٤٤ر٥ قنطارا فى ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، ٩١ر٤ قنطارا فى ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

والذى يلفت النظر فى هذا الصدد أنه على الرغم من تحديد المساحة المزروعة قطناً فإن المحصول قد أثار مشكلة كبرى فى تصريفه ذلك أنه لما كان تصدير كميات كبيرة من القطن للخارج مستحيلا وكان استهلاك المصانع المحلية استهلاكا محدودا لا يمكن زيادته بنسبة كبيرة اضطرت الحكومة — رعاية للصالح العام — إلى التدخل فى سوق القطن مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعاره من سنة إلى أخرى رغم قصور الطلب الخارجي . وقدجنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع النسبي فى الأسعار .

ويبين الجدول الآتى أسعار القطن ببورصة ميناء البصل بالريالات للقنطار الواحد .

فى آخر سنة	كرنك (جود)	أشموني (جود)
١٩٣٩	—	١٨
١٩٤٠	١٨	١٥
١٩٤١	٢٠	١٧
١٩٤٢	٣٣	٢١,٢٥
١٩٤٣	٣٥	٢٩
١٩٤٤	٤١	٣٧

لكن إذا نظرنا إلى المسألة نظرة أعمق وجدنا أن الحرب قد ألقت على عاتق الحكومة عبئا ثقيلا لأن الحكومة قد قامت بشراء وتخزين كميات كبيرة من القطن وكان عليها أن تتحمل تبعة تصريفها بعد انتهاء ظروف الحرب . وقد شاهدنا كيف كان تدخل الحكومة المستمر فى سوق القطن سببا فى حدوث هزات وتقلبات عنيفة فى هذا السوق .

الحبوب

كان إنتاج مصر من الحبوب قبل الحرب لا يكاد يفى بحاجتها . فلما نشبت الحرب وقل الوارد من الأسمدة وهبطت غلة الفدان كما بينت من قبل اضطرت الحكومة إلى التدخل منذ سنة ١٩٤١ لتعويض النقص فى الغلة بزيادة المساحة المزروعة حبوبا . وبالرغم من زيادة تلك المساحة إلا أن الإنتاج الكلى ظل أقل مما كان عليه قبل الحرب وذلك نظرا للنقص الكبير فى غلة الفدان

خصوصا بالنسبة للقمح والذرة الشامى والذرة العويجة وجميعها من أهم المحاصيل ولولا محصول الأرز لبلغ الموقف غاية الخطورة . وقد شهدنا أثناء الحرب كيف كان يخلط العيش بنسبة من دقيق الأرز .

وقد قامت الحكومة أثناء الحرب بالاستيلاء على مقادير كبيرة من بعض المحصولات وخاصة القمح ولجأت إلى تخزينه بطرق عرضت المحصول المستولى عليه لخسارة فادحة ولولا ظروف الحرب لتمكنت الحكومه من بناء صوامع حديثة على نظام الـ (Silos) لتكفل صيانة المحصول وسلامة تخزينه . وقد أشارت وزارة التموين إلى ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٣ حينما رفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء بينت فيها أن الحكومة تكبدت خسارة قدرتها إذا ذاك بـ ٢٥٠٫٠٠٠ أردبا وهى كمية كبيرة حرمت منها البلاد فى وقت كانت فى أمس الحاجة إليها .

وكان نقص محاصيل الحبوب فى فترة الحرب سببا فى زيادة الطلب عليها فارتفعت أثمانها ارتفاعا كبيرا فى السوق ضاربة عرض الحائط بالأسعار الرسمية التى حددتها الحكومة فكان ذلك غنما كبيرا للمزارعين .

المحاصيل الأخرى :

أقصد بذلك المحاصيل الثانوية كالفاكهة والخضر والبقول ، أما عن الفاكهة فانه نظراً لانقطاع الواردات الأجنبية فإن الطلب عليها قد ازداد وخاصة لوجود الجيوش المتحالفة ، فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا تبعاً لذلك ، وجنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع ، وقد زادت مساحات زراعة قصب السكر زيادة محسوسة .

أما عن الخضر والبقول فقد ازدادت المساحات التى تشغلها فى ضواحى

القاهرة والمدن الكبيرة زيادة ظاهرة ، وارتفعت أسعارها ارتفاعا فاحشاً مما عاد على الفلاح بالغنم الكبير .

بهذا القدر يمكن أن أكون قد وضحت أثر الحرب فى الزراعة من حيث تنظيمها ومحصولاتها ولأنتقل لبيان أثر الحرب على كل من الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين .

الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين

لا شك فى أن الحرب قد أثرت تأثيرا واضحا فى هذه الطبقات الثلاث : أما عن الطبقة الأولى — وهى طبقة الملاك — فقد استفادت من الحرب بلا ريب ولعله كان من صالحها أن تستمر تلك الحرب سنوات وسنوات . وقبل أن أوضح مقدار ما جنته تلك الطبقة خلال فترة الحرب أحب أن أشير إلى أن طبقة الملاك فى مصر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان إذ بلغ عدد الملاك فى سنة ١٩٣٨ ٢٫٤٤٤٫١٨١ مالكا فى حين أن عدد السكان إذ ذاك كان حوالى الستة عشر مليونا . وهناك مسألة أخرى يجب أن نأخذها فى الحسبان وهى أن هناك تفاوتا كبيرا فى مقدار ما يملكه كل فرد . فبينما نجد أنه فى سنة ١٩٣٨ كان عدد الملاك الذين يملكون أقل من فدان هو ١٫٧١٦٫٧٠٧ مالكا وأن مقدار مايملكونه مقدرا بالأفدنة هو ٧١٠٫٣٥٠ نجد فى نفس الوقت أن عدد الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا هو ١٢٫٥٥٩ مالكا وأن مقدار مايملكونه مقدرا بالأفدنة هو ٢٫٢٠٦٫٤٥٠ فإذا علمنا أن مجموع المساحة المنزرعة فى تلك السنة التى سبقت الحرب كان ٥٫٨٣١٫٥٥٦ فدانا تبين لنا أن الفريق الأخير من الملاك يملك حوالى ٣٨٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية .

ومعنى هذا كله أن الحرب ولو أنها أفادت طبقة الملاك عموما — وهم كما بينت يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع السكان — الا أن الفائدة الكبرى قد جناها ذلك الفريق من كبار الملاك وهذا راجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية كما سبق أن بينت .

والآن لنا أن نتساءل لماذا أفادت الحرب طبقة الملاك أو بعبارة أدق طبقة كبار الملاك ؟ . . .

فى الواقع أن هذه الطبقة قد استفادت من الحرب لعدة أسباب أولها ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وأهمها القطن والحبوب . وكان من جراء ارتفاع أثمان تلك الحاصلات أن زاد ريع الأراضى وأدى هذا بالتالى إلى ارتفاع فئات الإيجار . وارتفاع إيجار الأرض فى مصر ظاهرة لاحظناها بوضوح فى فترة الحرب الأخيرة فقد كانت إيجار الفدان فى السنوت التى سبقت الحرب لايعدو العشرة جنيهات في أغلب الأحيان كما يتبين من الاحصائية الآتية :

متوسط إيجار الفدان فى مصر سنة ١٩٣٧

الجهـة	فئة الايجار بالجنيه
شمال الدلتا	٥
جنوب الدلتا	٧ — ٨
المنيـا	١٠ — ١٢

بينما كان الأمر كذلك إذا بظروف الحرب ترفع هذه الفئات فيربو إيجار

الفدان على ضعف ما كان عليه ويصبح عشرين جنيها أو أكثر فى بعض الحالات ومعنى هذا كله أنه سواء كانت الأرض مزروعة على الذمة أم مؤجرة فإن المالك قد استفاد فى كلتا الحالتين .

ولا يخفى علينا أن نذكر فى هـذا الصدد أن جمود الضريبة على الأطيان كان عاملا مساعدا لطبقة الملاك فإن ثبات هذه الضريبة وعدم مرونتها وتمشيها مع ارتفاع القيمة الايجارية أتاح لهـذه الطبقة فرصة الظفر بكل ذلك العائد الكبير الذى حصلت عليه فى ظل تلك الظروف .

ولا يمكن أن ننكر أن المزارع كان يتحمل تكاليف متزايدة باستمرار منذ سنة ١٩٣٩ أى منذ قيام الحرب فقد ارتفعت أثمان الأسمدة الكيمائية (النترات) إلى ثلاثة أمثالها كذلك تضاعف أثمان الوقود (الزيت الثقيل والبترول) ، أما الآلات الزراعية فكان يتعذر تغيرها وكانت نفقات اصلاحها باهظة جدا وقد ارتفعت أثمان الآلات الزراعية الصغيرة الحجم كالمحراث والزحافة إلى ما يزيد على ثلاثة أمثالها فى سنة ١٩٣٩ وارتفعت أثمان المواشى فبلغت أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب وعلى الرغم من تلك التكاليف المتزايدة فقد استفاد المزارع من فترة الحرب نظرا للزيادة الكبيرة فى ريع الأرض .

ومن الظواهر التى شوهدت أثناء فترة الحرب وتدل دلالة واضحة على مدى استفادة الملاك الزراعيين من تلك الظروف الاستثنائية ومدى التحسن الذى طرأ على مركزهم المالى . . . من هـذه الظواهر تقلص حجم الديون العقارية نتيجة لزيادة قدرة الملاك على الدفع . وليس أدل على ذلك من أن نرجع إلى تقرير مجلس إدارة البنك العقارى المصرى المرفوع للجمعية العمومية للمساهمين في ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ إذ أن كاتب هذا التقرير قد استهله بإيضاح

تلك الحقيقة التى كانت قاسية على البنك كل القسوة فراح يقول « فلقد قام المشترون بتسديد ثمن صفقاتهم العقارية — على كثرتها فى السوق المصرية من مواردهم الخاصة دون الالتجاء إلى الاقتراض . فكانت قروضنا الجديدة لا تذكر . ومما يقطع فى الدلالة على حالة يسر الملاك المصريين أن دفعات كبيرة سددت من أصل الديون التى لنا إذ دفع لنا من رأس المال ١٫٢٢١٫٠٠٠ جنيها مصريا منها ٩٥٦٫٠٠٠ عن تسديدات معجلة فهبط مجموع ديوننا العقارية من ٩٫٦١٠٫٠٠٠ جنيها فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى ٨٫٩٤٠٫٠٠٠ جنيها فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ » — وبعد أن ناقش التقرير بعض الارقام وتعرض لبعض المقارنات قال « وتدل هذه الأرقام على النقص الذى اعتور نشاطنا العقارى كما تبين إلى أى حد استطاعت مصر أن تخفف من دينها فى غضون السنين الأخيرة »

ومن الظواهر التى شوهدت فى أثناء فترة الحرب أيضا زيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة عدد أعضائها ورأس مالها . ويمكن أن نستنتج هذه الحقيقة من الجدول الآتى :

السنة	عدد الجمعيات	متوسط عدد الأعضاء	متوسط رأس المال بالجنيه
١٩٤٠	٧٦٤	٩٥	٤٠٠
١٩٤٥	١٦٤١	٣١٨	٤٩٠

وعلى العموم يمكن القول بأن ظروف الحرب قد حسنت الحالة المالية للملاك تحسينا رفع عن كاهلهم أعباء والتزامات ثقيلة وخلق فى نفوسهم روح التعاون . هذا عن طبقة الملاك . أما عن طبقة المستأجرين فيمكن القول بأنها

لم تستفد كثيرا من ظروف الحرب إذ أن مركز المالك بطبيعة الحال أقوى وأمتن من مركز المستاجر لأن الأخير لا يحصل على عائده إلا بعد أن يقدم إلى مالك الأرض قيمة الإيجار المطلوب . فإذا عرفنا أن فئات الإيجار فى فترة الحرب قد ارتفعت أيما ارتفاع كما سبق أن بينت . وإذا أضفنا إلى ذلك استيلاء الحكومة على جانب كبير من محصول الحبوب — ربما زاد على النصف فى بعض الأحيان — وهو المعروف باسم « الحيازة » وذلك بثمن يقل عن الثمن السائد فى السوق . وإذا عرفنا أن زراعة الحبوب كانت تمثل نسبة كبيرة من المساحة المزروعة نتيجة تحديد زراعة القطن . وإذا عرفنا أيضا أن غلة الفدان كانت تتناقص باستمرار لقلة المخصبات وزيادة تكاليف الإنتاج . وإذا أضفنا إلى كل ذلك التجاء الملاك إلى بيع محاصيل أراضيهم المؤجرة بعد الحصاد مباشرة دون انتظار فرصة ما بعد الموسم . إذا أخذنا كل هذه الاعتبارات فى الحسبان تبين لنا حرج مركز طبقة المستاجرين فى تلك الفترة .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الملاك كانوا كثيراً ما يرون أن من صالحهم تباع سياسة لينة تجاه المستاجرين ذلك لأن الفريق الأخير إذا لم يلق مثل تلك المعاملة فإن الكثيرين منه كانوا يؤثرون التحول إلى عمال زراعيين نظرا لارتفاع الأجور الزراعية نتيجة نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق بخدمة الجيش البريطانى حيث الأجور مرتفعة كل الارتفاع وحيث العمل سهل وميسور لزيادة الطلب على العمال سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين . ولعل هذه الحالة كانت سببا فى الالتجاء إلى الإيجار العينى وتسامح الملاك وتساهلهم مع المستاجرين مما مكنهم من الاستفادة — إلى حد ما — من ظروف الحرب .

أما عن طبقة العمال الزراعيين فلا شك أن أجورهم النقدية قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا فى فترة الحرب . ذلك لأن نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق

بخدمة الجيش كما بينت قد عمل على تقليل المعروض من عمال الزراعة . وإذا قل المعروض من هؤلاء العمال مع بقاء الطلب عليهم كما هو فلا بد أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع أجورهم . وقد تحقق هذا تماما لأن حاجة الزراعة إلى الأيدى العاملة حاجة ملحة . ولذلك كنا نجد رغبة أكيدة من جانب الملاك وغيرهم فى رفع أجور العمال لإغرائهم واجتذابهم حتى لايتحولوا عن العمل الزراعى — وفيه ما فيه من إرهاق وإجهاد — إلى الناحية الأخرى وهى خدمة الجيش .

على أنه يجب أن نلاحظ فى هذا الصدد أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين فى فترة الحرب كانت منخفضة ، فمع الاعتراف بان أجورهم النقدية قد زادت زيادة محسوسة خصوصا منذ سنة ١٩٤١ وأنها وصلت فى مجموعها إلى ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ . وربما كانت تزيد الأجور بشكل ظاهر فى أوقات الأعمال المستعجلة أو عند الالتجاء إلى عمال غرباء عن المنطقة ، أقول مع الاعتراف بكل هذا إلا أننا نلاحظ أن تلك الزيادة فى الأجر النقدى لم تكن لتعوض العامل الزراعى الزيادة الكبيرة فى أثمان المواد الغذائية اللازمة له وأهمها الذرة .

إلى هنا أكون قد انتهيت من بيان أثر الحرب العالمية الأخيرة فى النشاط الزراعى ، وقد رأينا أن تلك الفترة كانت فترة رخاء على المشتغلين بالزراعة بوجه عام وشاهدنا فى الوقت ذاته بعض نواح شغلت البال وأثارت الاهتمام كصعوبة الحصول على الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وإنهاك التربة وهبوط غلة الفدان وما إلى ذلك .

ولأنتقل الآن لمناقشة الموضوع الثانى فى وجوه النشاط الاقتصادى لنتبين أثر الحرب فى الصناعة المصرية .

(٢) الصناعة

مصر حديثة العهد بالصناعة إذ يمكن أن يقال إن النهضة الصناعية بمعناها العصرى لم تبدأ إلا منذ عشرين سنة أى منذ عدلت التعريفة الجمركية فى سنة ١٩٣١ على نحو كفل للصناعة الوطنية قدراً من الحماية إذ نقصت واردات السلع المخصصة للاستهلاك نقصاً كبيراً وزادت واردات المواد اللازمة للصناعة من أدوات وآلات وخامات زيادة ملموسة . وقد كان من نتيجة ذلك أن سرت الحياة ودبت الروح فى كياننا الصناعى ، ولو أن نهوض الصناعة فى تلك الفترة كان أقل بكثير من نهوضها فى الفترة التى تلتها ، أى في فترة الحرب .

ويذكر إحصاء التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ أن جملة عدد المصانع فى القطر المصرى بلغ ٩٢و٠٢١ مصنعاً منها ٤٨و٢٨٢ مصنعا لا يوجد بها مستخدمون أى أن ٥٢ ٪ من تلك المصانع لم يكن بها غير صاحبها كما أن المصانع التى كان بها أكثر من عشرة مستخدمين لم تكن تمثل أكثر من ٣ ٪ من المجموع . وكان عدد عمال المصانع في تلك السنة ٢٧٣و٤٦٧ عاملا وبالنسبة لرؤوس الأموال نجد أن المصانع التى يزيد رأس مالها على ألف جنيه لم تبلغ سوى ٢ ٪ وأن المصانع التى يزيد رأس مالها على عشرة آلاف جنيه كانت تمثل ½ ٪ من مجموع المصانع .

ولقد قدر أن الصناعة الوطنية قبل الحرب كانت تكفى الطلب المحلى بالنسب الآتية :

السكر ١٠٠ ٪ ، الكحول ١٠٠ ٪ ، السجاير ١٠٠ ٪ ، ملح الطعام ١٠٠ ٪ ، طحن الغلال ٩٩ ٪ ، غزل القطن ٩٦ ٪ ، الأحذية ٩٠ ٪ ،

الأسمنت ٩٠٪ ، الصابون ٩٠٪ ، الطرابيش ٩٠٪ ، الأثاث ٨٠٪ ، الكبريت ٨٠٪ ، البيرة ٦٥٪ ، الزيوت النباتية ٦٠٪ ، والصود الكاوية ٥٠٪ والأقمشة القطنية ٤٠٪ .

من هذه الأرقام يمكن أن نتبين حالة الصناعة بوجه عام فى السنين التى سبقت الحرب . وفى فترة الحرب نجد أن الصناعة قد وثبت وثبة كبيرة وخطت خطوات واسعة إذ أتاحت لها ظروف الحرب فرصة طيبة للنمو والازدهار فأصبحت الصناعة المصرية أكثر ثباتا واستقرارا من صناعات البلاد المجاورة . وها هو ذا Charles Issawi يشهد بذلك فى كتابه Egypt, an economic and social analysis إذ يقول « Compared with other countries, Egyptian industry shows a remarkable degree of stability. »

وإذا أمعنا النظر فى تلك الظروف التى هيئت للصناعة المصرية فى فترة الحرب لوجدنا أنها أدت إلى خلق كثير من الصناعات الجديدة وعملت وساعدت على نمو الصناعات بصفة عامة وخاصة صناعتى النسيج والمواد الكيمائية . وكان ذلك راجعا إلى ضعف المنافسة الأجنبية لقلة السلع المستوردة وكثرة حاجات جيوش الحلفاء فى الشرق الأوسط وحاجات الشعب المصرى . ويتبع كل ذلك الارتفاع الهائل فى الأسعار والزيادة الكبيرة فى الأرباح إذ حققت الصناعات المختلفة فى ظل ظروف الحرب كثيرا من الأرباح الاستثنائية أو كما يسميها البعض الأرباح القدرية « Wind-fall profits » . ويعلق Charles Issawi على هذه الظاهرة فيقرر بأن الرقم القياسى للأرباح الصافية كان فى تزايد مستمر فى فترة الحرب فبينما كان ١١٤ فى ١٩٣٨ إذا به يقفز إلى ١٥٤ فى ١٩٤٠ ثم إلى ١٧٥ فى ١٩٤١ . . . وهكذا .

وقد تحققت تلك الأرباح لا عن ارتفاع السعر فحسب بل عن زيادة الإنتاج أيضا إذ أن الإنتاج الصناعى بصفة عامة قد زاد زيادة كبيرة أثناء الحرب فزاد انتاج خام القطن من ٢٥ مليون كيلوجرام سنة ١٩٣٨ إلى ٣٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٤٢ وكذلك زاد إنتاج النسيج - خصوصا إنتاج الأنوال اليدوية - من ١٩٠ مليون ياردة فى ١٩٣٨ إلى ٣٠٠ مليون ياردة فى ١٩٤٤ وهكذا بالنسبة إلى إنتاج الأقمشة الأخرى كالصوف والحرير إذ زاد المنتج منها فى فتره الحرب زيادة ظاهرة ملموسة .

أما عن الصناعات الغذائية فقد ارتفعت أرقام إنتاجها أيضا فزاد إنتاج البيرة من ٧٢٫٠٠٠ هكتولتر سنة ١٩٣٨ إلى ٢٣٥٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤ وكذلك زاد إنتاج السكر من ١٦٠٫٠٠ طنا إلى ٢٠٠٫٠٠٠ وزاد إنتاج بذرة القطن من ٤٠٫٠٠٠ طنا إلى ٩٠٫٠٠٠ طنا . أما صناعة الأسمنت والصناعات الكيمائية فقد تقدمت هى الأخرى وزاد إنتاجها زيادة محسوسة .

وبالتأمل إلى الجدول التالى نري مدي الزيادة فى الإنتاج الصناعى فى فترة الحرب خصوصا بالنسبة لإنتاج المنسوجات القطنية ومشتقات البترول بآلاف الأطنان .

السنة	[illegible]	زيت بذرة القطن	مشتقات البترول: بنزين	مشتقات البترول: كيروسين	مشتقات البترول: زيت ثقيل	أسمنت	سكر نقى	بيره	كحول
١٩٣٨	٢١٠٧	٦٥	٩٥	١٨	١٦٨	٣٧٥	٢٠٩	٦	٤٠٩
١٩٤١	٢٩٠١	٧٣	١٥٧	٦١	٨٠٠	٣٩٢	١٩٦	٢٥	٥٩٤
١٩٤٣	٣٤٠٩	٩٧	١٧٠	٦١	٧٢٥	٤٢٣	١٥٩	٣٤	٨٠٩
١٩٤٥	٢٧٠١	٧٤	١٧٦	٦٨	٧٣٧	٤٤٤	١٤٨	٣٨	٩٠٠

ولكى أبين أثر الحرب فى النشاط الصناعى بجلاء ووضوح أتناول بعض الأنواع المختلفة من الصناعات كلا على حدة .

الصناعات القطنية :

لاشك أن هذه الصناعات قد استفادت من ظروف الحرب إلى حد كبير حتى أن بنك مصر الذى تقدمت الحكومة لإعانته وإنقاذه فى أزمته المشهورة سنة ١٩٣٩ قد حققت شركاته فى فترة الحرب أرباحا طائلة وكونت احتياطيات كبيرة .

ولعل من الظواهر البارزة التى شوهدت أثناء الحرب كثرة الأنوال اليدوية وخاصة فى الريف ذلك لأن مشكلة الكساء كانت فى مقدمة المشاكل التى عبئت الجهود وتضافرت لحلها .

وقد ظهرت أزمة فى خيوط الغزل القطنية عقب قيام الحرب وكان سبب ذلك انقطاع الوارد من الخيوط نظراً للأخطار التى كانت تتعرض لها المواصلات البحرية وكذلك انقطاع الوارد من المنسوجات أو ندرته ونقص القوة الإنتاجية

بمصانع غزل ونسج القطن الميكانيكية لعدم توفر قطع الغيار وصعوبة الحصول على المواد الكيميائية والخامات التى تلزم هذه الصناعة . وقد أدى هذا إلى تلاعب فى أسعار الغزل فبلغ ثمن الرزمة منه خمسة أضعاف السعر العادى مما أضر بصالح أصحاب الأنوال اليدوية . ولكن الحكومة تداركت الوقف فأصدرت منذ ١٩٤١ القوانين الخاصة بالاستيلاء على الخيوط المحلية والواردة من الخارج وقامت بتوزيعها .

وقد نشطت الصناعات القطنية فى فترة الحرب فبلغ المستهلك محليا من القطن فى سنة ١٩٤٤ ١٦٣ ٪ بالنسبة لما كان يستهلك فى سنة ١٩٣٩ . ويمكن أن نتبين ذلك من الاحصائية الآتية :

السنة	كمية القطن المستهلك محليا بآلاف القناطير	نسبة المستهلك إلى المحصول
١٩٣٩ / ١٩٤٠	٦٥٣	٨ ٪
١٩٤٤ / ١٩٤٥	١٠٠٦٧	٢٣ ٪

وكانت المصانع تعمل إلى أقصى حد لتمتص هذه الكميات الكبيرة من القطن فكان هذا سببا فى إتلاف الآلات وزيادة تكاليف الصيانة فى وقت تعذر فيه استيراد قطع الغيار من الخارج

وكان من الطبيعى إذن أن يزيد الانتاج فى هذه الصناعة ، وفيما يلى نتبين ماسجلته مصانع الغزل والنسيج المصرية من تقدم منذ سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	الخيوط بالكيلوجرام	لقطع المصنوعة (ك.ج)
١٩٣٨	٢٥ر٨٤٠ر٠٠٠	٧٩ر٥٠٠ر٠٠٠
١٩٤٢	٣٤ر٧١٣ر٠٠٠	١٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٤٣	٣٦ر١٩٢ر٠٠٠	١٣٤ر٤٢٥ر٠٠٠
١٩٤٤	٣٦ر٣٢١ر٠٠٠	١٤١ر١٢٨ر٠٠٠
١٩٤٥	٣٨ر٥٢٢ر٠٠٠	١٥٤ر٢١٤ر٠٠٠
١٩٤٦	٣٩ر٤٨٠ر٠٠٠	١٦٣ر٧٩٧ر٠٠٠
١٩٤٧	٤١ر٨٨٠ر٠٠٠	١٧٧ر٢٠٦ر٠٠٠

وإن أكبر دليل على التقدم الظاهر للصناعات القطنية هو ما نلاحظه من تناقص غير عادى فى وارداتنا القطنية بالنسبة إلى سنى ما قبل الحرب . فقد كان مجموع وارداتنا من خيوط القطن ٧٧٢ر٥٤١ كيلو جراما فى سنة ١٩٣٨ فأصبح ٢٠٠ر٠٩٤ كيلو جراما فى سنة ١٩٤٦ كذلك الحال بالنسبة للأقمشة القطنية فقد نقص الوارد منها نقصا بينا . . . وعلى العموم يمكن القول بأن صناعة غزل ونسج القطن استفادت من فترة الحرب أيما فائدة .

وبهذه المناسبة أشير إلى الأزمة التى تعانيها شركات الغزل فى هذه الأيام والتى نجمت عن ارتفاع أسعار القطن فى الوقت الذى تحاول فيه تلك المصانع تجديد آلاتها التى أنهكها الإنتاج المتواصل فى فترة الحرب . ويجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة بكل اهتمام وتضع لها علاجا يضمن للصناعة القطنية نهوضها واطراد نموها .

الصناعات الغذائية

تأثرت الصناعات الغذائية بظروف الحرب فانتعشت الصناعات التى كانت قائمة قبل تلك الظروف كصناعة السكر وصناعة الزيوت وأخذت صناعات جديدة تبرز فى الميدان كصناعة الجلوكوز والمنفحة والبصل والجزر المجفف والجيلاتين .

صناعة السكر

هذه هى أهم الصناعات الغذائية حتى أنها كانت تعتبر إلى عهد قريب أهم الصناعات قاطبة بما فى ذلك صناعة الغزل والنسج . ولما بدأت الحرب رأت مصانع السكر أن تضاعف إنتاجها لمقابلة الطلب المتزايد فأثر هذا فى آلاتها بطبيعة الحال ولكنها فى الوقت نفسه استطاعت أن تحقق أرباحا لا يستهان بها فى ظل تلك الظروف .

وكان الانتاج السنوى لشركة السكر وقت أن نشبت الحرب ١٤٤ ألف طن للاستهلاك المحلى و٩٦ ألفا أخرى للتصدير إلى الخارج (أسواق الشرق الأدنى) فكان مجموع إنتاجها ٢٤٠ ألف طن فى العام الواحد منها ١٦٠ ألف طن تصنع من قصب السكر المزروع محليا و ٨٠ ألف طن تصنع من السكر الخام المستورد من الخارج . وعلى الرغم من صعوبة استيراد هذا المقدار وقت الحرب وهو كما ترى يمثل ثلث المادة الخام المطلوبة لهذه الصناعة . على الرغم من ذلك استطاعت الشركة أن تمد الأسواق المحلية فيما بين ١٩٣٩، ١٩٤٦ بـ ٧٠٥ر١٠٠٥ر١ طنا وأن تمد جيوش الحلفاء بـ ٧٨٥ ر ٢٧٩ طنا . وقد ساعدها على ذلك زيادة المساحة المزروعة قصبا كما سبق أن أشرت ...... ولما كانت شركة

السكر شركة احتكارية فقد تمكنت من تحقيق أرباح قدرية كبيرة ومع أن السكر من المواد التى خضعت لنظام البطاقات إلا أن سعره فى السوق السوداء كان سعرا فاحشا .

صناعة الزيوت :

تعرضت هذه الصناعة فى السنين التى سبقت الحرب ، وفى سنة ١٩٣٩ بالذات لأزمة حادة كادت تقضى عليها وكان ذلك راجعاً إلى هبوط أسعار الزيوت التى كان ثمنها فى السوق لا يكاد يعادل نفقات الإنتاج ، وفى ظل ظروف الحرب تحسن مركز هذه الصناعة كثيراً فزاد إنتاج الزيت « الزيت الصناعى وزيت الطعام » من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن وبذلك أمكن استنفاد جميع كميات البذرة التى خزنت قبل الحرب ... ونحن نعلم كيف خضع زيت الطعام لنظام البطاقات منذ الحرب وكيف زاد الطلب على الزيت الصناعى نتيجة للحاجة الماسة إلى كميات كبيرة منه فى صناعة الصابون والمسلى النباتى .

الصناعات الكيمائية

نشطت الصناعات الكيميائية نشاطاً ملحوظا فى وقت الحرب ، وكانت أبرز هذه الصناعات نشاطا فى تلك الفترة صناعة الصابون إذ لما دخلت اليابان الحرب منعت عن تلك الصناعة مولرد المواد الدهنية ولكنها سرعان ماوجدت فى زيت بذرة القطن بديلا ، وقد تمكنت من مضاعفة إنتاجها فكفت البلاد حاجتها من تلك السلعة الضرورية ، واستطاعت مصانع الصابون خلال فترة الحرب من إنتاج كميات كبيرة من صابون البشرة وحلاقة الذقن وبعض أنواع الصابون الطي والصابون اللين والصابون المسحوق وكانت البلاد تستورد كل

هذه الأنواع من الخارج . وهذا اتجاه جديد اتجهت إليه تلك الصناعة الوطنية بعد أن اجتازت تجربة عملية فى ظروف الحرب .

وليست صناعة الصابون هى الصناعة الكيميائية الوحيدة التى استفادت من ظروف الحرب فهناك صناعات أخرى هيأت لها تلك الظروف المواتية تقدما ونهوضا كصناعة الكسب الذى يستعمل وقوداً فضلا عن قيمته الغذائية للمواشى وكصناعة المستحضرات الطبية وصناعة النشا وصناعة الأسمدة الكيميائية. وكذلك الحال بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم والمحاجر فقد نشطت صناعة البترول وصناعة الأسمدة وأنشئت مصانع لسبك خردة الصلب .

وعلى العموم نجد أن الصناعات المصرية المختلفة قد أتيحت لها فرصة التقدم والنهوض فى فترة الحرب فما كان منها موجوداً أصلا فقد ثبتت دعائمه وتوطدت أركانه ، أما الصناعات التي أوجدتها الحرب أوسهلت إيجادها فبعضها قد انتهى بانتهاء الحرب — كصناعة وابورات الغاز — والبعض الآخر ما زال قائما وثابتا ، ولولا ظروف الحرب المواتية لما تحققت هذه النهضة الصناعية الكبيرة فى تلك الفترة الوجيزة .

وقد أسفر إحصاء الإنتاج الصناعى الذى قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد فى سنة ١٩٤٥ — ليمثل الحالة فى سنة ١٩٤٤ — عن أن عدد المصانع على اختلاف أنواعها ١٢٩و٢٣١ مصنعا وأن عدد المشتغلين فيها ٤٥٧ر٩٥٤ عاملا ومن بين هذه المصانع نجد ١٠٧ر٠١١ مصنعا صغيرا بكل منها عامل واحد أما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢ر٢٢٠ مصنعا يعمل بها ٣١٦ر١٤٤ عاملا وموظفا ما بين مصريين وأجانب ، أما رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المصانع ذات الإنتاج فتبلغ نحو سبعين مليونا من الجنيهات عدا الاحتياطى الذى يقرب من خمسة عشر مليونا .

وفى هذه الارقام خير دليل على نهضة الصناعة المصرية فى فترة الحرب ، ونرجو أن تستكمل نهضتها بعد أن تتوفر كل العوامل اللازمة لتدعيمها من رؤوس أموال وقوة محركة ومواد أولية وأيد عاملة وفنيين ... وان إنهاض الصناعة لهو الهدف الذى تتجه إليه الانظار فى بلد يتزايد سكانه فيزداد ضغطهم على مورد الزراعة المحدود ، ففى تصنيع الاقتصاد خير سبيل لزيادة الدخل الاهلى ونمو الثروة القومية ... وإنا لنعلق على البنك الصناعى ومشروع خزان أسوان ونشر التعليم الفنى آمالا واسعة لانعاش صناعتنا بعد أن قطعت ذلك الشوط .

ولعل خير ما أختم به هذا الموضوع هو ما قاله Charles Issawi حينما أجمل أثر الحرب فى نهضة الصناعة المصرية فى تلك السطور :

" There is no doubt that Egyptian industry has been able to lay aside large reserves during the war, and these will be available for its re-equipment with modern and efficient plant."

(٣) التجـــارة

مصر من الدول التى لا يمكنها أن تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى لأن لها معه تجارة ، فتخصصها فى إنتاج القطن يجعلها فى حاجة إلى التجارة الدولية لتصريف هذا المحصول واستيراد ما يلزمها من سلع وخامات ... فالتجارة الخارجية بالنسبة لمصر إذن أمر حيوى لازم لتسيير عجلة النشاط الاقتصادى .

وتعتبر التجارة الداخلية في مصر ضيقة النطاق محدودة السوق لأن عدداً كبيراً من السكان لا يشترك فى عملياتها ، ولان مقدرة الأفراد على الشراء تتفاوت إلى حد كبير ، ولذا فإن أية زيادة فى الطلب يتبعهـا حتما زيادة فى السعر .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن عمليات التجارة أمكننا أن نتبين مدى الآثار التى نجمت عن الحرب حينما عطلت التجارة الخارجية وعرقلت سيرها بسبب توجيه الجهاز الإنتاجى فى كل بلد للانتاج الحربى وبسبب خطورة المواصلات البحرية وعدم توفر وسائل النقل ؛ كما يمكننا أن نتبين من الناحية الأخرى أثر الحرب في عمليات التجارة الداخلية إذ أدت ظروفها العصيبة إلى تقييد الاستهلاك وتطبيق نظام البطاقات وندرة كثير من السلع وشيوع لون من الاحتكار وجنوح الأسعار نحو مستويات عالية مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة بما لا يتناسب وقدرة سواد الأهلين على الشراء .

ولـكى يظهر أثر الحرب فى نشاطنا التجارى واضحا نناقش تجارة مصر الخارجية ثم تجارتها الداخلية .

أولا : التجارة الخارجية

ووجهت مصر فى سنة ١٩٣٨ بميزان تجارة غير موافق ، وكان ذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٣٢ ، وقدر العجز فى الميزان إذ ذاك بنحو ٦٫٨٠٩٫٠٠٠ من الجنيهات ، ولكن سنة ١٩٣٩ تميزت بنشاط نسبي فى حركة التجارة الخارجية فعلى الرغم من أننا استوردنا فى تلك السنة أسلحة وذخائر بلغت قيمتها نحو المليون من الجنيهات إلا أن الدول المختلفة قد أقبلت على شراء كميات كبيرة من القطن المصري وعملت على تخزينها لمواجهة ظروف الحرب .فأدى هذا الاتجاه إلى زيادة رقم الصادرات زيادة كبيرة فعاد الميزان التجارى إلى صالحنا مرة أخرى ، وقدرت الزيادة بنحو ٧٤١٫٠٠٠ من الجنيهات .

ولما اندلعت الحرب واشتد أوارها فى حوض البحر المتوسط — خصوصا بعد أن اشتركت إيطاليا فى القتال وانسدت مسالك التجارة ومنافذها — أقول بعد هذه الملابسات انكمشت التجارة الخارجية وتقلص حجمها . فبالنسبة للواردات كنا نسمع شكاوى كثيرة لنقص الأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة وصعوبة استيراد الآلات والخامات وغيرها من المواد اللازمة للصناعة .

وقد أشرت فى الموضوع السابق إلى أن هذا النقص فى الواردات لم يخل من الفائدة إذ كان حافزاً لإجراء التجارب فى النشاط الصناعي لتعويض هذا النقص بإنتاج بعض المواد محليا . وبالنسبة للصادرات كنا نواجه مشكلة كبرى فى تصريف محصولنا الرئيسى وهو القطن ، ويجب أن أنوه فى هذا المقام بتقدم بريطانيا العظمى ومساهمتها شراء كميات كبيرة من محصول سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ مما لطف من حدة الموقف أمام الحكومة المصرية التى تحملت العبء الأكبر فى شراء هذا المحصول وتخزينه . وقد قامت الحكومة فى تلك الفترة

بمراقبة الصادرات عن طريق التراخيص ، كما قامت بمراقبة حركات رؤوس الأموال .

وعلى العموم كنا نلاحظ في فترة الحرب أن العجز فى ميزان تجارتنا يزداد من سنة إلى أخرى ويمكن أن نتبين تلك الظاهرة من الجدول بالصفحة المقابلة (بالاف الجنيهات) .

هناك ملاحظات كثيرة جديرة بالاهتمام بالنسبة لتجارتنا الخارجية فى فترة الحرب فقد كان لتقلبات الاسعار سواء فى الاسواق المحلية أو العالمية أثرها المباشر فى الارتفاع الهائل فى القيمة التى قدرتها مصلحة الجمارك المصرية لكل من صادراتنا ووارداتنا وهى قيمة تزيد بوجه عام عن القيمة المحتسبة على أساس متوسط سعر الوحدة سنة ١٩٣٩ ويمكن أن نتبين ذلك بالنسبة للواردات من الجدول التالى (بآلاف الجنيهات) :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٤٠٠	٣١٠٨	٢٠٢
١٩٤٠	٣١٠٣	٢٠٠٤	١٠٠٩
١٩٤١	٣٣٠١	١٥٠٦	١٧٠٥
١٩٤٢	٥٥٠٣	٢٣٠٢	٣٢٠١
١٩٤٣	٣٩٠١	١٥٠٣	٢٣٠٨
	١٩٢٠٨	١٠٦٠٣	٦٨٠٥

ظاهر من الجدول أن هناك فرقا بين القيمة الجمركية والقيمة المحتسبة طيلة الخمس سنوات المذكورة ، ويقدر هذا الفرق فى مجموعة بنحو ٨١٫٢ ٪.

السنة	الواردات	الصادرات من المنتجات المصرية		المجموع	البضائع المعاد تصديرها	جملة الصادرات	الزيادة فى الواردات (—) الصادرات (+)
		القطن	بضائع أخرى				
١٩٣٨	٣٦٩٣٤	٢١١٩٠	٨١٥٢	٢٩٣٤٢	٧٨٣	٣٠١٢٥	—٦٨٠٩
١٩٣٩	٣٤٠٩١	٢٤٣٣٠	٩٧٥١	٣٤٠٨١	٧٥١	٣٤٧٣٢	+٧٤١
١٩٤٠	٣١٣٧٨	١٨٨٥٩	٨٩٥٣	٢٧٨١١	٥١٠	٢٨٣٢١	—٣٠٥٧
١٩٤١	٣٣١٢٧	١٥٩٢٤	٦١٩٩	٢٢١٢٣	٤٨٩	٢٢٦١٢	—١٠٥١٥
١٩٤٢	٥٥٥١٢	١٤١٢٥	٤٦٢٣	١٨٧٤٨	٥٣٧	١٩٢٨٥	—٣٦٢٢٧
١٩٤٣	٣٩١٩٦	١٨٣٨٠	٦٦٥٠	٢٥٠٣٠	١٥٢٩	٢٦٥٨٠	—١٢٦١٧
١٩٤٤	٥١٠٠٧	١٩٤٦١	٧٤٨٤	٢٦٩٤٥	٣٠٥٦	٤٠٠٠١	—٢١٠٠٦
١٩٤٥	٦٠٤٧٦	٣٢١٧٣	٩٤٥٧	٤١٦٣٠	٣٥٢٩	٤٥١٥٩	—١٥٣٠٧
١٩٤٦	٨٣٢٤٨	٤٦٢١٨	١٧٤٦٢	٦٣٦٨١	٥٣١٢	٦٨٩٩٣	—١٤٢٥٥
١٩٤٧	١٠٣٩٠٢	٦٩٣٣٥	١٧٦٤٥	٨٦٩٨٠	٣٨٥٨	٩٠٨٣٨	—١٣٠٥٨

وهى نسبة كبيرة جداً لم نشهد لها مثيلا حتى فى خلال الحرب العالمية الأولى إذ بلغ هذا الفرق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ٧٥ر٥ ٪ فقط .

والذى يلفت النظر أن الارتفاع الذى طرأ على القيمة الجمركية للصادرات — خصوصا صادرات القطن — لم يصل إلى نصف ارتفاع القيمة الجمركية للواردات فقد بلغ الارتفاع بالنسبة للصادرات ٣٤ر٣ ٪ فقط كما يتبين من الجدول الآتى :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٣ر٣	٣٣ر٣	—
١٩٤٠	٢٧ر٨	٢١ر٤	٦ر٤
١٩٤١	٢٢ر١	١٦ر٤	٥ر٧
١٩٤٢	١٨ر٧	١٢ر٠	٦ر٧
١٩٤٣	٢٥ر٠	١١ر٥	١٣ر٥
	١٢٦ر٩	٩٤ر٦	٣٢ر٣

وارتفاع القيمة الجمركية لوارداتنا بنسبة أكبر من ارتفاع القيمة الجمركية لصادراتنا فى فترة الحرب يدل على أننا كنا نصدر سلعا رخيصة لنستورد سلعا غالية إذا جاز التعبير ، ويمكن أن يقال ؟ أن نسبة المقايضة الدولية — Barter terms of trade — كانت تتحول إلى غير صالحنا لأن طلبنا على المنتجات الاجنبية كان أكثر إلحاحا من الطلب الخارجى على منتجاتنا (خصوصا القطن) .

ومجمل القول أن تجارتنا الخارجية قد قلت فى فترة الحرب بشكل ظاهر

إذ كنا نواجه شحا كبيرا فى واردات كثير من السلع والخامات كما كان يتعذر علينا أن نصدر تلك الفضلة من محصول القطن الذى كان يتراكم سنة بعد أخرى كما أشرت من قبل .

وهناك ملاحظة أخرى على تجارتنا الخارجية وهى أن العجز فى ميزاننا التجارى ظاهرة واضحة بعد سنى الحرب أيضا — وإن كان يتناقص إلى حد ما منذ سنة ١٩٤٥ كما هو واضح من قبل — ولا يمكن أن تعلل تلك الظاهرة بأنها رد فعل للحرب بمعنى أننا نكثر من الواردات بعد طول المنع والحرمان لان ذلك الإكثار لا تقابله زيادة جدية فى الصادرات ، ولذا فإنه يتحتم على المسئولين أن يعيروا هذا الامر مزيداً من العناية والاعتبار ، وأرى أنه لا مندوحة لنا من التقدم بإجراء تخفيض على القيمة الجمركية للجنيه المصرى — سعر الصرف — فإن سعره الرسمى بالنسبة للعملات الاخرى وعلى الاخص الدولار سعر مرتفع بل هو فى الواقع أعلى بكثير من سعره الحقيقى فى السوق الحرة ، وتخفيض قيمة الجنيه المصرى يؤدى بطبيعة الحال إلى الإقبال على منتجاتنا التى نحن بصدد تشجيعها وهكذا يمكننا أن نحقق زيادة فى الصادرات .

ثانيا : التجارة الداخلية

لعل أبرز ظاهرة شوهدت فى فترة الحرب هى رواج التجارة الداخلية فقد زاد الطلب زيادة أكثر نتيجة وجود الجيوش الاجنبية ونتيجة زيادة الدخول النقدية لبعض الطبقات اذ زادت أجور العمال الملحقين بخدمة الجيش كما زادت عوائد عوامل الإنتاج الاخرى من ريع وربح .

ومن المعروف لنا أن أبرز خصائص تجارتنا الداخلية ضيق نطاق السوق بمعنى أنه يكفى ان يكون هناك طلب ضعيف نسبيا لترتفع الأسعار وقد شوهدت هذه الخاصية بوضوح أثناء الحرب إذ سببت ظروفها الطارئة انقطاع واردات كثيرة من السلع والخامات كما سبق أن أشرت وأدى ذلك إلى محاولات كثيرة لإنتاج بعضها محليا . ولكن العرض في مجموعه ظل محدودا لم يتمش مع الطلب المتزايد فارتفعت الاسعار وأمعنت فى الارتفاع حتى وصلت إلى مستويات خيالية بالنسبة لبعض السلع . وقد قامت الحكومة من جانبها بالاجراءات اللازمة فى مثل تلك الظروف فحددت الاستهلاك وفرضت القيود على الضرورى من السلع وذلك عن طريق نظام البطاقات فكان السكر والغاز والزيت وبعض أنواع الاقمشة خاضعة لهذا النظام . ولو صرفنا النظر عن سوء تطبيق نظام البطاقات فى وقت الحرب فأنه يمكن ان يقال أن مقررات هذه السلع الضرورية لم تكن كافية فى أغلب الأحيان وكان ذلك سبباً فى ظهور الأسواق السوداء وتصويب الأسعار نحو الارتفاع الفاحش الأمر الذى أثقل كاهل جانب كبير من الناس وعلى الأخص أصحاب الدخول المحدودة Fixed incomes كالموظفين مثلا فقد قاسى هؤلاء كثيراً من ضروب الحرمان ونقص الطيبات نتيجة ارتفاع نفقات المعيشة . لقد كان هناك ضغط من ناحية الطلب على سوقنا المحدودة العرض . ضغط من الشعب من جهة وضغط من الجيوش المتحالفة من جهة أخرى ولذا لاقى سوادنا ضيقا فى العيش تلك السنين العجاف التى تميزت بالتلاعب فى الاسعار وظهور طبقة من المحتكرين وارتفاع فى نفقات المعيشة .

وليس صحيحا أن يقال إن الحكومة قد خففت عن الشعب عبئاً ماديا كبيراً حينما حدت أسعار بعض السلع لأن تلك التسعيرة الرسمية أو الجبرية لم تكن ترضى منتهزى الفرص وغواة النهم والجشع ولأنها من جهة أخرى

كانت أمراً صوريا فى أغلب الأحيان ، وإنى لأضرب مثلا لذلك بالخبز وهو أول الضروريات بالنسبة للسواد ، كان ثمن رغيف العيش فى وقت الحرب حسب التسعيرة خمسة مليمات فهل يصح هذا أن يكون دليلا على أن سعر الرغيف قد أصبح ضعف ما كان عليه قبل الحرب فى الوقت الذى بلغت فيه أثمان بعض السلع ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كانت عليه ؟ ... الواقع أن هذا ليس صحيحاً بالمرة لأن رغيف العيش كنا نحصل عليه وقت الحرب بشق الأنفس وهو فوق ذلك كان يختلف تماما من حيث النوع والوزن عن مثيله قبل الحرب .

وعلى العموم يمكن أن يقال ان تجارتنا الداخلية قد شهدت فى سنى الحرب كثيراً من التنظيمات ، فكان هناك نظام للبطاقات كما أشرت وكانت هناك تسعيرة جبرية لكثير من السلع كالخبز والدقيق والحبوب واللحوم والأقمشة وغيرها ، وكانت هناك حدود بل وسدود بين الأسواق وبعضها البعض . فكان انتقال بعض السلع من جهة إلى جهة ، أو من مديرية إلى أخرى أمراً محظورا .

ومن أبرز الظواهر التى شوهدت أثناء الحرب ارتفاع أسعار الأوراق المالية نتيجة لانخفاض سعر الفائدة النقدى ، ولولا العامل النفسى أى عامل الشك والتوجس والريبة والخوف من المستقبل وميل الناس إلى الاكتناز Hoarding لكان هناك مجال أكبر من النشاط الاقتصادى وزيادة الاستثمارات وعلى أى فهذا يعلل إلى حد كبير زيادة رؤوس الأموال المتداولة للشركات ، وعلى الأخص الشركات المساهمة وقلة السندات التى أصدرتها تلك الشركات كما يتبين من الجدول الآتى :

رؤوس الأموال والسندات المتداولة لشركات المساهمة

(بآلاف الجنيهات)

	١٩٣٨	١٩٤٥
بنوك الرهن العقارى والزراعى	٢٢ر٦٢١	١١ر٧٠٥
بنوك الأعمال والإيداع والخصم	٥ر٧١٤	٧ر٠٣٤
الشركات المالية	٥٨٣	٥٠٩
شركات أراضى الزراعة والبناء	١٢ر٦٤٩	١٤ر٥٢٨
شركات النقل	٥ر٥٣٠	٧ر١٤٣
شركات الترع والمياه والرى	١١ر٩٦٤	١٠ر٠٥٥
الشركات الصناعية	١٦ر٢٩٢	٢٨ر٥٠٢
شركات الأعمال التجارية	٨ر٥٠٤	١٠ر٦٨٤
شركات أخرى	٣ر٢٣٩	١ر٢٤٠
منها رؤوس أموال	٥٨ر١٧٢	٧٨ر٢٩٧
ومنها سندات	٢٨ر٩٢٤	١٣ر١٠٣
	٨٧ر٠٩٦	٩١ر٤٠٠

وفى هذا دليل على الرخاء الذى ساد تلك الفترة خصوصا بالنسبة للشركات الصناعية وشركات الأعمال التجارية وشركات النقل وبنوك الاعمال والايداع والخصم ، وفى هذا دليل أيضا على تقلص نشاط بنوك الرهن

العقارى والزراعى لتحسن المركز المالى للملاك الزراعيين كما سبق أن بينت فى موضوع الزراعة .

هذه هى عمليات التجارة الخارجية والداخليـة فى وقت الحرب . وقد رأينا أن ظروف الحرب قد كيفت مجرى هذه العمليات ، فضـاق نطاق المبادلات الخارجية ، وانـكمش حجمها بينما راجت التجارة الداخلية فى ظل تلك الظروف .

(٤) المواصلات

يعتبر تقدم المواصلات الخارجية والداخلية الاساس الذى قامت عليه النهضة الاقتصادية الحديثة بمصر ، ذلك لأن عليه يتوقف تصريف القطن وهو المحصول الرئيسى للبلاد . واستيراد ما يلزم من سلع وخامات ، وقد أصبحت لأجور النقل أهمية كبيرة فى اتجاهات الاسعار وميلها للارتفاع أو للانخفاض .

وآثار الحرب فى المواصلات واضحة ملموسة فبالنسبة للمواصلات الخارجية نجد أن الحرب قد عرقلت سيرها إلى حد كبير ، وقد أشرت فيما سبق إلى أن بعض الآثار السيئة التى ظهرت فى الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادى كانت نتيجة لتعطل المواصلات فى فترة الحرب ، فنقص الاسمدة الكيميائيـة اللازمة للزراعة ، ونقص المواد الاولية والخامات والآلات اللازمة للصناعة ونقص عمليات التجارة الخارجية وتقلص حجمها .. كل ذلك كان راجعا إلى عدم توفر المواصلات وانسداد المسالك وتعرض السفن للأخطار .

وبالنسبة للمواصلات الداخلية يجب أن أنوه أولا وقبل كل شىء بأثر الحرب فى إنشاء بعض الطرق الزراعية وهى المعروفة «بطرق المعاهدة» ولا شك أن فى هذا فائدة كبيرة خصوصا وأننا فى حاجة ملحة إلى مثل هذه الطرق وتعتبر مصر متأخرة نسبيا من هذه الناحية .

وكان من أبرز ما شوهد فى فترة الحرب ارتفاع أجور النقل ممـا مكن المشروعات من أن تحقق أرباحا قدرية فى ظل تلك الظروف ، لـكن يجب أن أذكر فى هذا الصدد أنه بالرغم من ارتفاع أجور النقل وكثرة تلك الارباح الاستثنائية ، فإن نفقات الصيانة كانت كبيرة جدا وكانت قطع الغيـار غير متوفرة ، وكانت نسبة الاستهلاك فى الاصول نسبة كبيرة ، وقد شاهدنا استحكام

أزمة الإطارات استحكاما أثار الضجيج بالشكوى من تلك الحالة .

ولتصوير حالة المواصلات الداخلية فى فترة الحرب نأخذ سكك حديد الحكومة المصرية على سبيل المثال . لقد كانت هذه حركة دائمة لنقل جيوش الحلفاء وملحقاتها .. وإذا قيل ان تلك المصلحة قد حصلت على أجور ضخمة لهذه العمليات فيجب أن يؤخذ فى الحسبان مدى الخسارة التى أجهدتها كثرة الاستعمال وأضناها طول العمل مع عدم إمكان إجراء التجديدات اللازمة طيلة فترة الحرب ، وها هى ذى وسائل النقل الاخرى يمكن أن يقال انها كانت تجرى بعد الحرب على إطاراتها الحديدية على حد تعبير أحد مندوبينا فى مؤتمر بريتون وودز ... لقد سخرت السكك الحديدية أثناء الحرب تسخيرا لنقليات الجيوش ، ولعل من الطريف أن نعلم أن هذه المصلحة لم تسلم من مغالطات تلك الجيوش وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ حين ذكر أن هناك زيادة فى الاجور تقررت أثناء الحرب وأن السلطات المتحالفة عارضت فى دفع ما أصابها من تلك الزيادة وهى ٩٧٠٫٠٠٠ جنيه . وقد جاء فى هذا التقرير :

« وإلى جانب هذه المتأخرات الظاهرة فى حساب المصلحة فإن هنا مبلغا يقرب من التسعة ملايين من الجنيهات لم يظهر فيها وهو عبارة عن الزيادات التى تقررت فى أثناء الحرب علي أجور نقل البضائع والركاب ولم تدرج هذه الزيادات فى الفواتير التى أرسلت إلى القوات الاجنبية نظرا لان أمر استحقاقها كان موضع خلاف بين مصلحة السكك الحديدية وتلك القوات » .

ومن الطريف أن نعلم أيضا أن السلطات العسكرية فى فترة الحرب رفضت دفع مبلغ ٤٣٠٫٠٠٠ جنيه أجورا لعربات مصرية تحمل منقولات للجيوش المتحالفة ظلت بفلسطين واستحق عليها هذا المبلغ .

وفضلا عن ذلك فقد فقدت استمارات بالنقل وقدرت لجنة التحقيق قيمتها إذ ذاك بمئات الألوف من الجنيهات ولكن السلطات رفضت دفعها .

فى الحقيقة أن ما جنته السكك الحديدية فى تلك الظروف كانت تقابله مغالطات من جهة واستهلاكات فى رأس المال الثابت من جهة أخرى . ولعل أكبر دليل على ذلك أن مشروع السنوات الخمس كان قد اعتمد مليونا من الجنيهات للقيام باصلاح ما أتلفته الحرب فى مرافق المواصلات وهذا ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولى فى مناقشته للتقدم الاقتصادى فى الدول الأعضاء ، وقد جاء فى هذا ما يلى :

"Though the plan does not envisage any extension in the railway net-works to open the more isolated areas, the contemplated renovation of equipment is expected to repair the damage caused by the pressure of military use during the war."

هذا مجمل أثر الحرب فى المواصلات وعنده أكون قد انتهيت من بيان أثر تلك الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى عموما ، ولأنتقل الآن لمناقشة أثر الحرب فى المالية العامة .

أثر الحرب فى المالية العامة

تأثرت إيرادات الدولة ومصروفاتها بظروف الحرب تأثراً بالغا . فبالنسبة للايرادات نجد أن الحرب كانت سبباً فى تعطيل المواصلات وعرقلة النشاط التجارى وقد أدى هذا إلى إنكماش حركة الواردات وكان لذلك أسوأ الأثر فى خفض حصيلة الجمارك ، وقد كانت من أكبر موارد الدولة قبل الحرب . هذا وقد أعفت الحكومة السلطات العسكرية فى فترة الحرب من رسوم جمركية تزيد على الواحد وتسعين مليونا من الجنيهات مضافة إليها مبالغ كثيرة كان ينبغى أن تدفع للجمارك لولا أن الأسرار الحربية كانت حائلادون الكشف عن الطرود والرسائل لتعرف محتوياتها فظلت مجهولة القيمة .

وقد وضعت مصلحة الأملاك تحت تصرف الجيوش بدون مقابل مبانى وأرضا وشونا لو أن أجراً اقتضى عليها لبلغ ألوفا . وكانت السلطات تبتاع من مخازن السكة الحديد ما تحتاج إليه فإن كان من المصنوعات المحلية حوسبت السلطات على أساس ثمن الشراء بغير مراعاة لما يكون قد طرأ على السلعة من زيادة .

لكن إذا كانت ظروف الحرب سببا فى تناقص الإيرادات الحقيقية للدولة فأن لتلك الظروف بعض آثار جديرة بالإعتبار . فقد نشبت الحرب كما نعلم فى سنة ١٩٣٩ أى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو فى سنة ١٩٣٧ ، وقد عملت الحكومة على فرض الضرائب على العمليات الصناعية والتجارية ، وكانت أول التشريعات الضريبية التى أصدرتها فى تلك الناحية قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كانت الحرب سببا فى نهضة النشاط الصناعى

وظهور أرباح قدرية واستثنائية فى هذا الميدان فقد اغتنمت الحكومة الفرصة وسنت القوانين التى تقضى بفرض ضرائب إضافية على الأرباح الإستثنائية .

وبصرف النظر عن الناحية الفنية فى هذا التشريع وعدم تمشيه مع روح العدالة لكونه مجحفا بالممول الصغير ومحداً للنشاط . أقول بصرف النظر عن هذه الناحية الفنية فأنه مما لاشك فيه أن ظروف الحرب التى كثرت فيها الأرباح الإستثنائية كانت فرصة طيبة للحكومة إذ أضافت إلى إيرادتها مورداً لا بأس به فزادت حصيلة الضرائب الجديدة من ٢ر٧ مليونا من الجنيهات فى ١٩٣٩-١٩٤٠ إلى ٢٢ مليونا فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وزادت تبعا لذلك نسبتها إلى مجموع إيرادات الدولة من ٦ ٪ إلى ٢١ ٪ فى المدة ذاتها

ولايخفى علينا أن ظروف الحرب كانت سببا فى زيادة ريع الدومين الحكومى فعوض ذلك إلى حد ما بعض النقص فى النواحى الأخرى .

كذلك كانت ظروف الحرب وما اكتنفها من ارهاق بالنسبة لصغار الملاك الزراعيين سببا فى اثارة انتباه السلطات المالية فأقدمت على أجراء اصلاح على ضريبة الأطيان إذ أدخلت عنصرا شخصيا علي ضريبة ظلت طويلا ضريبة عينية بحتة . وقد تم هذا الإصلاح على مرحلتين الأولى بقانون فى سنة ١٩٤٠ تنفيذ للمادة ٢١ من قانون سنة ١٩٣٩ والثانية بقانون فى سنة ١٩٤٢ . وقد تضمن القانون الأخير حدا للاعفاء كما تضمن زيادة فى نسبة التخفيض كلما صغرت الملكية وقلت الضريبة المدفوعة .

أما بالنسبة لمصروفات الدولة فكنا نلاحظ أنها تقل أيضا فى فترة الحرب بالرغم من زيادة أعباء الدولة - وأحب أن ألفت النظر أنى أعنى هنا المصروفات الحقيقية لا النقدية - وليس أدل على ذلك من أن باب الأعمال الجديدة كان

يتضاءل من سنة إلى أخرى بسبب وقف كثير من الأعمال العامة الضرورية . كذلك باب المهايا والأجور فقد ضغط هو الآخر، وهذا هو سر الضيق الذى لاقاه الموظفون فى فترة الحرب فإن اعانات الغلاء التى تقررت لهم لم تكن متمشية مع ازدياد أعبائهم المالية لزيادة نفقات المعيشة ولهذا فقد انخفض مستوى معيشتهم على وجه العموم .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن إيرادات ومصروفات الدولة فى فترة الحرب فلا نعجب إذن حينما نرى أن العجز فى الميزانية الذى ظهر فى سنتى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ١٩٣٩ — ١٩٤٠ الماليتين قد تحول إلى فائض فى السنين التى تلتهما. فبعد ما كنا نرى ميزانية غير متوازنة Unblanced Budget أصبحنا نرى ميزانية تشتمل على فائض Surplus Bndget . ويجب أن نلاحظ فى هذا المقام أنه ولو أن الإيرادات والمصروفات النقدية كانت تتزايد فى فترة الحرب ألا إن الإيرادات والمصروفات الحقيقية كانت في تناقص مستمر . ونجد فى نفس الوقت أن المصروفات كانت تتناقص على العموم بنسبة أكبر من نسبة تناقص الإيرادات ، وهذا مايفسر وجود الفائض .

ويبين الجدول التالى إيرادات ومصروفات الدولة الأصلية والمعدلة على أساس الرقم القياسي لأسعار الجملة الذى يقيس التغير فى قيمة النقود .

(١٩١٣ / ١٩١٤ = ١٠٠) .

السنة	الرقم القياسى لأسعار الجملة	الايرادات لأقرب وقت		المصروفات لأقرب وقت	
		الأصلية	المعدلة	الأصلية	المعدلة
١٩٣٨	٩٠	٤٤٢٠٧	٤٩١١٩	٤٧٨٨٨	٥٣٢٠٩
١٩٣٩	٨٨	٤٦٠٨٠	٤٢٣٦٤	٤٨٦٣٩	٥٥٢٧٢
١٩٤٠	١٠٠	٤٣٦٧٧	٤٣٦٧٧	٤٢٥٥٩	٤٢٥٥٩
١٩٤١	١٣٠	٥٦٣٣٦	٤٣٣٣٥	٤٦٠٦٢	٣٥٤٣٢
١٩٤٢	١٨١	٦٧٠٥٩	٣٧٠٤٩	٥٢١٩٨	٢٨٨٣٩
١٩٤٣	٢٢٧	٧٧٧٧٤	٣٤٢٦٢	٧١٩٣٨	٣١٦٧١
١٩٤٤	٢٦٨	٨٧٧٣٠	٣٢٧٣٥	٨٢٠٩٧	٣٠٦٣٣

وقد انتهزت السلطات المالية فرصة انخفاض سعر الفائدة النقدى فى وقت الحرب فتقدمت في سنة ١٩٤٣ بمشروع القرض الوطنى الذى حول الدين الأجنبى إلى دين أهلى بسعر فائدة أقل . وبغض النظر عن الانتقادات الفنية التى وجهت لهذا المشروع فإنه يمكن أن يقال بأن ظروف الحرب كانت سببا فى تخلص مصر نهائيا من دين أجنبى كان له تاريخ أسود فى حياتنا المالية والسياسية على السواء .

وكان للاحتياطى الذى تكون فى سنى الحرب أثره فى تحسين سمعة مصر مالية إذ تعد مصر من الدول القليلة فى العالم التى كانت تستحوذ على احتياطى بعد الحرب . وأقل ما يقال عن هذا الرصيد الحكومى أنه كان سببا فى الإقبال على انجاز بعض المشروعات بعد الحرب كما أنه سد ثغرة كبيرة فى تلك الحرب الإنسانية التى شنتها مصر ضد عصابات إسرائيل المزعومة .

مشكلات الحرب

تكلمت فيما سبق عن أثر الحرب فى الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادى وعن أثرها فى المالية العامة . وقد رأينا مشكلات ومعضلات بارزة فى ثنايا الموضوع . رأينا مشكلة الغذاء ، ومشكلة الكساء ومشكلة المساكن إلى غير ذلك مما سببته أو خلفته الحرب . لكن هناك مشكلات أخرى خلقية بأن أفرد لها دراسة خاصة ذلك لأنها كانت أكبر عبء خلفته الحرب وراءها بل كانت أكبر رزء ابتلينا به فى ظل تلك الظروف .

إن مشكلة التضخم والغلاء ، ومشكلة الأرصدة الاسترلينية هما التركة البغيضة التى أورثتنا الحرب إياها . فهذان المشكلتان المتشابكتان المتداخلتان قد أثرتا فى اقتصادنا القومى تأثيرا دونه كل تأثير .

أولا : التضخم النقدى وارتفاع الأسعار

إن أبسط مثل لبيان مدى التضخم هو النظر إلى البنكنوت المتداول وإلى ودائع البنوك فقد زادا فى فترة الحرب زيادة كبيرة وليس فى هذا وجه للغرابة فقد كانت القوات المتحالفة تنفق ملايين الجنيهات فى السوق المصرية المحدودة العرض . وقد حصلت على هذه القوة الشرائية بطريقة جوهرها اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستعمالها غطاء لما يصدر من البنكنوت المصرى لدفع قيمة مشترياتها . ويبين الجدول الآتي البنكنوت المتداول من سنة ١٩٣٩ إلى سنة سنة ١٩٤٥ (بآلاف الجنيهات) .

في آخر :	البنكنوت المتداول
١٩٣٩	٢٦٤٤٥
١٩٤٠	٣٧٣٠٩
١٩٤١	٥٠٦٥٩
١٩٤٢	٧٥٣٤٧
١٩٤٣	٩٥٦٠٣
١٩٤٤	١١٦٧٠٨
١٩٤٥	١٤٠٧٤٥

نرى من الجدول أن البنكنوت كان يتزايد من سنة إلى أخرى بنسبة كبيرة حتى أنه أصبح أكثر من ١٤٠ مليونا من الجنيهات في ١٩٤٥ أي أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٣٩ .

كذلك كانت ودائع البنوك في تزايد مستمر ويتضح ذلك من الجدول التالي:

الودائع بالبنك الأهلي المصري (بآلاف الجنيهات)

في آخر سنة	الحكومة	الأفراد	البنوك
١٩٣٩	٢٫٦٣٣	١٦٫٩٦٢	١٫٥٠٢
١٩٤٠	٤٫٧٦٦	٢٦٫٣٩٧	٤٫٠٢٦
١٩٤١	٢١٫٢٩٧	٣٣٫٤٠٩	٤٫٨٣٥
١٩٤٢	٢٨٫٥٨٤	٣٩٫١٣٦	١٣٫٧٧١
١٩٤٣	٦٧٫٤٨٦	٥٨٫١٤١	١٨٫٥٨٢
١٩٤٤	٧٠٫١٨٠	٩١٫٠٩٩	٢٢٫٧٧٠
١٩٤٥	٦٣٫٦١٥	١٠٨٫٤٠٧	٣٤٫٨٥٣

يتضح إذن من هذه البيانات أن هناك تضخما فى وقت الحرب وكان هذا سببا فى ارتفاع الأسعار وخلق مشكلة الغلاء والارهاق والضيق الذى لاقاه السواد . لكن يجب أن نلاحظ أن التضخم وحده لم يكن سبب ارتفاع الأسعار أو فى القليل لم يكن هو الذى قوى من حدة تلك الموجة من الغلاء الجامح وذلك لأن الزيادة فى المصدر من الأوراق ذات الفئات الكبيرة (٥٠ ، ١٠٠ جنيه) والتى بدأت فى خلال أزمة العلمين استمرت بعد ذلك لمقابلة طلبات السوق السوداء وارتفاع الأسعار من جهة ولمقابلة الطلب المتزايد للاكتناز أيضا ولو أن البنكنوت المصدر جرى تدواله كله ولم يكتنز جزء منه لارتفعت الأسعار أكثر مما رأينا ومما يدل على اتساع نطاق الاكتناز فى وقت الحرب انخفاض سرعة تداول النقود . فحالة القلق وميل الناس للاكتناز إذن هو الذى ساعد على التضخم ولو أننا لا ننكر أن هذا التضخم قد اقترن بظاهرة ارتفاع الأسعار . ويبدو من الجدول التالى أن النسبة بين المدفوعات النقدية للبنك الأهلى والمتوسط السنوى للبنكوت المتداول كانت تقل من سنة إلى أخرى وهذا ما يفسر انخفاض سرعة تداول النقود .

السنة	المدفوعات النقدية للبنك الأهلى علايين الجنيهات المصرية	المتوسط السنوى للبنكوت المتداول علايين الجنيهات المصرية	النسبة بين المدفوعات النقدية ومتوسط التداول
١٩٣٨	٩٦ر٢	١٩ر٦	٤ر٩
١٩٣٩	١٠١ر٤	٢١ر٨	٤ر٦
١٩٤٠	١٠٢ر٩	٣٠ر٤	٣ر٤
١٩٤١	١٢٢ر٩	٤١ر٥	٢ر٧
١٩٤٢	١٥٩ر١	٦١ر٩	٢ر٦
١٩٤٣	١٨٠ر٦	٨٢ر٠	٢ر٢
١٩٤٤	١٨٦ر٩	١٠١ر٧	١ر٨
١٩٤٥	٢٠٦ر٦	١٢٥ر٠	١ر٦

أما الذى عمل على اشتداد وطأة الغلاء فهو أن الزيادة فى النقد والودائع والثروات لم توزع توزيعا عادلا بين الناس فلم تزد المقدرة الشرائية لكل منهم بنسبة واحدة وهذا ماخلق المشكلة . فتفاوت مقدرة الأفراد على شراء السلعة الواحدة جعل أسعار البضائع ترتفع إلى مستوى أكثر الناس مقدرة على الشراء .

وهناك عوامل أخرى نتجت عن الحرب وأدت إلى الإمعان فى حدة الغلاء منها قلة السلع المعروضة في الأسواق نظرا لتعطل التجارة الخارجية وتوقف الواردات كما سبق أن بينت . وقد عمدت السلطات العسكرية قبل أن تمتد رقعة الحرب إلى الاستيلاء على ما شاءت الاستيلاء عليه من خشب وحديد وزجاج ومصنوعات المعدن والجلد فاستنفدت جل ما كان مخزونا من السلع وتسببت فى ارتفاع أثمان ما بقى منها وترتب على ذلك إرهاق للأهلين كذلك

كانت تبتاع هذه الجيوش الخضر والفاكهة من السوق المحلية فكانت تزاحم الأهلين فى قوتهم ولعل ارتفاع أسعار هذه المواد إنما يرجع إلى حد كبير إلى هذه المزاحمة . حقيقة أن وجود الجيوش الأجنبية فى فترة الحرب كان من أهم الأسباب التى أدت إلى الغلاء فقد استأجرت كثيرا من المبانى فى القاهرة والأسكندرية بإيجار ما قبل الحرب فخلقت لنا أزمة فى المساكن وارتفاعا فى الإيجارات كذلك كانت تستولى هذه القوات من شركات النسيج على ١٢ مليونا من الأمتار سنويا بأسعار جبرية حددتها وزارة التموين فحرمت الشعب النسيج كما حرمته الغزل بتسلمها ٢٠٠٫٠٠٠ رزمة من الغزل شهريا بأسعار جبرية لا بأسعار السوق السوداء التى اكتوى الشعب بنارها .

هذه هى آثار الحرب التى خلقت مشكلة الغلاء . تضخم وتفاوت فى القدرة على الشراء وقلة فى المعروض من السلع وزيادة فى الطلب لوجود الجيوش الأجنبية . وقد كان من الطبيعى إذن أن تزداد نفقات المعيشة فى تلك الفترة نتيجة لارتفاع الأسعار ويبين الجدول الآتى الأرقام القياسية الرسمية لنفقات المعيشة (يوليه — أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

فى آخر	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٠٨
١٩٤٠	١٢٢
١٩٤١	١٥٦
١٩٤٢	٢١٥
١٩٤٣	٢٥٧٫٣
١٩٤٤	٢٩٢٫٣
١٩٤٥	٢٩٠٫٥

وارتفاع نفقات المعيشة بهذا الشكل مع عدم توفر القوة الشرائية اللازمة لمقابلة هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد .

ومن المؤلم أن تستمر تلك الموجة من الغلاء بعد أن انقضت الحرب وخفت آثار بعض الظروف . وها هي ذي وزارة التموين تبعث من جديد لتكافح ارتفاع الأسعار ولتخفف عبئا ثقيلا عن شعب يتزايد عدده فتزداد حاجاته .

ثانيا : مشكلة الأرصدة الاسترلينية

حدث الانقلاب فى نظامنا النقدى فى غضون الحرب العالمية الأولى . فقد كانت عملتنا قبل تلك الحرب على « قاعدة الذهب » وكان شرط الغطاء (طبقا للقانون النظامى للبنك الأهلى) ٥٠ ٪ ذهب والنصف الباقى أوراق مالية .

وقد حدث من آثار استعار الحرب وتوافد أصحاب الودائع على البنوك وخاصة البنك الأهلى لسحب ودائعهم ومطالبتهم بالدفع ذهبا أن عدل نظام الوفاء بالذهب وحده وأعطى البنكنوت قانونية الوفاء وكان ذلك بناء على الأمر العالى الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . واستمرت شروط التغطية كما هى النصف ذهب والنصف أوراق مالية .

وفى سنة ١٩١٦ أبلغ بنك انجلترا البنك الأهلى أنه لن يستطيع أمداده بالذهب لظروف الحرب . فصدر القرار المشئوم فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ لبعض البنك الأهلى من شروط التغطية الذهبية بمقدار الـ ٥٠ ٪ ويخول له إتخاذ سندات الخزانة البريطانية بديلا فكان أن انتقلنا من قاعدة الذهب إلى قاعدة الاسترلينى . وقد نتج عن القرار المذكور اتفاق بشأن تحويل العملة

بين القاهرة ولندن بسعر ثابت (بواقع ٩٧٫٥ قرشا للجنيه الاسترليني) .

وفى بداية الحرب العالمية الثانية فرضت مصر — وراء انجلترا — رقابة على العمليات الخارجية (بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩) وبذلك بقيت داخل كتلة الاسترليني .

وإذن فقد وجدت الدوائر الحربية التريطانية فى مصر طريق الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات طريقا ميسورا لأن استناد نقدنا إلى الاسترليني استناد كلى كما رأينا فسعر الصرف الخارجى بين العملة المصرية والاسترليني سعر ثابت وتحويل الاعتمادات من انجلترا إلى مصر وبالعكس أمر سهل . وهكذا استطاعت السلطات العسكرية (البريطانية والأمريكية) تمويل مشترياتها فى مصر دون تقديم سلع أو خدمات بل مقابل ديون تراكمت لمصر سنة بعد أخرى ونتجت عنها أرصدة لمصر بالاسترليني فى انجلترا .

وقد عبر عن هذه الظاهرة سعادة على الشمسى باشا في احدى خطبه فقال « إن الأمم المتحالفة أنفقت خلال الحرب في مصر نفقات تجاوز مجموعها إلى حد كبير مقدرتها على سداد قيمتها بتصدير البضائع إلينا » .

وليس تجمع الأرصدة بدعة أو أمرا مستغربا إذ ما من قطر إلا وله أرصدة فى أقطار أخرى لكن وجه الغرابة فى مشكلتنا أن تلك الأرصدة تكدست على نطاق لم يؤلف من قبل فبلغت حوالى الاربعمائة مليونا من الجنيهات وهى فوق ذلك فى تزايد بعد الحرب لاننا نصدر إلى منطقة الاسترليني أكثر مما نستورد منها .

والمهم أن هـذه الأرصدة فى تجمعها قد تركت آثارا سيئة فى الاقتصاد

المصرى فقد كانت الجيوش تزاحم الأهلين فى السوق المحلية فرفعت الأسعار وثقلت كاهل السواد كما سبق أن بينت . ثم أن هـذه الارصدة تجمعت على حساب قدرتنا الانتاجية فقد عانينا كثيرا فى فترة الحرب لؤدى تلك الخدمات ونقدم تلك السلع التى أديناها وقدمناها لجيوش الحلفاء . وهاهى ذى وجوه النشاط الاقتصادى قد تأثرت جميعها إلى حد بعيد . . . تأثرت الزراعة بسبب الدورة الزراعية غير الملائمة التى فرضناها . . . وتأثرت السكك الحديدية والمواصلات الاخرى بسبب كثرة الاستعمال . . . وتأثرت المنشئات الصناعية من جراء عدم التجديد أوحتى الصيانة الكافية .

ويجب أن نلاحظ أنه ولو أن معظم الارصدة لاثرياء وأننا لم نكن فى حاجة إلى بضائع بمقدار الارصدة كلها عقب الحرب مباشرة إلا أننا سعينا لتسويتها تسوية عاجلة لاننا عاجزون بسبب تكدسها عن تحويل نقدنا إلى نقد آخر فهذا التجمع والتكدس قد حد من مقدرتنا الشرائية . . .

لم نصبر إذن . . . وما كان لنا أن نصبر . . . حتى تستطيع انجلترا أو « أولى معضلات ما بعد الحرب » كما يسميها الامريكيون أن تصدر إلينا السلع على مر السنين فتسوى الارصدة تلقائيا . . .

ولما انعقد المؤتمر المالى للشرق الاوسط بالقاهرة فى أبريل سنة ١٩٤٤ أشار إلى مسألة الارصدة في قراره بقوله « ويشاطر المؤتمر الامل المعقود على إمكان تهيئة الوسائل التى تيسر استبدال الارصدة الدائنة فى الخارج بسلع أيا كان مصدرها » . ولما كان مؤتمر بريتون وودز تحين وفد مصر الفرصة فتقدم باقتراح لتسهيل تسوية الارصدة الدائنة التى تجمعت خلال الحرب فى نطاق دولى عام Multilateral Settlement وقد عبر الوفد عن ذلك فى مذكرة جاء فيها « وأول مايعنى البلدان التى تجمعت لها أرصدة أجنبية كبيرة

هو أن تتمكن هـذه البلدان من تصفية تلك الارصدة بسرعة معقولة بعـد الحرب وبما يقرب من الاثمان أو القيم الحالية » . ولـكن هذا الاقتراح لم يحز قبولا إذ قيل أنه يلقى عبئا ثقيلا على صندوق النقد الدولى فى أول نشأته . . . ولما قام مندوب بريطانيا وهو المرحوم اللورد كينز (Keynes) عقب على مسألة تسوية الارصدة وجاء فيما قاله « فإذا أشرفنـا على النهاية وأمكننا أن نرى طريقنا فى وضح النهار فسنتناولهم (يقصد الدائنين) دون تأخير لنسوى بشرف ما أعطي لنـا بشرف وكرم » . . . وقد جاء بعد هذا تصريح من مستر بولتن (Bolton) ممثل بنك انجلترا فى الوفد البريطانى يقول فيه بأن انجترا ستتفاهم مع مصر فى الوقت المنـاسب على حل مرض لهذه المشكلة عن طريق المفاوضة ... وفعلا دخلنا فى مفاوضة مع الجانب الانجليزى فى سنة ١٩٤٧ لتسوية تلك الأرصدة . والواقع أن الانجليز قد دخلوا فى تراشق وجدل وأخذ ورد وشد وجذب بغية تخفيض الأرصدة غير معترفين بحقيقة الموقف وهو عجزهم المادى . . وقد انتهى الأمر بحبس الأرصدة وتجميدها وخروجنا من كتلة الاسترلينى ، وكان أن توقفت المفاوضات فترة من الزمن أعقبتها اتصالات ومشاورات أدت إلى استئناف المفاوضات والافراج عن جزء من هذه الارصدة.

ثم دخلنا بعد ذلك فى مفاوضات أخرى اكتنفتها صعوبات وارتطمت بها عقبات لولا أن تدخلت المقامات السياسية . وقد انتهى الامر بأفراج بريطانيا على حد ما نشرته الصحف — عن ثلاثين مليونا لا أكثر مضافا إليها ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل إلى عملات صعبة .

وأخيرا فهذه مشكلة النقـد أو مشكلة الارصدة التى تجمعت لنا خلال الحرب على حساب قوتنا وراحتنا وهناءتنا وعلى حساب تضحيات جسيمة تأثر بها اقتصادنا القومى أيما تأثير . . . حقيقة أن مشكلة الغلاء ومشكلة الارصدة هما التركة البغيضة التى أورثتنا الحرب أياها .

قرار الجمعية العامة بشان استقلال ليبيا

إن الجمعية العامة :

بناء على الفقرة الثالثة من الملحق الحادى عشر من معاهدة الصلح المبرمة مع ايطاليا فى سنة ١٩٤٧ والتى بموجبها ، اتفقت الدول ذات الشأن على قبول توصيات الجمعية العامة بصدد مصير مستعمرات ايطاليا السابقة ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها .

ولما كانت قد وقفت على تقرير التحقيق الرباعية ، واستمعت إلى الناطقين باسم هيئات تمثل جزءا لا يستهان به من الرأى العام فى الأراضى التى يدور بشأنها البحث ، وبعد أن أخذ بعين الاعتبار ما أبداه أهل هذه الأراضى من رغبات وما يكفل رفاهيتهم ، ثم ما يحقق به السلام العام ، وذلك إلى جانب ما تقدمت به الحكومات ذات المصلحة فى هذا الموضوع من آراء ، وثم مانص عليه الميثاق من أحكام متعلقة بهذا الشأن .

توصى :

أولا — فيما يتعلق بليبيا

(١) تتأسس ليبيا ، المشتملة على برقة وطرابلس وفزان ، دولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) ينفذ هذا الاستقلال فى أقرب وقت ممكن ، وعلى أى حال فى تاريخ أقصاه أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ .

(٣) يضع ممثلون عن أهل برقة وطرابلس وفزان دستوريا لليبيا ، مشتملا على شكل الحكومة وذلك بتشاورهم مجتمعين فى مجلس وطنى .

(٤) تعين الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مندوبا لليبيا لمعاونة الشعب فى وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة . ويتألف مجلس لمساعدة المندوب وتقديم المشورة له .

(٥) يرفع مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس ، إلى الأمين العام تقريرا سنويا ثم ما قد يراه ضروريا من تقارير خاصة أخرى . ولمندوب هيئة الأمم المتحدة ، كما لأى عضو من أعضاء المجلس أن يرفع إلى جانب هذه التقارير ما قد يرى من مذكرات أو وثائق يرغب فى استرعاء انتباه هيئة الأمم إليها .

(٦) يتألف المجلس من عشرة أعضاء هم :

(ا) ممثل تعينه كل واحدة من حكومات البلدان الآتية : مصر وفرنسا وايطاليا والباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

(ب) ممثل واحد عن الشعب فى كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة ، وممثل واحد عن الاقليات فى ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الامم المتحدة الممثلين الذين ذكروا فى الفقرة (ب) من البند السادس وذلك بعد التشاور مع الدول المضطلعة بالإدارة ، ومع التى ذكرت فى الفقرة (ا) من البند السادس ، ومع الشخصيات البارزة ، وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية فى الأقاليم المتعلق بها هذا الأمر .

(٨) وعند القيام بأعباء مهمته يستشير مندوب هيئة الأمم المتحدة أعضاء مجلسه ويسترشد بما يقدمونه له من مشورة على أن يكون مفهوما ، أن له

أن يطلب هذه المشورة من بعض الاعضاء دون غيرهم فيما يتعلق بشأن إقليم دون الاقاليم الاخرى ، أو بصدد موضوع معين من بين موضوعات مختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الامم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة ، وإلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وإلى الامين العام اقتراحات متصلة بما قد يجدر بهيئة الامم المتحدة أن تتخذه من اجراءات خلال فترة الانتقال بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا .

(١٠) تقوم الدول المضطلعة بالادارة متعاونة فى ذلك مع المندوب :

(ا) بالمبادرة فورا باتخاذ كل ما يلزم من خطوات حتى يكون قد تم عند تأسيس حكومة مستقلة نقل السلطات إليها .

(ب) بادارة الاقاليم لغرض المساعدة على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها وبأن تتعاون فيما بينها فى وضع الانظمة الحكومية . وبأن تنسق جهودها لبلوغ هذه الغاية .

(ج) بتقديم تقرير سنوى إلى الجمعية العامة عن الخطوات التى اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا عضوا من أعضاء هيئة الامم المتحدة وفقا للمادة الرابعة من الميثاق فور تأسيسها دولة مستقلة .

قرار تدويل القدس

إن الجمعية العامة :

استنادا إلى قرارها (رقم ١٨١ — ٢) الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ ، وقرارها (رقم ١٩٤ — ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ .

وبعد درسها تقارير لجنة التوفيق الخاصة بقضية فلسطين ، والتى كونت بناء على القرار الأخير .

أولا — تقرر :

معتقدة أن المبادىء التى بنيت عليها قراراتها السابقة المتعلقة بهذه القضية ، وبنوع خاص قرارها الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ ، تعتبر حلا عادلا ومنصفا للقضية .

١ — لذلك فهى تؤكد من جديد ، عزمها على وضع القدس تحت نظام دولى دائم ، يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها . وتؤكد قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ وبنوع خاص الأحكام التالية الواردة فيه :

(ا) تتأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولى خاص وتتولى الأمم المتحدة إدارتها .

(ب) يعهد إلى مجلس الوصاية الاضطلاع بأعباء المسؤوليات التى تتولاها السلطة القائمة بالإدارة .

(ج) تشمل مدينة القدس محافظة القدس الحاليـة ، مضافا إليها القرى والمدن المجاورة لها .

على أن يكون أقصى ما يحدها شرقا قرية أبو ديس ، وجنوبا بيت لحم ، وغربا عين كارم ، (بما فيها منطقة موتسا) وشمالا شوفاط ، كما هو مبين فى الرسم الملحق بهذا القرار .

٢ — وتحقيقا لهذا الغرض ، يطلب إلى مجلس الوصاية أن يتم ، أثناء دورته القادمة — عادية كانت أم استثنائية — وضع « دستور القدس » مع صرف النظر عن الأحكام التى لم يعد تطبيقها ممكنا بسبب الظروف الحاليـة كالمادة ٣٢ و ٣٩ .

ويطلب إلى مجلس الوصاية أيضا أن يقر الدستور ويباشر تطبيقه فوراً ، دون مساس بالمبادىء الأساسية للنظام الدولى للقدس الذى نص عليه قرار ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ والذى بموجبه ادخلت تعديلات من شأنها أن تفتح آفاقا ديموقراطية واسعة .

وتحقيقا لهـذا ، يطلب إلى مجلس الوصاية ألا يسمح لأية حكومة أو حكومات يعنيها الأمر ، باتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تحول دون تنفيذ هذا الدستور والعمل بموجبه .

ثانيا :

تدعو الدول ذات الشأن ، أن تقدم تعهدات رسميـة فى وقت قريب ، وتدعوها أيضا إلى أن تأخذ هذه القضايا بحسن نية ، وإلى أن تهتدى بأحكام هذا القرار على ضوء التزاماتها كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .

النصوص الكاملة

لمشروعات الضمان الجماعى

المقدمة من مصر ولبنان وسوريا والعراق

كان مقررا دعوة لجنة الضمان الجماعى إلى الاجتماع يوم ٢٠ ديسمبر الحالى ولكن تقرر أن يكون هذا الموعد يوم ٩ يناير المقبل بوزارة الخارجية المصرية.

ويؤخذ مما نشرناه قبلا أن الآراء حول هذا المشروع كانت متشعبة، فمصر قدمت مشروعا وكذلك لبنان وسوريا والعراق، ونظرا لأهمية هذه المشروعات الأربعة ننشرها فيما يلى:

المشروع المصرى

وفقا لمبادىء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ورغبة فى تقوية وتوثيق الروابط بين دول الجامعة العربية، وحرصا على استقلال شعوبها، وتوطيد الاستقرار والطمأنينة فى بلادها، والمحافظة على تراثها المشترك وتأكيدا لرغبة شعوبها فى ضم الصفوف للدفاع المشترك صيانة للأمن والسلام. اتفقت الدول المشتركة فى هذا الحلف على النصوص الآتية:

المادة الأولى: تتعهد الدول المتعاقدة — حتى لا يتعرض الأمن والسلام الدولى للخطر — بحل جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وبأن تمتنع فى علاقاتها الدولية

عن الالتجاء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى ومبادىء جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

المادة الثانية : رغبة فى تحقيق أهداف هذا الحلف بصورة أبعد أثرا تعمل الدول المتعاقدة منفردة ومجتمعة بصفة فعالة مستمرة عن طريق تنمية وسائلها الخاصة وتبادلها التعاون فيما بينها على دعم وتعزيز قواها الفردية والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح .

المادة الثالثة : تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب إحداها كلما تعرضت سلامة أراضى أية واحدة منها للخطر .

المادة الرابعة : تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة أو أكثر منها يعتبر موجها ضد جميع هذه الدول ومن ثم فإنه إذا وقع مثل هذا الاعتداء تقوم كل منها — بموجب حقها الشرعى فى الدفاع عن نفسها — منفردة أو مجتمعة وفقا لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بمعاونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وذلك بأن تتخذ على الفور بمفردها وبالاشتراك مع بقية الدول المتعاقدة ما ترى ضروريا من الاجراءات بما فى ذلك استخدام القوى المسلحة لإعادة الأمن والسلام ، ويخطر فورا كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن بوقوع كل اعتداء مسلح من هذا القبيل أو تهديد باستعمال القوة وبجميع ما اتخذ بصدده من إجراءات .

المادة الخامسة : تعلن الدول المتعاقدة أن تعهداتها الدولية السارية فيما بينها وبين دول أخرى لا تتعارض مع نصوص هذا الحلف وتتعهد بألا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذا الحلف .

المادة السادسة : يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصا بجميع المسائل

المتعلقة بتنفيذ هذا الحلف وله أن يؤلف لجنة خاصة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وهى توصي باتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة .

ويحدد المجلس اختصاصات هذه اللجنة .

المادة السابعة : يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة — بعد مضى عشر سنوات من تنفيذ هذا الحلف — أن تنسحب منه بعد مرور سنة من تاريخ إعلان إنسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة وتتولى الأمانة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الثامنة : يصدق على هذا الحلف وملاحقه وفقا للأوضاع الدستورية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويصبح الحلف نافذاً قبـل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل .

المشروع اللبنانى

رغبة فى توثيق عرى التضامن بين دول الجامعة وتنمية علاقاتها بينها، وحرصا على استقلال كل منها وضم جهودها للدفاع المشترك عن سلامتها واستتباب الامن والسلام فى ربوعها واشاعة الطمأنينة فيها .

ورغبة فى المحافظة على تراث شعوبها المشترك وتوفير الرفاه وتعزيز العمران فى بلدانها واستجابة لامانى الشعوب العربية فى التساند والتعاون على تحقيق هذه الاهداف وفقا لمبادىء جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

اعتمدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة الاحكام التالية :

المادة الاولى — أن الدول المتعاقدة حرصا منها على المبدأ الذى أقرته فى المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية كى لا يكون الامن والسلام أو العدالة عرضة للخطر — تؤكد تعهدها بأن تحل جميع منازعاتها بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة وبأن تمتنع فى علاقاتها عن الالتجاء إلى التهديد أو القوة بالقوة على وجه يتنافى ومبادىء المؤسستين .

المادة الثانية — رغبة فى تحقيق أهداف هذه المعاهدة على الوجه الاكمل تتعهد الدول المتعاقدة بأن تعمل جاهدة — منفردة ومجتمعة — على تعزيز وسائلها الخاصة وتشترك فى تنمية قدرتها الفردية والجماعية على مقاومة أى اعتداء مسلح واقرارا للسلم فى ربوعها .

المادة الثالثة — لتحقيق الغاية المشار اليها فى المادة السابقة وما ترمى اليه هذه المعاهدة بوجه عام من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاء فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها — تعتمد الدول المتعاقدة المبادىء والقواعد التالية :

أولا — تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وبصورة عامة على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه .

ثانيا — تعمل علي تسهيل التجارة بين رعاياها واطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الاموال وتوظيفها .

ثالثا — تتعاون على درس مشاكلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة علمية وفنية بغية تحقيق المبادى والاغراض الانفة الذكر .

المادة الرابعة — تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب احداها كلما استهدف استقلال اية منها او وضعها استهدفت سيادتها أو حرمة اقليمها أو سلامته

لخطر ما باعتداء غير مسلح أو بأى عمل أو من جراء أية حالة من شأنها أن تعكر صفو الأمن والسلام فى ربوع البلاد العربية وتقر الدول المتعاقدة التدابير الكفيلة بدفع الخطر والمحافظة على السلم أو تلك التى يجب الالتجاء اليها إذا وقع الاعتداء .

المادة الخامسة — تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة منها أو أكثر من دولة يعتبر اعتداء على هذه الدول جميعها فعليها بموجب الحق فى الدفاع المشروع عن النفس الفردى والجماعى وفقا لنص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة ، أن تقوم بنصر الدولة أو الدول المعتدى عليها وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء واعادة السلام والامن إلى نصابهما .

ويبلغ فورا كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس الامن وقوع الاعتداء أو التهديد بالقوة وجميع ما اتخذ بصددهما من اجراءات .

المادة السادسة : تعلن الدول المتعاقدة أن إلتزاماتها الدولية السارية فيما بينها أو بين دول أخرى لا تتعارض مع هذه النصوص وتتعهد بالا تعقد أى معاهدة تمس الأوضاع الخاصة أو لا تتفق أحكامها وهذه الأحكام فى نصها وروحها أو يستعصى معها تنفيذ أى حكم من أحكام هذه المعاهدة وتحقيق كامل أهدافها بروح التعاون الشامل التى تسودها .

المادة السابعة — يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصا بجميع المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة وهو يعهد للاتصالات بين رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وللاتصالات بين ممثلى وزارات الدول العربية المعنية بالشؤون الاقتصادية .

المادة الثامنة : لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة بعد مضي عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة أن تنسحب منه في نهاية سنة من تاريخ إعلان إنسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هـذا الاعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة التاسعة : يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للاوضاع الدستورية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل

المشروع السورى

تعتبر الحكومة السورية أن أمانى الشعوب العربية في حفظ كيانها وتأمين تقدمها لا يمكن أن يكتب تحقيقها إلا بإيجاد اتحاد بين الدول العربيـة ، والحكومات السورية المتعاقبة التى أعربت عن ذلك منذ بداية مشاورات الجامعة العربية لم تدخر فى يوم من الأيام جهدا للوصول إلى ذلك .

لهذا ترى الحكومة السورية مدفوعة بهـذه الرغبة أن أفضل مشروع يقوم بصدد بحث موضوع الضمان الجماعى هو الذى يحقق اتحادا (فيدراسيون) بين الدول العربية فهذا هو بنظرها الطريق السوى العملى الذى يحقق حفظ كيان الشعوب العربية .

ولما كان فى تقديم مشروع كامل بهذا الصدد محذور ناتج عن أن البحث فيه قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في مسائل تفصيلية قبل إقرار المبدأ فالطريقة العملية هى أن تقر مبدئيا فكرة الاتحاد المذكور . ولهذا ترى

الحكومة السورية أن تبدأ المداولة لفكرة الاتحاد الأساسية حتى إذا أقرت بحثه اللجنة فى تفاصيله . وتعلن الحكومة السورية بأنه ليس لديها أى مانع يعيق تحقيق هذه الفكرة وهى تعتبر كل تضحية تقدمها رخيصة فى سبيل هذا الهدف الاسمى .

المشروع العراقى

بالنظر لشعور دول الجامعة العربية ورغبتها الأكيدة فى حفظ وصيانة السلم والامن قررت توحيد جهودها فى تنظيم وتنسيق التعاون المشترك فيما بينها بما تستطيع عليه كل منها فى سبيل قيام ضمان جماعى بينها وفقا للاهداف والمبادىء المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة .

واتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية باسم معاهدة الضمان الجماعى وعينت عنها الموظفين الآتية أسماؤهم (الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها مطابقة للأصول اتفقوا على ما يأتى) :

المادة الاولى — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين تعهدا متماثلا على أن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذه المعاهدة أو قد يخلق مصاعب لاحد الفرقاء المتعاقدين السامين وأن لا يقوم بأى تفاهم أو اتفاق مع دولة أجنبية يكون من شأنه تعريض سلامة دولة أحد الفرقاء الآخرين أو مصالحه لخطر .

المادة الثانية — إذا ادى أى نزاع بين أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ودولة أو قوة أجنبية إلى حالة يترتب عليها خطر يؤدى إلى حرب يوحد حينئذ الفرقاء المتعاقدون السامون مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية

وفقا لما هومنصوص عليه فى ميثاق الامم المتحدة أو أى تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها فى تلك الحالة.

المادة الثالثة — يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على اعتبار الهجوم المسلح على أحدهم هجوما مسلحا ضدهم جميعا فاذا اشتبك أحدهم فى الحرب رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون إلى معاونته كتدبير للدفاع المشترك وتطبيقا للحق الطبيعى فى الدفاع عن النفس

وفى حالة حرب محدق يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون فورا إلى توحيد المساعى فى اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

المادة الرابعة — ليس فى هذه المعاهدة ما يرمى بوجه من الوجوه إلى الاخلال بالتعهدات المترتبة أو التى قد تترتب على الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق الامم المتحدة أو وفقا لاية معاهدات أو اتفاقات دولية مرعية مرتبط بها أحد الفرقاء .

المادة الخامسة — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بالدفاع المشترك عن كافة اقطار دول الجامعة العربية المشتركة فى هذه المعاهدة وبتنفيذ ما يترتب عليهم من التعهدات فى المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة السادسة — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين أن يتقدم إلى جيوش الفرقاء الآخرين العاملة فى اراضيه وفقا لاحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذه المعاهدة كافة التسهيلات والمساعدات التى تقتضيها الحرب بما فى ذلك استخدام القواعد الجوية والبحرية والبرية والاستفادة من خطوط المواصلات ووسائل النقل المختلفة .

المادة السابعة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لايتجزأ منها .

المادة الثامنة — تبرم هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة التاسعة — تظل هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها .

الملحق

١ — لغرض تطبيق أحكام المواد الثالثة والخامسة والسادسة من هذه المعاهدة تؤلف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء أركان الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين تقوم بالواجبات التالية :

ا — تهيئة الخطط العسكرية لمجابهة جميع الأخطار المتوقعة على أي من الفرقاء المتعاقدين السامين أو عليهم جميعا وتستند في وضعها على الأسس التي تقررها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية .

ب — تقدم المقترحات لتنسيق قوات الدول المتعاقدة وتقرير الحد الأدنى لكل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيتها .

ج — تقديم المقترحات لتزيد كفاءة قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها وتوحيد ذلك لتتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية .

د — تقديم المقترحات لاستثمار منابع وموارد الدول المتعاقدة لصالح الدفاع المشترك وتنسيق صناعاتها لخدمة المجهود الحربي .

هـ — تهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة والاشراف على تنفيذها لزيادة كفاءتها على الدفاع وتدريبها على التعاون في تطبيق الخطط المشتركة

— ٢ تعاون اللجنة الاستشارية العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا الملحق فى إنجاز واجباتها كهيئة ركن دائمة تؤلف من الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين ويرأسها أحد ضباط الركن القادة من الفريق الذى تنسبه اللجنة الاستشارية العسكرية . وتعمل هذه الهيئة حسب توجيهات وتعليمات اللجنة الاستشارية فى الأمور المتعلقة بالواجبات المنصوص عليها فى المادة ١

يناط منصب القائد العام لجميع القوات العامة فى الميدان من حيث المبدأ بقائد القوات النظامية للفريق الذى تجرى الحركات الحربية فى أراضيه أو من الفريق الذى تكون قواته للمشتركة في الحركات أكثر عددا من أى من جيوش الفرقاء الآخرين أو من الفريق الذي يتم الاتفاق عليه .

تعاون القائد العام فى إدارة الحركات الحربية هيئة ركن مشتركة على أن يراعى في ذلك الاستفادة من أعضاء هيئة الركن الدائمة المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا الملحق .

معرض الأبحاث

قسم الوثائق